المنتدى الفكريّ والتَّطويريّ
لمجموعة التَّفكير الإستراتيجيّ

12 ديسمبر 2015م - إسطنبول

المستجدات السياسية والإستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها على الوضع الجيوستراتيجي في المنطقة

حصاد 2015 - 2016م

الفهرس

م	الموضوع	المشاركون	الصفحة
1	تصدير	أ. محمد سالم الراشد	7
	تأثيرات الاتفاق النووي الإيراني مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن		
2	التأثير على طبيعة التحالفات والمحاور	د. طلحة كوسا	11
3	التأثير على أوضاع القوى الداخلية في إيران والتنمية والاقتصاد المحلي	د. نبيل العتوم	25
4	التأثير على الجغرافيا السياسية للمنطقة	أ.وسام الكبيسي	43
	التدخل العسكري الروسي في سوريا		
5	التدخل العسكري الروسي في سوريا ومعالم التحالفات الإقليمية والدولية	أ.حازم عياد	69
6	تأثير التدخل العسكري الروسي في سوريا على أوضاع القوى الداخلية والتنمية والاقتصاد المسلم	د. أحمد رمضان	88
	نتائج الانتخابات التركية		
7	تأثير نتائج الانتخابات التركية على السياسة الداخلي لتركيا	د.أحمد أويصال	97
8	تأثير نتائج الانتخابات التركية على السياسة الخارجية لتركيا	د. أحمد يوزتورك	100
9	تأثير نتائج الانتخابات التركية على صورة تركيا داخلياً وخارجياً	د. ياسين أقطاي	104
10	تأثير نتائج الانتخابات التركية على الملفات الجيوستراتيجية في المنطقة	د. سعيد الحاج	107

تصدير

يثير موضوع المؤامرة عند بعض الباحثين تخوفات عاطفية، إلا أن حقيقةً ما نسمِّيه مؤامرةً هو نتائج عمليات تفكير إستراتيجي يتبعها نقلات عملية إستراتيجية للقوى الكبرى أنتج ما يسمى بالنظام الدولي الحديث، لكن حقيقة النِّظام الدُّولي المتصلِّب اليوم والذي يُسيطر على حالة التَّدافع الإستراتيجي في المنطقة، إنه لم ينشأ من مؤامرةٍ، وإنما هو نشأ من تخطيطٍ وعملٍ وتفكيرٍ، فكلُّ من يدرس هذا النِّظام- النِّظام الدُّولي - سيجد أنَّ هناك خمسة جهود فكرية أفرزت مجموعة من النَّظريَّات التي تمَّ استنفاذها وتخططيها بتطبيقات ونماذج عملية خلال القرنين الماضيين؛ لتُشكِّل لنا نظامًا دوليًّا الذي نحن اليوم نعيش فيه.

نظريَّات التَّخطيط الإستراتيجيِّ التي اعتمد عليها الإنجليز في مراحلهم الاستعمارية، أو الألمان أو الأمريكان في تمدُّدهم بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م، كانت مبنيَّةً على نظرياتٍ تُسمَّى نظريَّات التَّخطيط الإستراتيجي، وكانوا يدرسون العالم ويعرفون مواقع القوَّة والضَّعف فيه، وكانوا يُعدُّون شكل القوة لكي يسيطروا على أكبر قدرٍ ممكن من الجيوستراتيجيا في مناطق العالم لتحقيق مصالحهم وأهدافهم

فنظريَّة «ماهان»، ونظريَّة «ماكندر»، ونظريَّة «سبيكمان»، وكلُّ هذه النَّظريَّات وضِعت في إطار الصِّراع والتَّداخل الدُّولي، فنظريَّات القوَّة البحريَّة التي بناها «ماهان»، والتي اعتمد عليها الإنجليز قبل القرنين الماضيين؛ للسَّيطرة على العالم، أدت لأن تكون إنجلترا أكبر قوَّةٍ بحريَّةٍ في العالم تسيطر على البحار، فنظريَّة «ماهان» تؤسس على أن: الذي يُسيطر على البحار يُسيطر على العالم.

أما نظريَّة «ماكندر» فمؤداها أن الذي يسيطر على القلب، قلب أوروبَّا يسيطر على أوراسيا، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم، استفاد منها الألمان وسيطروا فيها على أجزاء كبيرة من أوروبَّا.

أما نظريَّة «سبيكمان» التي تتحدَّث عن التماس الإستراتيجي، بين الجغرافيا المائيَّة

والبريَّة في المنطقة الإستراتيجيَّة والسَّيطرة عليها يؤدي إلى السيطرة على الحواف الإستراتيجية في العالم، وتمَّ تطوير أكبر القوى المسلحة الإستراتيجيَّة في العالم من البارجات وغيرها من الأسلحة الإستراتيجية، فكلُّ نظريَّةٍ إستراتيجيَّةٍ يتمُّ بناء قوَّةٍ تناسبها، بحيث تستطيع أَنْ تحتوي الإستراتيجيَّة الموجودة في المنطقة، هذه النَّظريَّات الإستراتيجيَّة لم تأتِ من فراغٍ، إنَّما أتت من تفكيرٍ وتخطيطٍ وفهمٍ للواقع الإستراتيجي والواقع السِّياسي الذي يحيط بالعالم.

المحور الآخر لهذه النَّظريَّات: هو نظريَّات الجيوبوليتيك، وهي الأوزان التي تُعطي ثقلاً سياسياً لكلِّ دولةٍ لديها من الموارد الطَّبيعيَّة والموقع الإستراتيجي والقوَّة البشريَّة التي تُؤهِّلها أَنْ تكون جزءًا من النِّظام الدُّولي؛ فلذلك يعتمد النِّظام الدُّوليُّ على مجموعة دولٍ في منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال، وهي التي شكلت النِّظام الإقليميَّ كإيران، تركيا، السُّعوديَّة، ومصر، باعتبار أنَّ لديها محتوى الجيوبوليتيك الأكبر والأعظم، والتي من خلالها يُسيطر على غيرها من الجغرافيا لتحقيق المصالح الكبرى، وبالتَّالي ستجد سياسة الأحلاف هذه الأحلاف التي تشكَّلت وفق نظام إقليميٍّ معيَّنٍ يخدم أهداف ومصالح النِّظام الدُّوليِّ، وهذا النِّظام الدُّولي تتطوَّر عدَّة مرَّاتٍ.

والثَّالث: وهي نظريَّات الاقتصاد السِّياسي التي اعتبرت أنَّ السِّياسة والاقتصاد بينهم علاقة متبادلة طردياً، فالدولة تمثل السياسة والاقتصاد يمثله السُّوق، وهناك علاقةٌ بين السُّوق والدَّولة، فكلُّ ما كان لديك نفوذٌ في السُّوق كان النفوذ السياسي كبيراً، بالتَّالي أصبح الموضوع مهمًّا جدًّا في مدى قوَّة الدَّولة اقتصادياً وسياسياً ووزنها في النِّظام العالمي.

أما نظريَّات الاجتماع الإنساني التي استطاع الغرب من خلال كثيرٍ منها أَنْ يُسيطر على كينوناتٍ اجتماعيَّةٍ موجودةٍ داخل مجتمعنا، ويعرف عن تطوُّرها التَّاريخي، وكيف كان لها دورٌ في المجتمع وتحقيق الأوزان السِّياسيَّة لها وهو ما يفسر لماذا قطاعات اجتماعية محددة أصبح لها وزن سياسي في السياسة المحلية والإقليمية والدولية.

ومع تطور نظريَّات الأمن الوطني التي تطورت إلى ما يسمى بنظريَّات الأمن القومي،

فإن مفهومها مرتبطٌ في أيِّ مكانٍ توجد فيه المصالح وليس الحدود، ونحن نعيش في إطار أساسه نظريَّاتٌ ومفاهيمٌ يتمُّ تطوريها إلى تطبيقاتٍ عمليّةٍ، ومن ثمَّ تقوم الدول الكبرى بالسَّيطرة من خلالها على العالم، نحن في هذا المنتدى عندما نناقش القضايا لا نناقشها مجرَّدةً عن تواصلها وارتباطها الحقيقي بالمؤثِّرات الدُّوليَّة والإقليميَّة.

ونسعد في هذا اللِّقاء أَنْ يعطينا الإخوة الباحثون خلاصةَ التَّوجُّه الذي نستفيد به من الأوراق، بحيث نستطيع من خلاله تقدير موقفٍ، وهذا الموقف الذي يطرحه الأخ الباحث يُعطينا رؤيةً تطبيقيَّةً أو مسارًا نستطيع من خلاله أنْ نفهم، وذلك بعدما قام بالتَّحليل على أساس معلوماتٍ بحثيَّةٍ، يعطينا على الأقلِّ القدرة على تقدير موقفٍ نستفيد منه كمجوعةٍ فكريَّةٍ أو أيِّ طرفٍ آخر له علاقةٌ في إستراتيجيا المنطقة؛ لهذا فأنا متفائلٌ جدًّا من نتائج هذه الورشة وهي ليست الورشة الأولى حضورًا وتأثيرًا.

وفي هذا اليوم سنناقش في هذا المنتدى ثلاث قضايا، كلُّها لها علاقةٌ إستراتيجيَّةٌ، المنطقة وهذه القضايا مهمة جداً وهي:

- تأثيرات الاتفاق النووي بين إيران والدول دائمة العضوية.
- نتائج الانتخابات التركية وتأثيراتها داخلياً وخارجياً.
- التدخل الروسي في سوريا وتأثيراته الجيوستراتيجية على المنطقة.

محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي

الجلسة الأولى: «المستجدات السِّياسيَّة والإستراتيجيَّة على المنطقة وتأثيراتها على الوضع الجيوستراتيجي في المنطقة».

تأثيرات الاتفاق النووي الإيراني مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن

رئيس الجلسة: الأستاذ محمَّد الهلالي

رئيس المركز المغاربي للدراسات والأبحاث المعاصرة

المحاضرون:

د. طلحة كوسا

د. نبيل العتُّوم

أ. وسام الكبيسي

رئيس الجلسة: الأستاذ محمَّد الهلالي

رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة

سعيدٌ أَنْ أدير هذه الجلسة الأولى لهذه المائدة الفكريَّة السِّياسيَّة المميَّزة، التي تطرح موضوعات ومستجدات السِّياسية وأثرها الجيوستراتيجي على منطقتنا، غايتنا أَنْ نلمَّ ونرفع إدراكنا فيما يجري في محيطنا، ونساعد صاحب القرار أَنْ يتَّخذ القرار المناسب دون تأخير.

موضوع هذه الجلسة هو عن قضيَّة الاتِّفاق النَّووي، هذه القضيَّة التي تمثِّل أبرز المستجدَّات السِّياسيَّة التي بدون شكٍّ لها تأثيرٌ يتجاوز حدود إيران، بل ويتجاوز حدود المحيط الإقليميِّ للمنطقة، إلى تداعيات سياسيَّةٍ في قضايا عديدة، ليس أقلَّها قضيَّة المقاومة، وليس أدناها الأمن العقديُّ للأمَّة، فيما بين عالمنا العربي السُّنِّي أساسًا وإيران من تشابكات وتداعيات في موضوع الأمن العقدي؛ لتحرير هذا الموضوع والوقوف على معطياته هذه الجلسة ستتناول ثلاثة محاورٍ أساسيَّة:

- التَّأثير على طبيعة التَّحالفات لمحاورها.
- الجوانب القانونيَّة وانعكاساتها، خاصَّةً على مفهوم الحرب في المنطقة.
- التَّأثيرات على القوى الدَّاخليَّة والتَّنمية والاقتصاد المحلي.

تأثير الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن

«التَّأثير على طبيعة التَّحالفات والمحاور الإقليميَّة والدُّوليَّة».

د. طلحة كوسا
باحث في مركز (SETA)

تصدير وتلخيص:

بدايةً؛ أعتذر لأنِّي لا أجيد اللُّغة العربيَّة من أجل التَّواصل معكم بها، أُريد الحديث في البداية عن الاتِّفاق النَّووي الذي جرى مع الدُّول ذات العضويَّة في مجلس الأمن إضافةً إلى النِّظام العالميِّ الجديد، وأهميَّته وانعكاساته على الشَّرق الأوسط، خاصَّةً في عام ٢٠١٥م الذي نعيش أحداثه.

تعرفون أنَّ عام ١٨١٥م كان تاريخًا مهمًّا جدًّا بالنِّسبة للقارَّة الأوروبيَّة، حيث اجتمعت القوى الكبرى في ذلك التَّاريخ في مدينة فينا، فرنسا، روسيا، وألمانيا، وقاموا بتأسيس نظام يستمرُّ لمدَّة ١٠٠ عام، كانت تلك الاتِّفاقيَّة على عدم دخول تلك البلدان بحروبٍ فيما بينها، ولكنَّ هذا لم يكن يعني أَنَّ العالم سيُصبِح خالياً من الحروب؛ ذلك بأنَّه كان لا بدَّ أَنْ تستمرَّ في مناطق أخرى من العالم.

كان المنطق الذي يقوم عليه ذلك النِّظام هو منطق خلق توازنٍ ما بين تلك القوى العالميَّة؛ لذا أعتقد بأنَّ الاتِّفاقيَّة مع إيران – الاتِّفاقيَّة النَّوويَّة التي وقِّعت عام ٢٠١٥م – تحمل معاني كثيرةً، وخاصَّةً أنَّ التَّوقيع جرى في مدينة فينَّا.

في الـ٢٠٠ عام الماضية، تعرَّض الشَّرق الأوسط لمرحلةٍ من الاستعمار والهيمنة، أمَّا في المرحلة المقبلة فإنَّ النِّظام العالمي قد تبدَّل، وبدأ يعتمد على نظام خلق الصِّراعات ما بين الدُّول الإقليميَّة؛ ليقوم بالسَّيطرة على الأحداث، من خلال تلك الصِّراعات نستطيع

ملاحظة تلك النَّظريَّة من خلال كتاب السيد رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو، الذي أشار في كتابه الخاصِّ بالسِّياسات الدُّوليَّة إلى مرحلة قوى الهيمنة العالميَّة، واعتمادها على القوى المحلِّيَّة، وقسَّم تلك النَّظريَّة إلى مثلَّثٍ داخليٍّ ومثلثٍ خارجيٍّ في إطارٍ جيوسياسيٍّ، وأعتقد أنَّ القوى المحلِّيَّة التي تُساهم بخرقٍ في توازن المنطقة تتمثَّل في: المملكة العربية السُّعوديَّة، إيران، تركيا، مصر، سوريا، العراق، والأردن، تُمثِّل حلقاتٍ أصغر في هذا الإطار: فلسطين، لبنان، الإمارات، تُمثِّل حلقاتٍ أصغر أيضًا.

نستطيع أَنْ نقول: إنَّ هذا النظام الجديد تعرَّض لضررٍ أو لتغيرٍ بعد الحرب التي جرت في سوريا والعراق، وأعتقد أنَّ هذا التَّغيُّر كان بسبب النُّظم الأمريكيَّة الجديدة حيال المنطقة.

تعرفون أنَّه بعد عام ١٩٥٦م ومسألة قناة السُّويس بدأت الهيمنة البريطانيَّة تتراجع في المنطقة، إضافةً إلى تأثيرات الحرب الباردة وكامب ديفيد على المنطقة، التي باتت تشعر بالحرب الباردة بشكلٍ أكبر، خاصَّةً بعد اتِّفاقيَّة كامب ديفيد، ما أريد قوله هو: أنَّ المنطقة باتت تنقسم إلى ما بين مناصري القوى الغربيَّة ومناصري الاتِّحاد السُّوفييتي، ما دفع الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بأَنْ تُصبح قوَّةً أكثر هيمنةٍ.

ونستطيع القول: إنَّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة خرجت ما بعد الحرب الباردة منتصرةً ومحقِّقةً في ذلك آمالها في أن تُصبح القوى المهيمنة الأكبر، ولا شكَّ أنَّ منطقة الشَّرق الأوسط شعرت بتلك الهيمنة في العقب اللَّاحقة، وفي تلك الفترة تمكَّنت من تعزيز قوَّة الهيمنة الخاصَّة بها على منطقة الشَّرق الأوسط، وتمكَّنت من إدارة المنطقة، إلَّا أنَّ الاعتداءات التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر على مركز التِّجارة العالمي، أدى إلى خطواتٍ مختلفةٍ تجاه المنطقة، وذلك بالنسبة إلى السِّياسة الخاصَّة بمشروع الشَّرق الأوسط الكبير والقوى الداعمة له.

قامت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بهذا الإطار بعدَّة عمليَّات داخل المنطقة لجلب أنظمةٍ أكثر اعتدالًا، وقامت بتصفية بعض العناصر الفاعلة كالعراق مثلًا، التي قد تُشكِّل عقبةً أمامها، وتصفية تلك الأنظمة الشُّموليَّة لن يؤدِّي إلى نشوء أنظمةٍ أكثر اعتدالًا

في المنطقة، وفي عام ٢٠٠٧م رأى صُنَّاع القرار في الولايات المتَّحدة بأنَّ اعتمادهم على مفهوم الهيمنة والصِّراعات التي بصدد شنِّها على المنطقة لن يؤدِّي إلى حصولهم على النَّتائج المطلوبة، فاختاروا مبدأ التَّوازنات داخل المنطقة، أثارت صراعاتٍ داخل تلك التَّوازنات، أي أنهم قرَّروا إدارة الشَّرق الأوسط من خلال وضع إشعال فتيل الأزمات، وإدارة العناصر الفاعلة في المنطقة، ودفعها نحو النِّزاع، ومن ثمَّ إدارة تلك الأزمة.

وفي تلك المرحلة، أي ما بين عامي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٧م تمَّ إثارة مسألة المفاوضات في الملفِّ النَّووي الإيراني، فبدلًا من عزل النِّظام الإيراني عن النِّظام العالمي، فضَّلت القوى العربيَّة إدخال ذلك النِّظام إلى المنظومة العالميَّة، وأثارت النِّزاعات بينه وبين دولٌ مثل السُّعوديَّة وتركيا، إضافةً إلى إضفاء مسألة التَّوازنات المذهبيَّة على المنطقة، وتفتيت الدُّول الصَّغيرة، وهكذا تكون القوى الغربيَّة تمكَّنت من إثارة النِّزاعات ما بين الأقطاب الرَّئيسة في المنطقة، أي نقل المعركة إلى الشَّرق الأوسط بدل أَنْ تكون داخل أوروبَّا.

ومع الأسف مسألة الرَّبيع العربي أو الثَّورات العربيَّة كانت عبارةً عن تجربةٍ على هذا الصَّعيد، باختصارٍ؛ بدل أَنْ تأتي دول المنطقة كلِّها لتقوم بإنشاء نظامٍ معيَّنٍ في المنطقة التي تعيش فيها، بدأنا نرى نشوء النِّزاعات بين الدُّول الرَّئيسة، كانت المخاوف التُّركيَّة تتمحور حول نشوء صراعاتٍ مذهبيَّةٍ تقف حائلًا دون تحقيق التَّكامل الثَّقافي والتَّاريخي بين شعوب ومكوِّنات المنطقة، بينما سعت إيران من خلال مرحلة الرَّبيع العربي إلى تكوين نفوذٍ يعتمد على التَّمدُّد المذهبي، وخاصَّةً للسَّيطرة على الدُّول الصَّغيرة في المنطقة، فقد أرادت إيران استعمار لبنان، العراق، اليمن، وسوريا، وبشكلٍ مباشرٍ.

ومع الأسف، نستطيع أَنْ نقول: إنَّ بعض دول الخليج التي كانت منزعجةً من مسألة التَّحوُّل الدِّيمقراطي، عملت على الحيلولة دون وصلول المنطقة إلى تحوُّل ديمقراطي حقيقي يحقِّق دمقرطة المنطقة، ما أدَّى فيما بعد إلى نشوء صراعاتٍ بين عناصر القاعدة في المنطقة، تلك الصِّراعات التي أضعفت قواها، ووجَّهتها توجيهًا خاطئًا، كان يجب أَنْ يكون نحو السَّعي لتنمية المنطقة، إضافةً إلى أنَّ نظرة رئيس الإدارة الأمريكيَّة «باراك أوباما» للمنطقة كان لها تأثير كبير على التَّطوُّرات السِّياسيَّة الجارية.

فقد قرَّر الرَّئيس «أوباما» الانسحاب قليلًا من المنطقة التي أُعتُبِر بأنَّ الجيش الأمريكي قد أُستُنفِذ فيها، وحوَّل وجهة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة باتِّجاه الشَّرق الأدنى، وأثناء انسحاب الولايات المتَّحدة من الشَّرق الأوسط لم تترك وراءها نظامًا متكاملًا يمكن الاعتماد عليه، وخلال انسحاب الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة تُركَت مجموعةٌ من الأنظمة المتصارعة فيما بينها، إضافةً إلى ثقبٍ أسود مثل تنظيم «داعش»، يعيث في المنطقة فسادًا.

رأت روسيا ما يحصل في المنطقة، وأنَّ دخولها إلى المنطقة لن يكون مسألةً صعبةَ المنال، ولكن أعتقد بأنَّ مسألة ملء الفراغ بالنِّسبة لروسيا سوف تكون صعبةً؛ لأنَّ مؤيديهم في المنطقة قليلون، وأعتقد بأنَّ أيَّ نظامٍ مستمرٍّ قد يحكم المنطقة لن يكون قادمًا بقوالب جاهزةٍ من الخارج، إنَّما يجب عليه أَن يكون مستنبطًا من داخل المنطقة.

أعرف أنَّ إيران، تركيا، والسُّعوديَّة أنظمتها لا تتقبَّل بعضها، ونستطيع أَنْ نقول: إنَّهم كمتنافسين، لكنَّ هناك حقيقةً يجب إدراكها وهي: أنَّه طالما هناك أنظمةٌ بعيدةٌ عن بعضها، وطالما أنَّها لا تريد أَنْ تتقارب، فأعتقد أنّ الأزمة في المنطقة سوف تستمرُّ، وقد تستمرُّ لمدَّة خمسين سنةً أو أكثر، وأعتقد أيضًا أنَّ الدُّول الغربيَّة سوف تواصل سياساتها في المنطقة، وتدعم ذلك الاستقطاب الحاصل بين تلك الأنظمة في: تركيا، والسُّعوديَّة، وإيران، ومصر.

الأزمة السُّوريَّة كانت عبارةً عن تجربةٍ للمشاريع السِّياسيَّة في المنطقة، إيجاد حلٍّ سياسيٍّ سيؤدِّي إلى سلام طويل الأمل في المنطقة، وإلَّا فإنَّ المنطقة قد تنجرُّ إلى حربٍ طويلة المدى، ربَّما تستمرُّ إلى ١٠٠ عام.

أعتقد بأنَّ دول المنطقة عليها أَنْ تتعلَّم حلَّ مشكلاتها وأزماتها بنفسها، وإيجاد حلولٍ لحلِّ مشكلاتها وأزماتها، وأعتقد أنَّ على دول المنطقة أَنْ تخرج من بوتقة النِّظام العالمي الذي تمَّ رسمه لها، وأَنْ تقوم بإيجاد آلياتٍ مشتركةٍ تستطيع إنتاج حلولٍ للمشكلات التي تواجهها، أريد أَنْ أُنهي عند هذه النُّقطة، ولعلَّنا نتطرَّق إلى مسائل أُخرى وفق الأسئلة التي قد ترد من حضراتكم.

النتائج الإقليمية المحتملة للمباحثات النووية الإيرانية

كيف ستُؤثر مباحثات إيران النووية على جهود السعي لإيجاد توازن في المنطقة؟
ما النتائج المنتظرة بعد المباحثات النووية في الاقتصاد وفي سوق الطاقة؟
كيف سيتشكّل مستقبل العلاقات التركية الإيرانية؟
ما المعنى الذي تحمله هذه المباحثات من وجهة النظر الدولية؟

مدخل:

تُعدّ اتفاقية المباحثات النووية التي وُقّعت بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٥م في فينّا بين الدول الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن وألمانيا وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من أبرز الاتفاقيات التي ستكون لها نتائج على المدى البعيد سواء من ناحية تعيين مستقبل السياسة في الشرق الأوسط، أو من ناحية الحد من استخدام الأسلحة النووية. ومع كون هل سيتم تطبيق هذه الاتفاقية أم لا، وهل ستصل إلى نتائج ناجحة أم لا، ومدى مساهمتها في تحسين العلاقات بين الغرب وإيران مجهولاً، إلا أنها تُعتبر خطوة مهمة في طريق إزالة العوائق أمام تحقيق هذه الأهداف. أما مراقب هذه الاتفاقية فسيكون المجتمع الدولي والرأي العام. لقد تم التوصل إلى هذه الاتفاقية والتوقيع على نص اتفاقية دقيقة للغايةً، بعد مشوار طويل جداً من المباحثات. وبهذه الاتفاقية تكون إيران قد قبلت أحد أشد الأنظمة لمراقبة النووي قساوة في تاريخها، ولكن في نفس الوقت، مقابل هذا الأمر تكون قد امتلكت صفة الممثل والاعتبار الشرعي أمام المجتمع الدولي. كما يجب أن تُفهم هذه الاتفاقية من ناحية المواصفات والمؤهلات على أنها أحد أكبر مباحثات التوافق بين الغرب وإيران أيضاً. ولا يمكن التوصل إلى مثل هذه الاتفاقية إلا عبر مرحلة طويلة من بناء الثقة وقطع مسافات معينة من الامتحانات بنجاح. إلا أننا

نستطيع قراءة هذه الاتفاقية على أنها إحدى الخطوات المهمة في هذا الاتجاه والتي تستطيع إعادة تحديد العلاقات من جديد.

إذا تم تطبيق الاتفاقية كما هي، فإنه سيكون من الصعب جداً امتلاك إيران للأسلحة النووية، ومن ناحية أخرى فإن إلغاء الحصار الاقتصادي عليها سيساهم في تنمية اقتصادها بسرعة كبيرة وفي زيادة نشاطاتها الإقليمية.

تأثير الاتفاقية على الشرق الأوسط

ستُؤثر الاتفاقية على مستقبل قوى النفوذ في منطقة الشرق الأوسط. ووفقاً لهذا سيترتب على دول المناطق الأخرى إعادة النظر في مواقفها وإستراتيجياتها. وبينما ستكون السعودية وإيران الدولتين الأكثر تأثراً سلبياً من هذه الاتفاقية، ستتابع دول الإقليم الأخرى التطورات عن كثب.

اكتسبت جهود السعي لإيجاد توازنات في المنطقة بهذه الاتفاقية منحاً جديداً. فبينما يكون هناك احتمال لزيادة النشاط الإقليمي لإيران في المنطقة، سيكون من المنتظر تبنّي إيران لسياسات أكثر بنّاءة بعد الاتفاقية. ويُعدّ اختتام المباحثات النووية الإيرانية من وجهة النظر التركية باتفاقية كهذه، خطوة متأخرة إلا أنها إيجابية بنفس الوقت أيضاً.

ومن الاحتمالات المنتظرة أيضاً، أنه وبعد إعادة انضمام إيران للنظام العالمي واعتراف قوى العالم الكبرى بها كممثل شرعي ومعتبر، سيؤدي إلى زيادة نسبية في قوة التكتل الشيعي بزعامة إيران ضمن موجة التوتر المذهبي التي بدأت تنتشر في الشرق الأوسط. ستقوم القوى الشيعية في اليمن، ولبنان، والعراق، والبحرين وحتى في أفغانستان بعد هذه الاتفاقية، والتي تُعد إيران بمثابة القوة الحامية لهم، بترسيخ مواقعها ضمن قوى التوازن في المنطقة. وسيؤدي هذا الوضع الجديد إلى تغيير في القطب السني الذي سيشعر بالقلق من محاولة امتداد النفوذ الإيراني في المنطقة. وبالأخص فإن البيئة التي تكونت بفعل حركات الثورات العربية ومطالبة الشعوب بالحريات والديمقراطية، ستقلق الدول التي تحاول استمرار حكمها الكلاسيكي المطلق. ولمعالجة هذا القلق فإنها ستلجأ

إلى إخماد حركات كالإخوان المسلمين، ودعم القوى التي ستقف ضد هذه الحركات بالدعم السياسي والمادي، وأدى هذا الأمر إلى خلق توترات وتكتلات في الدول السنية. كما أن المواقف الداعمة للتغيير مثل الموقف التركي قوبلت بمواقف العداء.

بعد حركات العصيان العربية، سعت تلك الدول بكل ما تملك، لعرقلة الطريق أمام المجتمع السني المعتدل، بهدف إعاقة الانتشار الديمقراطي في المنطقة والمحافظة على أوضاعهم السلطوية، وكان الإخوان المسلمون في مصر أبرز ضحايا هذا الأمر. بعد هذه العمليات، أدى ظهور المجموعات المتطرفة كـ«داعش» إلى زيادة نسب الإرهاب والعنف وبالتالي ترسيخ التطرف في العالم السني. بعد هذا، فمن المحتمل أن تذهب الكتلة السنية ومقابل النفوذ الإيراني إلى التقليل من خلافاتها وتضاداتها. مع تولي الملك سلمان زمام الأمور في السعودية، وكانت هناك توقعات بحدوث تغييرات تدريجية في هذا النحو، إلا أن الاتفاقية التي تمّت بين إيران ومجموعة ٥+١ أدت إلى تسريع هذه العملية. وسينعكس هذا الأمر إيجابياً على التطور الديمقراطي التي كانت تركيا تتبناها منذ بداية الثورات العربية. ومن الممكن أيضاً أن يتغير الموقع التركي لدى السعودية التي كانت ترى تركيا قبل ذلك منافساً لها وتسعى لتحجيم نفوذها وتحركاتها في المنطقة، إلى حليف تكتيكي ولو لم يصل إلى الدرجة الإستراتيجية. مع أن تركيا لا ترغب في تشكيل كتلة ضد إيران، إلا أنها تتبنى فكر أنّ جمع الممثلين السنيين في سياق تعاون وعمل مشترك ولو عبر التكتل ضد إيران سيكون له نتائج إيجابية. ويستطيع هذا التعاون أن يحكم على سياسة تركيا مع العراق وسوريا ضد «داعش».

بإمكان الحروب الداخلية التي تجري في سوريا، العراق، ليبيا وبشكل جزئي في لبنان وبالإضافة إلى التغيرات التي تجري في المنطقة، أن تُحدث تغييراً على المدى المتوسط في التوازن الإقليمي. والأمر الأبرز من ذلك هو خروج المنطقة من تحت السيطرة والهيمنة الأمريكية أو من هيمنة أي دولة من خارج المنطقة. اختارت الولايات المتحدة التي اتجهت إلى منطقة آسيا القصوى كأولوية إستراتيجية، خلال رئاسة أوباما في الشرق الأوسط، سياسة إدارة السياسات والأمور من خلف الأحداث. وبدأ هذا

الانفلاق في المعمار الأمني للشرق الأوسط يولي دول المنطقة مسؤولية أكبر. كانت الولايات المتحدة تواجه في المباحثات التي تجريها مع السنة والتي كانت إيران خارج هذه المعادلة، صعوبة، كما كانت تُجبر على الارتباط بهم. في هذه الأثناء وحين شعرت الولايات المتحدة بأن هناك وجوداً لإيران تستطيع التحكم بها والسيطرة على تحركاتها، عندها بدأت بمساومة الدول التي ترى إيران عدواً لها. من هذه الناحية بدأ في الشرق الأوسط تشكّل بدايات نظام موازنات القوى. في هذه النقطة تحديدًا يستطيع المثلث السعودي الإيراني التركي الوصول إلى توازن بينهم. ومن المحتمل أن النفوذ المشتركة لهذ الدول قد تُشير إلى إمكانية حدوث توترات. وأبرز العناصر المجهولة في سياق البحث عن الموازنة التي قيد التشكّل هي مسألة مستقبل العنصر السياسي المصري. فإن الدور الذي ستؤديه مصر المشغولة حالياً بتناقضاتها الداخلية، في هذه الموازنة لا بدّ وأنها ستؤثر بشكل كبير على عناصر الموازنة الإقليمية. سيقوم رئيس الجمهورية عبدالفتاح السيسي الذي أتى إلى السلطة عبر الانقلاب على الرئيس المنتخب محمد مرسي بتقديم كل التنازلات للغرب ولـ«إسرائيل» في سبيل البقاء في السلطة فقط. ولن يكون استمرار الأمور بالنسبة للشعب المصري الذي اكتسب وعياً سياسياً بفعل حركات الثورات العربية كعهد مبارك خياراً مقبولاً، وسيكون مطلب التغيير في مصر سبباً لهزة ما عاجلاً أم آجلاً، وسيكون عدم تنظيم الوضع الاقتصادي ضمن نظام معين سبباً لضخامة هذه الهزة وتبكير موعدها.

بعد ضمّ إيران إلى النظام، بقي العنصر المصري هو الأكثر مجهولاً. سيسعى كل ممثلي ودول المنطقة التي ضمن لولب البحث عن التنافس والموازنة الإقليمية إلى إقامة علاقات وتعاونات مع الدول الإقليمية والعالمية. وستكون هذه المساعي سبباً في تكوّن شعور لدينا بوجوب نزول الدول التي من خارج المنطقة إلى الساحات مع منافسيها من دول المنطقة. كما سيبقى النظام الحالي الذي يتميّز بتضاد القطبين السعودي والإيراني، وممارسة تركيا دور الوساطة بشكل أكبر واكتشاف أن العامل المصري عامل منكسر ضمن فجوة ريثما يتم ملء فراغات القوى في العراق وسوريا وفي اليمن، في مثل هذه

الأوساط وبدلاً من الدخول في طرف معين، فإن كون تركيا طرفاً ثالثاً فعالاً وبدور الوسيط سيخدم مصالحها في المدى البعيد. وبدلًا من تحديد الغرب والولايات المتحدة سياسة كلية تجاه هذه الحالة، فمن المحتمل أن يلجؤوا إلى إستراتيجية تكون قريبة من إيران في الشأن العراقي، ومن السعودية في الشأن اليمني، وقريبة جزئياً من تركيا في الشأن السوري. أما أمن «إسرائيل» فسيستمر في كونها خطاً أحمر بالنسبة للولايات المتحدة. أما الشيء المختلف في هذه المعادلة قد يكون هو ضلع التدخل الروسي النشط، والاهتمام المتوسط للصين في المنطقة. في حال تشكّل المعادلات بهذا الشكل فإن الولايات المتحدة قد تستطيع العودة إلى المنطقة من جديد بشكل أكثر نشاطاً، وإلا فإنها ستختار متابعة منظمّة، لما يحدث هناك. ومن أهم المشكلات هنا هو غياب الاهتمام الإستراتيجي لبعض الدول الأوروبية التي يترتب عليها أن تمارس دوراً بناءً في المنطقة.

قد تؤدي التركيبات الأمنية الجديدة في المنطقة إلى جعل «إسرائيل» أقل حماية بشكل جزئي تجاه إيران. بعد هذا ستُجبر «إسرائيل» التي ترفع من حدة صراخها، مبديةً عدم ارتياحها من هذا الوضع، على إقامة تعاونات وعلاقات مع بعض دول وممثلي المنطقة حفاظاً على أمنها، بدلاً من عداء جميع دول المنطقة. وسيكون لهذا الموقف الإسرائيلي تأثيرات إيجابية في أنه سيكون سبباً لتطبيع «إسرائيل» لسياستها، بل حتى في ليونة العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية. وسيفهم الإسرائيليون أنه من أجل تطبيع وتحسين علاقاتهم مع أنظمة الحكم العربية ومع تركيا، سيجب عليها حل مشكلاتهم مع الفلسطينيين بشكل معقول. ولن تكون رؤية خطوات بنّاءة في العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية مفاجأة. إلى جانب هذا ستحاول «إسرائيل» نقل علاقاتها إلى مستوى أحسن مع تركيا والسعودية والأردن. وسيساهم كل هذه المجريات على المدى الطويل في إقامة «إسرائيل» علاقاتها المستقبلية بشكل بناء أكثر مما هي عليه في الوقت الحالي. أما تحول العلاقات الإسرائيلية – السعودية من المنحى التكتيكي إلى المنحى الإستراتيجي فلا تبدو حقيقية إلى هذا الحد. ولن تختار السعودية التي تريد أن تُشعر بثقلها في العالم الإسلامي، استمرار علاقاتها مع «إسرائيل» بهذه الدرجة القريبة. أما من الناحية

التركية فستشكّل حل مشكلات الفلسطينيين وتحسين الأوضاع في غزة عاملاً لتحسين العلاقات مع «إسرائيل». ربما لا تعود تركيا و«إسرائيل» حليفين إستراتيجيين كما سبق، إلا أنه يمكنهما إقامة اتفاق تكتيكي فيما بينهما.

من المحتمل أن تزيد إيران عبر المصادر التي تؤمنها من تدخلها في العراق وسوريا. وقد لا يؤثر هذا الأمر على سير الحروب الداخلية في هذين البلدين على المدى القريب، إلا أنه لا يوجد شك في ازدياد النشاط الإيراني. فيما يخص محاربة «داعش»، فلن تكون مشاركة القوات الشيعية لوحدها كافية، فإن تكتل إيران مع المليشيات الشيعية لمحاربة «داعش» سيؤثر على المدى المتوسط في تطرّف بعض الأوساط السنية. إنّ ضم إيران والمليشيات الشيعية إلى خط محاربة «داعش» لن يكون صائباً أبداً، وإن هذا الأمر ممكن عبر تقوية العناصر السنية المعتدلة. فلن تقبل إيران بأمر كهذا وستحاول قدر الإمكان من تقليل العنصر السني في العراق. إذا استُخدمت إيران كوسيلة لحرب داعش فإننا ننتظر فترة أطول لحرب الميليشيات في المنطقة. عند انخفاض العقوبات المفروضة على إيران فإنه دور ونشاط المحافظين الذين يقدّمون الأمن القومي ضمن أولوياتهم سيقل تدريجياً في السياسة. وسيساهم هذا التغيير في ازدياد السياسيين أصحاب الفكر التغييري وسيؤدي إلى تبني إيران سياسة أكثر اعتدالاً. إلا أن الحروب المذهبية التي تجري بالوكالة ستحدد من تحركات السياسيين المعتدلين. سترتفع مع الزمن مطالب الإصلاح والتغيير داخل إيران وهذا سيؤدي مع الزمن إلى تغير في السياسة الإقليمية الإيرانية، لكن العنصر الأهم في هذا الأمر هو عدم غض النظر عن كون إيران صاحبة الزعامة الدينية. فإذا فكر الزعيم الديني والسياسيين الذين يستمدون فكرهم منه، فإننا نرى أنه حينها لن يقلّ النفوذ الإقليمي لإيران.

النتائج الاقتصادية للاتفاقية

إن إعادة عرض إيران التي تعد ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي ورابع أكبر احتياطي للبترول في العالم، للغاز الطبيعي والبترول مرة ثانية، سيسهل من إدارة عرض البترول

المجهول. وسيقل ارتباط الدول الأوروبية والصين بالطاقة والبترول الروسية. وستولد هذه الاستثمارات تراجعاً قريب المدى في الأسعار. مما يؤدي إلى ارتياح لدى الدول المستوردة وإلى انزعاج لدى الدول المصدرة.

وقد يؤدي هذا الأمر إلى ضعف اقتصاد بلدان كروسيا والسعودية ممن يعتمدون في إدارة اقتصادهم على الغاز والبترول. وستدخل روسيا ضمن حسابات لبيع أسلحة أكثر لدول الخليج والسعودية التي بدأت تشك بالولايات المتحدة من ناحية أمنها بعد تقوية الأخيرة للنفوذ الإيراني. ستخطو روسيا خطوات نحو عقد علاقات إستراتيجية مع الدول التي بدأت تقلق من النفوذ الإيراني في المنطقة. أما انخفاض أسعار البترول سيكون له تأثيرات إيجابية على دول نامية والتي تحتاج للطاقة مثل تركيا. مع ترحيب دول الاتحاد الأوروبي والصين برفع العقوبات عن إيران، فقد تقابل روسيا ذلك بشكل سلبي. وقد تؤدي زيادة عرض إيران للبترول والغاز الطبيعي، إلى إعادة التخطيط لمد أنابيب للبترول والغاز الطبيعي وتكون جزءًا منها. وستساهم ارتباطات الدول مع بعضها عبر الطاقة والبترول في إدارة الأزمات السياسية بين الدول بطريقة أكثر مرونة. وقد تساهم علاقات التعاون هذه في تأثر المجتمعات مع بعضها بعضاً.

كيف سيتأثر مستقبل العلاقات التركية – الإيرانية؟

من وجهة النظر التركية فإن خروج إيران من خط الدولة الأمني وتطبعها، سيؤدي إلى إقامة العديد من علاقات التعاون والتأثير المتبادل بشكل أكبر. وسيكون لزيادة السياحة والثقافة المتبادلة مع إيران آثار إيجابية على الطرفين. وستكون النقاط المشتركة بين البلدين أرضية لتكوين علاقات إستراتيجية ذات وجهات عديدة، مع اختلاف وجهات النظر السياسية للبلدين. إلى جانب استفادة تركيا من كل شراكات التعاون التي جرت في السنوات الأخيرة فإنها كانت الأقل تأثيراً من الحروب التي جرت في المنطقة. وعلى هذا فعند إقامة علاقات مع إيران، يجب إقامتها على الشكل الذي يستطيع طرف ثالث الاستفادة منها.

تحمل الاتفاقية النووية أهمية كبيرة من ناحية السياسة العالمية. أولاً، فإن انتهاء المباحثات السياسية بنتائج إيجابية كانت انتصاراً للدبلوماسية. فإن إدارة أوباما تتصرف مستخدمة الدبلوماسية والسياسة في العلاقات الدولية بشكل أكثر حساسية من إدارة بوش السابقة. وقد ساهم هذا النوع من السياسة في تحسين الصورة الأمريكية التي زادت سوءاً في عهد جورج بوش نحو الأحسن، ولو أنها تتعرض الآن أيضاً لبعض الانتقادات الدولية بسبب السياسات التي تتبعها. كما ساهمت من ناحية أخرى في دعم وتقوية القوانين الدولية التي تحد من انتشار الأسلحة النووية. من جهة أخرى، فمن الإيجابيات التي يمكن إضافتها إلى الاتفاقية، فإن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومنذ فترة طويلة لم يجمعوا على أمر ما، فكانت هذه الاتفاقية بمثابة الآلة التي أعادت تشغيل آلية مجلس الأمن. وعلى هذا فقد تم التوصل إلى حل دبلوماسي على عكس ما كان يُتوقع. والوصول إلى قرار مشابه في الشؤون السياسية العالمية سيشكل بارقة أمل للمجتمع الدولي. وتكمن هنا مشكلة مهمة تتحدد في الخشية من عدم تطبيق بنود الاتفاقية بسبب الاختلاف الفكري لأطراف الاتفاقية والخشية من عدم قدرة أنظمة المراقبة والتفقد من القيام بوظيفتها. إذا استمرت إيران التي اكتسبت صفة مشروعة ومعتبرة لدى المجتمع الدولي بمواقفها السلبية في المباحثات التي تتعلق بالأمور الأخرى فإن هذا سيؤثر سلباً للمباحثات المماثلة في المستقبل. والأهم من ذلك فأنها ستفسح المجال أمام القوى الإقليمية الأخرى في الحصول على أسلحة نووية.

«التَّأثير على أوضاع القوى الدَّاخليَّة والتَّنمية والاقتصاد المحلِّي في إيران».

د. نبيل العتُّوم

رئيس وحدة الدراسات الإيرانية - مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية

تصدير:

الاتِّفاق النَّوويُّ في واقع الأمر أريد أَنْ أُضيف على ما جاء به زميلنا، أستطيع أَنْ أصفه بأنَّ له تداعياتٍ ونتائج خطيرةٍ على المنطقة وأمن المنطقة، الفرضيَّة الأولى التي أطرحها: هل سوف يؤدِّي إلى تقارب العلاقات العربيَّة الإيرانيَّة؟ هذا هو المفروض، لكن للتثبُّت من صحَّة هذه الفرضيَّة، أنا درست في إيران الدُّكتوراه لمدَّة خمس سنواتٍ في برنامج الشُّؤون الإيرانيَّة، واعتقدت أنَّني فهمت الوضع في إيران، عندما رجعت إلى الأردن أحضرت الكتب المدرسيَّة الإيرانيَّة من الصَّفِّ الأوَّل ابتدائي لغاية المرحلة ما قبل الجامعيَّة، عملت تحليلًا لمضمون لهذه الكتب - على الرُّغم من أنَّ تخصُّصي في العلوم السِّياسيَّة - وأصدرت أربعة كتبٍ أساسيَّةٍ، الأوَّل: هو صورة العرب في الكتب المدرسيَّة الإيرانيَّة، الكتاب الثَّاني: هو صورة أهل السُّنَّة في الكتب المدرسيَّة الإيرانيَّة، والكتاب الثَّالث: الأساطير في الكتب المدرسيَّة الإيرانيَّة، والكتاب الرَّابع: هو عسكرة التَّعليم المدرسي.

النَّتيجة التي خلصت إليها في هذه الكتب أنَّني فعلًا لم أدرس في إيران، وحوَّلت كتاب: صورة أهل السُّنَّة في الكتب المدرسيَّة الإيرانيَّة إلى مؤسَّسة حوار المذاهب في مصر في جامعة الأزهر، واقترحتُ عليهم دراسة هذا الكتاب وفتح الموضوع مع الإيرانيين، هل فعلًا نحن نتحاور مع إيران بمنطلق مذاهب أم حوار أديانٍ؟ وتركت هذا الموضوع لعلماء الأزهر.

الأمر الثَّاني: كتاب صورة العرب في الكتب المدرسيَّة الإيرانيَّة؛ أرسلت إلى جامعة الدُّول العربيَّة، وعملت ملخَّصًا، ووجدت أنَّ إيران لا تعترف بالعرب بالحيِّ الجُغرافي، وتُطلِق عليهم أقذر الصِّفات.

ما لفتني في واقع الأمر هو القضيَّة الفلسطينيَّة في الكتب المدرسيَّة الإيرانيَّة، يقولون: أنَّه لا يوجد شيءٌ اسمه المسجد الأقصى، والصِّراع العربيُّ الإسرائيلي ليس موجودًا في الكتب المدرسيَّة الإيرانيَّة، وهذا أمرٌ غريبٌ وعجيبٌ.

فيما يتعلَّق بموضوع عسكرة البرنامج النَّووي الإيراني في واقع الأمر؛ عندما أتيت بالكتب المدرسيَّة التي تتحدَّث عن عسكرة البرنامج، وجدت أنَّ الإيرانيِّين يُفكِّرون بعقليَّةٍ غريبة جدًّا، فقد كان هناك درسٌ عن البرنامج الإيرانيِّ النَّووي، وكان العنوان: «البرنامج النَّوويُّ الإيرانيُّ حقٌّ مسلَّمٌ لنا».

الأمر المثير هو الأساطير في الكتب المدرسيَّة الإيرانيَّة، عندما سُئل «محمَّد تقي» عن موضوع: كيف سوف تحتلُّون العالم عندما يأتي إمام الزَّمان؟ قال: بالقنبلة النَّوويَّة، هناك كتابٌ كانوا يدرِّسونه في جامعه طهران اسمه: نظريَّاتٌ في الاستراتيجيَّات الوطنيَّة، يقولون في نظريَّة أمِّ القرى كالتَّالي – كان الدُّكتور محمَّد الرَّاشد يتحدَّث عن نظريَّات الجيوبوليتيك، تحدَّث عن نظريَّة «ماهان» وإلى آخره – هم وضعوا نظريَّة – درَّسونا إيَّاها في مادَّة السِّياسة الخارجيَّة – «القلب المذهبي»، يعني كيف ستصبح إيران قلب العالم الإسلامي، هذا ونحن كلُّنا مجنَّدون، وضعوا نظريَّة «المصدَّات»، تقول: أنَّه لا بدَّ من وجود قوىً تدافع عن إيران، فقلت لأستاذ مادَّة السِّياسة الخارجيَّة: أنا أقترح أَنْ تحذفوا هذه المادَّة؛ لأنَّ هذا الكتاب يُعلي السِّياسة الإيرانيَّة، أنتم تنظرون لنا لحماية المشروع الإيراني.

تحدَّثت عن الكتب المدرسيَّة الإيرانيَّة وهذا شيءٌ مخيفٌ، الآن يجب علينا أَنْ نطالب إيران بتعديل كلِّ مناهجها؛ لأنَّه لن تكون هناك علاقاتٌ عربيَّةٌ إيرانيَّةٌ على ضوء هذه الأمور، ونظره لي كعربي نظرة انتقامٍ، وأنِّي لا أنتمي للدِّين الإسلامي.

وقد اقترحت دراسةً بحاجةٍ إلى جهدٍ جماعيٍّ وهي: تحليل فتاوى المراجع الأساسيَّة

في إيـران، فبالتَّالي يجب أَنْ نقف ضدَّ هذا المشروع الإيراني، وأيُّ شخصٍ يتحدَّث عن تقارب العلاقات العربيَّة الإيرانيَّة أقول له: طالب الإيرانيين بتغير مناهجهم حتَّى نستطيع أَنْ نتفاهم مع هذه الدَّولة.

الموضوع الثَّاني: موضوع عسكرة البرنامج الإيراني، الدُّول الغربيَّة دول متواطئةٌ مع إيران، نحن كعربٍ لم يُسمح لنا أن نكون ضمن الوفد المفاوض لمفاوضة إيران فيما يتعلَّق بالبرنامج النَّووي، فإذن يوجد هناك أجندةٌ مخفيَّةٌ، الآن هناك تقريرٌ من ألف صفحةٍ صدر في عام ٢٠٠٨م، وهو تقريرٌ للوكالة الدُّوليَّة للطَّاقة الذَّريَّة.

الغرب بعد أَنْ كان يسير وفق اتِّجاهيين كان هناك لقاء «كامب ديفيد»، وفد عربي من مجلس التَّعاون الخليجي ذهبوا إلى الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، قالوا لهم: إيران تُشكِّل خطرًا على المنطقة، الحلُّ الآن أنْ تأخذوا صفقات سلاحٍ.

الآن كيف من الممكن التَّعامل مع الخطر الإيراني على ضوء الاتِّفاق الذي يقول: مدَّة الاتِّفاق الإيراني خمس عشرة سنةٍ، وبعد هذا يسمح للإيرانيين إطلاق يد إيران فيما يتعلَّق في البرنامج النَّووي.

لماذا لم يتمَّ إغلاقها؟ ليست من مصلحتي أَنْ يكون لدى إيران برنامج نووي عسكري، الإيرانيُّون سلاحهم موجَّهٌ ضدَّنا، بدليل التَّدخُّل الإيراني أزمات المنطقة، من العراق مرورًا بسوريا، فاليمن، وليبيا، السودان، في كلِّ الدُّول العربيَّة.

الاتِّفاق النَّووي تمَّ في تراجع الإدارة الأمريكيَّة عن التَّدخُّل في المنطقة، لفتني خطاب الرَّئيس «بـوش» الابـن، قال: إنَّ من ملامح السِّياسة الأمريكيَّة في القرن القادم؛ أنَّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة لن تنخرط في أزمات الشَّرق الأوسط، فبالتَّالي ينبغي بناء إستراتيجيَّةٍ عربيَّةٍ لمواجهة المشروع الإيراني الذي يتَّجه نحو العسكرة، البعض يقول لي: و«إسرائيل» أين داخلة؟ طبعاً مع «إسرائيل»؛ لأنَّه في تعريف مصادر التَّهديد تُعرَّف «إسرائيل» وإيران على أنَّهما خطرٌ على المنطقة، لأنَّهم يشتغلون في تقاسم أدوارٍ، إدارة الصِّراع في المنطقة، إدارة الفوضى الخلَّاقة في المنطقة.

الأمر الثَّاني: لا نحلم بعلاقاتٍ عربيَّةٍ إيرانيَّةٍ.

التأثير على أوضاع القوى الداخلية والتنمية والاقتصاد المحلي الإيراني طبيعة العقوبات على ايران

العقوبات على إيران هي مجموعة القرارات العملية التي صدرت من قبل الدول العظمى من أجل معاقبة إيران أو حثها على القيام بعمل ما أو عدمه، معظم العقوبات صدرت بعد الثورة الإيرانية التي قادها الخميني عام ١٩٧٩م بعد اقتحام مقر السفارة الأمريكية في طهران على خلفية ما بات يعرف بأزمة الرهائن الدبلوماسيين، واشتدت بعد تفاقم أزمة البرنامج النووي الإيراني، حيث واجهت إيران عقوبات متعددة خصوصًا بعد إحالة ملف برنامجها النووي من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن. ويمكن تقسيم العقوبات على إيران من حيث منشئها إلى أربعة أقسام:

أولاً: عقوبات متعددة الأطراف مثل عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ثانياً: العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: عقوبات أحادية فرضتها الدول العظمى كالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية

رابعاً: عقوبات الكونجرس الأمريكي.

الاتفاق النووي ورفع العقوبات الدولية عن إيران.

الظروف الدولية والإقليمية التي تم اتفاق الإطار بين إيران والغرب فيها:

١ - تراجع الإدارة الأمريكية عن التدخل في الخارج والحاجة إلى شركاء جدد، للقيام بالأدوار والمهمات نيابة عنها.

٢ - صعود الدور الروسي وتحالفها مع الأنظمة الشمولية في المنطقة، حتى في مواقفها، تجاه الأزمات التي باتت تتقاطع فيها مع الدور الإيراني.

٣ – ثورات الربيع العربي التي استغلتها إيران، حيث لم تقف إيران مع تطلعات الشعوب، بل استغلّت حالة الضعف والتردي العربي، وعدم الاستقرار السياسي لدول العربية لتوسيع نفوذها، ومحاولة استكمال خيوط مجالها الحيوي.

٤ – تفتقر الدول العربية التي تصرح ليل نهار محذرة من المشروع الإيراني التوسعي، ومن نتائج الاتفاق النووي مع الغرب على طرح مشروع قابل للتنفيذ لمواجهة المشروع الإيراني السرطاني في المنطقة.

٥ – عاصفة الحزم لعودة الشرعية لليمن.

موقف القوى المختلفة من التفاهم النووي بين إيران والغرب

● التوحد والاصطفاف سواء للتيارات والقوى حتى التي وقفت ضد روحاني في الانتخابات، والحرس الثوري، ورجال الدين والساسة الأقوياء ذوو النفوذ، لدعم الاتفاق النووي:

– هنأ خامنئي على «نجاح» المفاوضين الإيرانيين، وشكر روحاني على هذه الصفقة، إستراتيجية خامنئي للتعامل مع المفاوضات النووية قبيل الوصول لإطار التفاهم، خلالها، بعدها:

١ – المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، ظل صامتًا بشأن الاتفاق؛ إلا أن بعض المحافظين المتشددين أعربوا عن غضبهم تجاه هذه الصفقة.

٢ – يجب إدراك أنه بدون موافقة القائد، لا يمكن للفريق الإيراني الموافقة على الاتفاق الإطاري في لوزان، وليس هناك انفصال بين صناع القرار بشأن هذا الاتفاق. إن خامنئي أظهر بعض المرونة عندما يجدد إيمانه بفريق التفاوض بقيادة وزير الخارجية محمد جواد ظريف، وواصل خامنئي دعم الفريق الإيراني، ويندد بأمريكا في أول ظهور له.

٣ – أكد المرشد خامنئي أنه لا يزال يدعم المفاوضات النووية للنهاية. وسيكون من الصعب على المحافظين المتشددين انتقاد الصفقة إذا واصل خامنئي دعمه للمحادثات، حتى

الوصول للاتفاق النهائي.

٤ – أعلن خامنئي بعد الوصول لإطار التفاهم مع الغرب إلى جملة من الحقائق:

- لا يثق بالغرب.
- يجب ممارسة سياسة الانتظار، وعدم الإفراط بالتفائل.
- أنه ليس مع أو ضد هذا الاتفاق.

في تقديرنا أن خامنئي من خلال هذه التصريحات المبطنة، أراد التأكيد على جملة من الحقائق:

النقطة الأولى: أن روحاني سوف يحظى بدعم خامنئي طالما أن قوة الرئيس المتزايدة لا تهدد خامنئي.

النقطة الثانية: أن خامنئي لا يسمح لأحد بممارسة دور البطولة على مسرح السياسة الإيرانية، وأن هناك بطلاً واحداً هو الذي يمتلك الفيتو «المرشد، رهبر»، ونزول الشارع للتظاهر وهم يهتفون «روحاني، ظريف أنتما أبطالنا». رسالة وصلت جيداً للمرشد.

النقطة الثالثة: إن الفشل في التوصل إلى اتفاق إطاري بين إيران والقوى الست الكبرى، قد يزعزع الاستقرار الداخلي لإيران، وهو ما يدرك خامنئي أبعاده فعلاً، نتيجة تداعيات العقوبات الدولية على الشعب الإيراني، سيظل التحدي الأكبر في تحفيز الشعب الايراني إذا فشل المفاوضون في التوصل إلى اتفاق نهائي، ليس فقط المرشد، ولكن النظام كله قد يتعرض للخطر في هذه الحالة. الآن، الناس لديهم توقعات وسقوف عالية.

النقطة الرابعة: إن الفشل في التوصل إلى اتفاق إطاري بين إيران والقوى الست الكبرى سوف يضع وعود النظام برمته بالإصلاح والانفتاح للخارج على المحك. إنّ الدعم الشعبي لهذه الصفقة يمكن أن يتحول إلى سلاح ذي حدين لخامنئي ولروحاني وللنظام برمته، مما يفجر الوضع الداخلي الإيراني، مع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. وهذا أمر يصعب احتواؤه. لذلك لا يريد المرشد الإفراط في التفاؤل، ورفع السقف.

النقطة الخامسة: المؤسسات الثورية والأمنية التي يديرها المرشد، تتحسب من

المفاجأة ودخول متغيرات خارجية (إقليمية، ودولية) على خط التفاهم لإفشاله. وهناك قناعة إيرانية، أن دول مجلس التعاون الخليجي ؛ لا سيما السعودية، تسير بهذا الاتجاه.

النقطة السادسة: التطورات الإقليمية تسير بخطى متسارعة، وهناك سيناريوهان يرتبطان بإيران، والوصول للتفاهم النهائي مع الغرب المقرر في يونيو من هذا العام: السيناريو غير المبشر لإيران: أن تصل «عاصفة الحزم» إلى تحقيق نتائجها النهائية وإعادة الشرعية إلى اليمن، وهو ما سيجعل الطرف الإيراني ضعيفاً وعاجزاً أمام الغرب، وسحب ورقة إقليمية مهمة من يد المفاوض النووي الإيراني، وأن هناك طرفًا عربياً خليجياً، مثل بالمملكة العربية السعودية، يثبت أنه موجود ورقم مهمّ في معادلة التوازن الإقليمي، وأن إيران لن تستطيع أن تقود الإقليم، وأن بيدها وحدها مفاتيح الحل والعقد.

أمّا السيناريو المبشر لإيران: فيتمثل بتخلي السعودية والدول المشتركة في «عاصفة الحزم» عن المضي في العملية إلى غاية تحقيق أهدافها الكاملة، وهو ما سيعطي إشارة إلى صدق الرواية الإيرانية، وأن الدور السعودي انتهى، مما يمهد المجال لإيران لتصدر القيادة الإقليمية العظمى للإقليم، ويدعم أوراقها التفاوضية مع الغرب، للوصول للتسوية النهائية والصفقة الشاملة، والاتفاق النهائي المجال النووي، ويتيح لها المجال الأرحب نحو المزيد من التدخل.

النقطة السابعة: الحفاظ على سُلطة خامنئي الخاصة وقوة المؤسسة أولوية قصوى لخامنئي. روحاني سيكون كبش فداء لخامنئي إذا فشل هذا الاتفاق بشكله النهائي.

نظرة بسيطة للمواقف والتصريحات:

- الرئيس روحاني أشاد به ووصفه بأنه «الفرصة التاريخية»، والتي سوف يستفيد منها الجميع.
- علي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى الإيراني، قال: إن البرلمان «دعم الصفقة».
- أعلن الجنرال حسن فيروز آبادي، رئيس هيئة الأركان العسكرية الإيرانية،

كذلك هنأ محمد علي جعفري، قائد الحرس الثوري الإيراني،: «الأمة الإيرانية والحرس الثوري مقدّراً الجهود السياسية الصادقة للمفاوضين».

● بالمقابل وصف المحافظين المتشددين للحكومة بأنها ليست قوية بالقدر الكافي بشأن البرنامج النووي. وهؤلاء هم المتحفّظون على أي وفاق مع الغرب ويخشون أنه يهدّد الثورة الإسلامية، وهؤلاء يشغلون مناصب مؤثرة في البرلمان، وفي قوات الأمن وأجهزة الاستخبارات، حسين شريعتمداري، رئيس تحرير صحيفة «كيهان» المتشددة ومستشار خامنئي، قوله: «لقد غيّرت إيران حصانها المُسرج بآخر مع لجام مكسور».

التفاهم النووي

حقائق يجب التنبه لها:

• يجب الحذر من بعض التحليلات التي تفرّق بين مواقف الإصلاحيين والمحافظين الإيرانيين من البرنامج النووي ومن الصفقة في العلاقة مع الغرب.

• إنّ انفتاح إيران وتأمرها مع الغرب، ليس مؤامرةً ضدّ العرب، لأنها لا تعترف بهم أساسا، بل إن إيران تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب، وتعظيم هذه المكاسب، وتحويل التهديدات القادمة من الإقليم إلى فرص.

• أن إطار التفاهم أخرج إيران بمكاسب تفوق شرعنة جميع النشاطات النووية الإيرانية: قانونياً، سياسياً، تقنياً وفنياً، متجاوزة ذلك إلى مكاسب سياسية وإستراتيجية واقتصادية كبيرة.

• النتيجة: هل ستتنازل إيران عن برنامج نووي كلفها أكثر من ٢٠٠ مليار دولار ما بين نفقات، خسائر نتيجة العقوبات، بهذه السهولة.

الانعكاسات الإيجابية المحتملة للاتفاق النووي على التنمية والاقتصاد الإيراني: رؤية تحليلية إيرانية.

أولاً: رفع للعقوبات عن إيران:

منذ نجاح الثورة الإيرانية في إيران، باتت إيران مشغولة بالعقوبات ضدها، حيث صدرت أولى العقوبات بعد سقوط شاه إيران عام ١٩٧٩م، بمنع تصدير السلاح لإيران وتجميد أرصدتها، رويداً رويداً قام المسؤولون الأمريكيون بوضع عقوبات أحادية أكثر ضد إيران، ومع مرور الوقت طلبت أمريكا مساعدة المجتمع الدولي في هذ الأمر، فصدرت بعد ذلك عقوبات دولية ضد إيران. مع ذلك، فإن العقوبات التي صدرت حتى نهاية عام ٢٠١١م لم تكن رادعة بشكل كافٍ بسبب ضعفها، فرغم التأثير المحدود الذي أحدثته العقوبات ضد إيران ومنعها من تطوير ترسانتها العسكرية، إلا أن طهران استطاعت أن تحرز نجاحاً وتقدماً بارزاً في مجالات متعددة كالحرب غير المتكافئة، والبرامج الصاروخية، والحصول على التكنولوجيا النووية (العقوبات حدت من سرعتها في هذه المجالات ولم توقفها). حيث يعتقد الخبراء والمحللون بأن إيران كان لديها الوقت الكافي من أجل التحايل على العقوبات.

تأثير العقوبات دخل مرحلة جديدة من حلقات الصراع بين إيران وأمريكا بعد خريف عام ٢٠١١م، حيث صدرت عقوبة أمريكية مشددة، وعقوبات من قبل الاتحاد الأوروبي، إثر قيام إيران بتطوير منظومتها الصاروخية والنووية (حسب التقارير المختصة مثل تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ٢٠١١ والذي تطرق إلى توضيح الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني) حيث أثرت العقوبات على الصادرات الإيرانية والنظام المالي والاقتصادي بشكل مباشر.

من العوامل الواضحة لتأثير تلك العقوبات يمكن الإشارة إلى تغيير لحن الخطاب الإيراني بالتهديد بإغلاق مضيق هرمز وقطع خط إمدادات النفط، وزيادة دعم فيلق القدس، والتيارات الشيعية، ومحاولة اغتيال السفير السعودي لدى واشنطن، الهجوم على مقر السفارة البريطانية في طهران بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م، واستهداف الدبلوماسيين الإسرائيليين بدعم من إيران.

ثانياً: وقف العقوبات المصرفية:

مجلس الأمن الدولي اعتبر العقوبات المصرفية أحد أنجع الأساليب لإغلاق الطريق على الاقتصاد الإيراني في تبادله التجاري مع العالم. فقد سلبت العقوبات المتوالية في شتى المجالات الأمن والاستقرار من الاقتصاد الإيراني، وساهمت في فرار رؤوس الأموال من البلاد، فالعقوبات التي صدرت بحق طهران منذ سنين ألهبت السوق الإيرانية، غير أن العقوبات المصرفية أثرت بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية خصوصاً أنشطة القطاع الخاص. يمكن شرح تبعات العقوبات على البنك المركزي وبقية المصارف والمؤسسات المالية كما يلي:

١ - قطع التبادل المصرفي على الصعيد الدولي (سويفت).

٢ - تجميد قسم من الأرصدة الإيرانية في الخارج.

٣ - التضييق على الإيرانيين الذين يرتبط عملهم بالدولار الأمريكي.

٤ - ارتفاع تكلفة التبادلات ومخاطر التبادل التجاري بسبب الوسطاء الماليين والسماسرة.

٥ - ارتفاع تكلفة القيمة النهائية للسلع والخدمات الإنتاجية وانخفاض قدرة المنتجات المحلية على المنافسة.

٦ - ارتفاع التكلفة المالية وتكلفة إتمام الصفقات التجارية.

٧ - ارتفاع مستوى التضخم وظهور الكساد والبطالة.

٨ - تعطيل إنجاز مشاريع النفط والغاز وبقية مشاريع البنى التحتية.

ثالثاً: تأثير العقوبات المصرفية على النظام المالي والنقدي الإيراني

١ - ارتفاع نسبة المخاطرة بخصوص أرصدة البنوك:

في الوقت الذي يمتلك الكثير من الإيرانيين علاقات مالية مع كثير من البنوك خارج إيران، فقد تعرض القسم الأكبر من أرصدة بنك ملت للخطر بسبب العقوبات المصرفية، فيما تعرض أيضاً العملاء الأجانب والذين لديهم مبادلات مصرفية مع إيران للخطر بسبب صعوبة التعامل مع إيران وزيادة تكاليف المعاملات المصرفية.

٢ - ارتفاع طلب البنوك على العملة الصعبة:س

أدت العقوبات إلى التضييق على الشركات في تأمين منابعها المالية من العملة الصعبة عن طريق البنوك، حيث واجه العملاء مشكلة في افتتاح خطابات الاعتماد أو الضمان (letter of cridets)، ولأن العملة الصعبة والريال الإيراني عنصران مكملان لتدوير عجلة الإنتاج، لذا بات من الصعب على المصنعين إنتاج بضائعهم في المدة الزمنية اللازمة، وعدم قدرتهم على سداد التسهيلات المالية المستحقة للبنوك، لذا فإن البنوك الخاضعة للعقوبات وفي مدة زمنية قصيرة ارتفعت نسبة مطالباتها المالية، غير أنه على المدى البعيد قلت هذه المطالبات بسبب انخفاض حجم المبادلات التجارية بالعملة الصعبة والانخفاض الملحوظ في افتتاح خطابات الاعتماد أو الضمان.

٣ - التأثير على الأهلية الائتمانية في التجارة مع إيران:

منذ بدء أولى العقوبات المصرفية على إيران والتخوف من ضمان أمنية السلع المصدرة إليها، ارتفعت نسبة الأهلية الائتمانية للمخاطرة التجارية مع طهران، مع ارتفاع تكلفة تغطية تكاليف بوليصة التأمين لتصدير السلع التجارية إليها؛ ما أدى إلى ارتفاع سعر القيمة النهائية للسلع الصادرة إلى إيران.

٤ - انخفاض ثقة الباعة الدوليين بالنظام المصرفي الإيراني:

ثقة الباعة الدوليين تجاه البنوك الإيرانية انخفضت بشدة بسبب العقوبات، بحيث أصبح الباعة يؤكدون ضرورة عدم إتمام صفقات البيع مع البنوك الإيرانية والترويج لهذا الأمر؛ ما أدى إلى ضربة قوية لسمعة البنوك الإيرانية على المستوى الدولي وفقد الثقة بها، أمر بات لا يمكن تعويضه.

٥ - انخفاض الثقة بالنظام المصرفي بشكل عام:

أهم الأسباب التي شملت جميع البنوك التي خضعت للعقوبات هو انخفاض مستوى ثقة العملاء بالنظام المصرفي الداخلي؛ ما أدى إلى خروج معظم الأموال من البلاد بسبب ارتفاع المدة والتكاليف (في مجال استيراد السلع والخدمات عن طريق افتتاح خطابات الاعتماد أو الضمان) وانتقال هذه العدوى إلى باقي القطاعات، على الأخص قطاع الإنتاج.

رابعاً: تأثير العقوبات المصرفية على أرباح الشركات في المعاملات المالية عن طريق النظام البنكي:

١ - افتتاح خطابات الاعتماد أو الضمان وتحويل الأموال إلى باقي دول العالم

في هذه الظروف لم تعد الشركات قادرة على الاستفادة من مصادر التمويل المالية الدولية من أجر تنفيذ مخططتها التطويرية، هذا الأمر أدى من جهة إلى ارتفاع عجز الاستثمار وتأخير تنفيد المخططات التطويرية للشركات، وفي النتيجة عدم تحقيق الأرباح المتوقعة للمستثمرين، وزيادة نسبة البطالة وانخفاض مستوى إجمالي الناتج المحلي والمشكلات الاقتصادية.

٢ - انخفاض أرباح الشركات المسجلة في البورصة:

الأثر النفسي للعقوبات على سوق الأسهم في إيران أدى إلى اضطراب وقلق لدى أصحاب الأسهم؛ مما دفع بهم لبيع سهامهم الأمر الذي أثر بشكل كبير على قيمتها وانخفاض أرباح الشركات المسجلة لدى البورصة، علماً بأن البنوك الإيرانية كانت تعتمد على سندات أسهم الشركات المسجلة بالبورصة كضمان في حال عدم قدرة الشركات على سداد المطالبات المالية المستحقة عند الدفع، لذا كانت البنوك تواجه مشكلة في كيفية استعادة تلك الأموال؛ مما حدا بالبنوك إلى توخي الحيطة والحذر في تقديم تسهيلات مالية للشركات المسجلة بالبورصة.

٣ - التضييق على المنتجين في استيراد وتوفير المواد الأولية اللازمة:

أحد أهم أساليب الاستيراد والتصدير المتبعة في دول العالم المتطورة هي بطاقات الاعتماد والضمان المصرفي، والتي تقوم البنوك عادة بإصدارها وافتتاح حساباتها، غير أن انعدام هذه الخدمة المصرفية ضيق الخناق على أصحاب شركات الإنتاج والعاملين في قطاع استيراد وتصدير السلع في إيران، في الوقت الذي شملت فيه العقوبات بعض أنواع السلع، فقد منعت الدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة من التعامل مع التجار الإيرانيين، لذا كان من الصعب على الشركات الإيرانية تصدير واستيراد وتوفير المواد الأولية والسلع الضرورية إلا عن طريق وسطاء وتجار متعددين للتحايل على العقوبات

(عن طريق طرف ثالث)؛ ما حدا بأن تكون القيمة النهائية للسلع عدة أضعاف، والذي انعكس سلباً في طلب وإقبال المستهلك على شراء هذه السلع، وتعثر الشركات ودخولها في أزمات لتأمين مصادرها المالية، وسداد مستحقاتها المصرفية من القروض الحالية والمستقبلية.

٤ - ارتفاع الكلفة الإجمالية والمدة الزمنية اللازمة لإتمام المعاملات وتفاعلات السوق:

العقوبات على البنوك الإيرانية أجبر الشركات التجارية الإيرانية التي تعمل في مجال بيع وشراء السلع الأجنبية أن تقوم بالتحايل على العقوبات بفتح بطاقات الاعتماد والضمان عن طريق طرف ثالث وبلد ثالث من الوسطاء والسماسرة بسبب عدم القدرة على الحصول على هذه الخدمة المصرفية، حيث إحدى أهم نتائج هذه العملية هي ارتفاع تكلفة الصفقات وقضاء وقت أطول لإنجازها، مما ينعكس على كيفية الأداء وجداول العمل، هذه الحالة إضافة إلى إيجادها ارتفاع نسبة التضخم، فقد وضعت المنتجين تحت ضغط شديد بسبب انخفاض نسبة الأرباح، حتى إنه في بعض الأحيان تكون تكلفة القيمة النهائية للمنتج أعلى من قيمة البيع؛ مما يجعل من الطبيعي في ظل هذه الظروف أن يعجز المصنعون والمنتجون عن الوفاء بالتزاماتهم المالية نحو المصارف والبنوك، والتأخر في إعادة سداد التسهيلات المالية في وقتها المحدد.

٥ - قطع مصادر العملة الصعبة وعدم القدرة على ضخ الأموال في الشركات:

العقوبات خلقت مشكلة في تأمين الشركات حاجتها من العملة الصعبة اللازمة عن طريق البنوك والمستثمرين المحليين، لذا واجهت المنتجين مشكلة في تأمين مصادرهم المالية عن طريق التمويل والكمبيالات، في الوقت الذي تكون فيه التسهيلات المالية بالعملة الصعبة والمحلية هي الركن الأساسي لتدوير عجلة الإنتاج، أصبح من الصعب إنتاج السلع في الدورة الإنتاجية المتفق عليها؛ لذا فإن العجز عن تأمين المصادر المالية اللازمة، وفي المقابل أيضاً عدم تحقيق المكاسب المنتظرة، فإن الشركات لم تستطع إعادة سداد التسهيلات البنكية في الوقت المحدد، وأيضاً التأخر في دفع التسهيلات المالية لهم بالريال الإيراني.

٦ - صعوبة السفر لأغراض تجارية:

التضييق وارتفاع المدة الزمنية اللازمة لإصدار تأشيرات السفر لأغراض تجارية على الأخص للدول الأوروبية، سبب مشكلات جمة بالنسبة للمنتجين بسبب ارتفاع المدة الزمنية اللازمة لإصدار التأشيرة، والذي أخل في الوقت اللازم لتدوير عجلة الإنتاج والتسويق بسبب عدم استقرار أسعار صرف الريال أمام العملات الأجنبية الصعبة، فيما عزف الشركاء الأجانب عن السفر إلى إيران بسبب التضييق الذي فرضته الدول العظمى على إيران استجابة لتوصياتها.

٧ - ارتفاع نسبة المخاطرة للاستثمار بالنسبة للمستثمرين الأجانب:

رغم أن إيران أقرت قانون جلب وتشجيع وحماية حقوق المستثمرين الأجانب في مجلس الشورى الإسلامي في دورته السادسة، ورفع الإشكالات القانونية المتعلقة بالقانون لتسريع جذب المستثمرين، إلا أن المستثمرين الأجانب والمؤسسات المالية الأجنبية عزفوا عن المخاطرة للاستثمار في إيران بعد تنفيذ العقوبات بسبب ارتفاع نسبة المخاطر.

خامساً: أثر العقوبات المصرفية في زعزعة الثقة بالاقتصاد الإيراني:

إضافة إلى ما ذكرناه سابقاً من تبعات فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، فإنه إلى حين وجود انعدام الثقة بسبب شدة العقوبات وحجمها الخوف من اتساعها، فإن الخوف والقلق سيبقى ملازماً للمنتجين والمستثمرين ويؤثر سلباً على نشاطهم الاقتصادي ويخل به، وفيما يلي بعض من هذه المشكلات:

١ - انعدام الرؤية المستقبلية الواضحة بالنسبة للتكلفة والعائد وايجاد خلل في تخصيص المصادر وفاعلية النشاط الاقتصادي.

٢ - تعديل أسعار السلع والخدمات بشكل مستمر من قبل ورش الإنتاج والموزعين على مستوى تجار المفرق.

٣ - صعوبة اتخاذ القرارات من قبل النشطاء الاقتصاديين على جميع الأصعدة الاقتصادية على الأخص الأسرية، والمؤسسات والقطاع الحكومي.

٤ - الانحراف في اتخاذ قرارات الاستثمار المؤسسية الاقتصادية.

سادساً: تأثير العقوبات المصرفية على كيفية استلام أموال النفط المصدر:

تحتاج الحكومة الإيرانية إلى حجم كبير من العملة الصعبة لتنفيذ المشاريع الإنتاجية العملاقة والبنى التحتية، وأيضاً تأمين السلع الضرورية لمواطنيها ولتوفير خدماتها الخارجية، وأحد أكبر مصادر دخل العملة الصعبة هو صادرات البترول؛ حيث يعتبر تصدير البترول العامل الأهم، حيث يشكل- بشكل متوسط - ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، و٨٥٪ من نصيب دخل العملة الصعبة، و ٦٥٪ من دخل الحكومة الإيرانية؛ لذا حرمت العقوبات البنك المركزي الإيراني واستبعدته من سويفت «الهيئة المسؤولة عن إدارة التعاملات المصرفية الدولية ومقرها بروكسل»، مما جعل من المستحيل تدفق الأموال من إيران وإليها عبر القنوات الرسمية؛ لذا تم الاتفاق مع الهند والصين والتي تستورد قسماً من احتياجاتها من النفط الخام الإيراني على كيفية سداد التزاماتها المالية لطهران، حيث اتفق على أن تدفع الصين قسماً من ثمن البترول بالعملة الصينية (اليوان) والقسم الآخر بالسبائك الذهبية، غير أن وزير النفط الإيراني قاسمي، قال في لقاء مع صحيفة «شرق» الإيرانية بأنه إلى الآن لم يتم استلام أي نقود من الصين باليوان، أما نحن نسعى أن يتم سداد قسم من ثمن النفط باليوان، حيث إلى الان لم يتم التوافق على ذلك. لذلك لا يمكن التأكيد على ان الاتفاق مع الصين لسداد قسم من ثمن البترول بالعملة الصينية اليوان قد تم تنفيذه.

كما تم الاتفاق مع السلطات الهندية على أن تدفع ٤٥ من ثمن البترول الإيراني المصدر إليها بالعملة المحلية (الروبية الهندية) وما تبقى بشكل سلع وخدمات أخرى تصدر لإيران، أو أن يقوم الهنود بالاستثمار في إيران؛ حيث أعلنت منظمة اتحاد المصدرين الهندية في تقرير لها بأن الاتفاق تم حسب الصورة التي اتفق عليها، حيث استوردت الهند سنوياً ١١ مليار دولار من البترول ومليارين من السلع الإيرانية، وفي المقابل فقد صدرت الهند ما مقداره ملياران و ٧٠٠ مليون دولار من السلع لإيران.

السؤال الذي يطرح نفسه: إلى أي حد يمكن استيراد بضائع وسلع من هذه الدول مقابل ثمن النفط؟ وبه عبارة أخرى أن تقوم التجارة على الندية، فعلى أساس ما تقدم ذكره بأنه مقابل بيع ١١ مليار دولار من النفط للهند سنوياً، فقد استوردت إيران ما مقداره ملياران و ٧٠٠ مليون دولار من الهند، في الوقت الذي تحصل فيه إيران على ٤٥ ٪ من ثمن نفطها المصدر للهند بالعملة المحلية (الروبية الهندية) وهو ما يعادل ٦ مليارات دولار، بحيث يعادل هذا الرقم ضعف الواردات الإيرانية من الهند، أي ضعف ما تستورده إيران من الهند من سلع مقابل نفطها، لذا يبقى السؤال المهم هو إلى أي حد تنتج الهند محصولات وسلع متنوعة قد تسهم في إغناء السوق الإيرانية، وإعطائها فرصة لأن تجعل نصيبها من السوق الإيرانية مضاعفاً.

سابعاً: تأثير العقوبات في خفض إنتاج البترول:

العقوبات على قطاع النفط هي في الواقع مكملة للعقوبات المصرفية، إلا أن إيران استطاعت رغم العقوبات المصرفية وبطرق مختلفة أن تقوم بإنجاز معاملاتها، لذلك فقد واصلت إيران بيع نفطها رغم الصعوبات في انتقال أثمانه، لذلك فقد جاءت العقوبات على قطاع النفط بهدف التوقف عن شراء البترول من إيران.

في الواقع كان الهدف من العقوبات على قطاع النفط الإيراني هو إخراج إيران من سوق النفط العالمي، لأن إيران كانت أحد المصدرين الرئيسين للنفط، وتصدر أكثر من مليوني برميل نفط يومياً، وفي حال توقفت إيران عن تصدير النفط وتوقف نفطها عن دخول سوق النفط فإن أسواق النفط سوف تتعرض لصدمة قوية، وكان من المحتمل أن ترتفع أسعار النفط من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ دولار للبرميل، لكن إخراج إيران من سوق النفط العالمي كان بالتدريج، مما حد من التهاب سوق النفط والسيطرة عليها تدريجياً.

ترتب على العقوبات تراجع حاد في صادرات النفط الإيراني بواقع ٧٠٠ ألف برميل يوميًا في مايو ٢٠١٣م مقابل ٢.٢ مليون برميل يوميًا سجلتها الصادرات الإيرانية من النفط في عام ٢٠١١م، وفي يناير ٢٠١٣م، اعترف وزير النفط الإيراني للمرة الأولى بأن

إجمالي التراجع في صادرات النفط يكلف بلاده ما بين ٤ مليارات و٨ مليارات دولار شهريًا. ويُعتقد أن إيران تكبدت خسارة تقدر بـ ٢٦ مليار دولار من عائدات النفط في عام ٢٠١٢م، في حين بلغ إجمالي تلك العائدات ٩٥ مليار دولار في عام ٢٠١١م، وبحلول أبريل ٢٠١٣م، توقع صندوق النقد الدولي تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الإيراني إلى ١.٣ ٪ في عام ٢٠١٣م، مقابل قراءة العام السابق التي سجلت ١.٩ ٪، العقوبات الأمريكية ضغطت على الصين والهند واليابان وكوريا الشمالية، أهم عملاء البترول الإيراني، حيث خفضت هذه الدول وارداتها منه.

ثامناً: تحسن العملة الإيرانية وتعزيز قيمتها الشرائية:

العملة الإيرانية ونتيجة للعقوبات سقطت إلى أدنى مستوياتها وسجلت تراجعاً قياسياً أمام الدولار الأمريكي، فَقد فَقَدَ الريال الإيراني ثلثي قيمته أمام الدولار الأمريكي أي ٧٥٪ من قيمته. الرسم البياني التالي يوضح أسعار صرف التومان الإيراني (كل واحد تومان يساوي ١٠ ريال) أمام الدولار الأمريكي منذ نجاح الثورة الإيرانية حتى عام نهاية ولاية الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، حيث سقط سعر صرف الريال أمام الدولار إلى أدنى مستوياته. الخط الأزرق يشير إلى سعر الصرف في السوق السوداء، فيما يشير الخط الأحمر إلى سعر الصرف الرسمي.

تاسعاً: العقوبات العلمية

الحواسيب:

طبقاً لقانون التجارة العالمي، فإن الحواسيب التي تعمل بقوة ١٩٠ مليار محاسبة في الثانية تدخل ضمن السلع الإستراتيجية، والتي لديها القدرة للاستخدام ضمن البحوث النووية، لذا فإن بيع مثل هذه الحواسيب لدول مثل إيران يدخل ضمن قائمة العقوبات.

حجب بروتوكول الإنترنت الإيراني (IP: Internet Protocol) حجب أو فلترت عنوان آي بي الإيراني حرم إيران من إمكانية الحصول على برامج السوفت

وير (Software) التي تغذي ذاكرة الحواسيب مثل: NVIDIA، AMD، Adobe، MATLAB، McAfee، Symantec، AVAST، AVG، بعض خدمات غوغل وبعض خدمات مايكروسوفت مثل، ESET و Oracle، والتي من غير الممكن لـ آي بي الإيراني أن يحصل على الخدمة من أي من هذه الشركات أو المواقع، إضافة إلى قيام هذه الشركات بإغلاق مواقعها في إيران، قامت بعض شركات التكنولوجيا بإغلاق السيرفر الرئيس لها (الخادم) في وجه الإيرانيين.

«التَّأثيرات على الجغرافيا السِّياسيَّة للمنطقة»

أ. وسام الكبيسي
كاتب ومحلل سياسي ومستشار مؤسسة أبعاد البحثية

مفاتيح البحث:

- التَّفكير دوليًا ومحليًا وإقليميًا.
- الدِّفاع اليوم يبدأ من خارج الحدود.
- الأوزان الدُّوليَّة والإقليميَّة قابلةٌ للتَّغيير في الفواصل التَّاريخيَّة.

أوَّلًا: نحتاج أَنْ نحدِّد ملامح المنطقة التي نتحدَّث عنها وأهمِّيَّتها، وهناك عواملٌ وهي:

- كونها المستودع والمنتج الأوَّل للطَّاقة وبعض الموارد الطبيعيَّة في العالم.
- موقعها الإستراتيجي كونها تربط قارَّات العالم.
- حظوظ رمزيَّة مكَّة المكرَّمة وأثرها الرُّوحي على أكثر من ربع سكَّان العالم.
- تمثِّل المنطقة ساحة صراعٍ.
- تمثِّل أسواقًا نشطةً لمنتجات العالم.

مقدمة:

لا يمكن الحديث عن المتغيرات الإقليمية والتداعيات التي سيخلفها الاتفاق النووي بين القوى الكبرى وإيران، بمعزل عن الحديث في الظروف الإقليمية والدولية الأخرى حيث يظهر الاتفاق كنتيجة من جانب، وسبب من جانب اخر لهذه الظروف، وكنموذج لحل الأزمات مستقبلا، خصوصا إذا كنا نتتبع المسارات في فاصلة تأريخيه بين نظام دولي آفل، ونظام يشهد مخاض ما قبل الولادة، وما يعنيه ذلك ويفرضه من سيولة في الأفكار

والخطط ومفاجآت على الصعيدين السياسي والميداني.

وقد ظهر جلياً في الأسابيع القليلة الماضية كثرة المفاجآت وسرعة المتغيرات، بما يصعب القدرة لدى أي باحث على قراءة المشهد والوصول إلى استنتاجات دقيقة، مع أن الأمر اللافت اليوم هو تداخل العوامل المحلية والإقليمية والدولية، وعوامل الدولة واللا دولة، سورية مثلاً، وذلك ما يحصل عادة على مشارف الحروب العالمية، وفقا لقراءة الباحث.

من الواجب هنا تحديد ملامح عامة لمنطقتنا العربية - الإسلامية التي بات يطلق عليها اسم الشرق الأوسط، لنتعرف على مدى أهمية هذه المنطقة لأي قوة/ أو مجموعة قوى، تفكر أو تعمل على قيادة النظام الدولي الجديد

حيث تكتسب دول المنطقة أهميتها الإستراتيجية من خمسة عوامل رئيسة سنرتبها بعجالة، بحسب تأثيرها دولياً وإقليمياً؛

- **أول** هذه العوامل هو كونها المستودع والمنتج الأكبر للطاقة وبعض المواد الأولية في العالم.

- **وثانيها** هو موقعها الإستراتيجي قرب المضائق البحرية الإستراتيجية، كونها تربط قارات العالم ببعضها.

- **وثالث** هذه العوامل هو حضور رمزية مكة والمدينة المنورة وأثرهما الروحي على أكثر من ربع سكان العالم متوزعين بالعيش في اتجاهاته الأربع.

- **ورابعها** أن المنطقة تمثل اليوم ساحة صراع بين (الأوراس) من جهة، و(الأطالسة) من جهة أخرى على المياه الدافئة.

- **وخامسها** أن أغلب دول المنطقة تشكل أسواقاً نشطة للمنتجات العالمية، يفوق حجمُ استهلاكها حجمَ عدد سكانها مقارنة بدول أخرى كثيرة.

وذلك كله جعل منها ميداناً دائماً لصراع الإمبراطوريات والقوى الدولية والنزاعات الإقليمية، وسنحتاج إلى الحديث بشيء من التفصيل عن القوى الدولية والإقليمية المؤثرة في المشهد.

الولايات المتحدة الأمريكية:

من الواضح أن أمريكا اليوم أقل منها طموحاً إبان حكم بيل كلينتون، وجورج بوش الابن، ويرى الكثيرون أنها قد فشلت في إقامة نظام عالمي أحاديّ القطبية كما كانت تأمل، مع أنها كانت أكبر معاول هدم النظام الدولي الحالي والتحول به إلى اللا نظام، عبر تسويق نفسها كقوة وحيدة فوق القانون، وطرح نظريات صدام الحضارات ونهاية التأريخ والفوضى الخلاقة وعولمة الاقتصاد والسياسة، وأمركة الثقافة والمجتمعات ومبدأ الحروب الاستباقية، وإستراتيجية «حلف الدول الراغبة»، ويبدو الوضع العالمي الراهن كأنه نتيجة لفشل «نظرية الانفراد» في عهد إدارة بوش الابن، حيث بات واضحاً أن أمريكا غير قادرة على فرض شروط وظروف نظام أحادي القطبية كما تصوّر المحافظون الجدد في حينه.

ويرى بعض الباحثين أن ذلك لا يمثل فشلاً أمريكياً، ويستندون إلى أن الإستراتيجية الأمريكية هي عبارة عن موجة جيبية تصعد بتدخل مباشر وتنزل بتدخل غير مباشر، عبر خلط الأوراق ومحاولة الإمساك بكل الخيوط، وترك المجال للتصارع بين القوى، ونحن الآن في مرحلة التدخل غير المباشر وفق هذه الرؤية التي تملك الكثير من المؤشرات على صحتها.

ولكن إذا كانت أمريكا قد فشلت في إقامة نظام عالمي أحادي القطبية، وأفاقت من أحلامها بفعل ما واجهته من مقاومة في أفغانستان، وفي العراق خصوصاً، نالت منها عسكرياً ومالياً ومن قوتها الجيوستراتيجية وقيمها الأخلاقية، فإنها ما زالت أقدر من غيرها من القوى الدولية على صياغة وقيادة نظام دولي جديد، وهي وإن لم تقدر على فرض شروطها، فلن تتمكن القوى الأخرى من فرض شروط عليها، كما أنها أقدر على هدم وتعطيل مشاريع وبرامج القوى الأخرى من قدرة هذه القوى على هدم وتعطيل مشاريعها، إلا إذا افترضنا اجتماع القوى الدولية الكبرى ضد أمريكا، وهو ما يعد من شبه المستحيل اليوم.

وبناءً عليه فمن المرجح اليوم أن يكون النظام الدولي القادم متعدّد الأقطاب، تتحكم فيه – بعد فترة انتقالية – مجموعة ٥+١، وتتصدر فيه أمريكا المشهد الدولي إلى حين، وربما لعقود طويلة، ويقوم – من وجهة نظر أمريكية – على مبدأ الشراكات الواسعة مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا ممثلة للاتحاد الأوروبي، وشراكات بنسبة أقل مع الصين وروسيا، وبعض القوى المتوسطة الصاعدة كالهند والبرازيل وتركيا، بعد تقليص مساحة الأحلام الروسية بقيادة بوتين، وسيقابل ذلك بعدم تسليم من القوى الدولية الأخرى لأننا في فاصلة تأريخيه لم يستقر فيها ميزان القوى، ولم تحسم بعد معادلة سيطرة وضبط للنظام الجديد، ناهيك عن إمكانية حدوث تغير في الأوزان والأدوار بين بعض القوى الكبرى والمتوسطة، وهو أمر لا يُستَبعد حدوثه في الفواصل التأريخية.

ضمن هذه البيئة الدولية من اللانظام الأقرب إلى الفوضى جاءت أولى ثمرات اتفاق القوى في مجموعة ٥+١ بعد مشوار طويل من التفاوض والشد والجذب، لإنهاء الملف النووي الإيراني، ليمثل نموذجاً لمواجهة الأزمات في النظام الدولي الجديد، وهو الاتفاق الذي تفسر ردود الأفعال الاقليمية، والعربية الخليجية على وجه التحديد منه، ملامح القوى المستفيدة من إبرامه.

روسيا:

يرى الباحث أن التدخل الروسي المباشر في سورية جاء نتيجة للضغوط التي مارسها أو سمح بها الغرب على صعد الاقتصاد والسياسة والنفوذ الدولي، فقد فرض الغرب عقوبات على روسيا وجميد عضويتها في مجموعة الدول الثماني الأكبر اقتصادياً، وسمح بإجراءات أدت إلى تخفيض أسعار النفط، المورد الأول للخزينة الروسية، وبعد أن كان سلفها (الاتحاد السوفييتي) قطباً موازناً لأمريكا يمتد نفوذه إلى مساحات واسعة من الكرة الأرضية، تجد الوريثة روسيا نفسها تفقد مناطق نفوذها، الواحدة تلو الأخرى، فهي فقدت مواضع نفوذها في عدن والعراق ومصر وليبيا، وبقيت سورية تمثل ملاذها الأخير لاستمرار بعض نفوذها في هذه المنطقة.

بموازاة ذلك تم تغييب روسيا عن الملفات المهمة في الشرق الأوسط بدءا بمحادثات السلام الفلسطينية، مرورا بملفات العراق واليمن وليبيا، مما أفقد روسيا ديناميكية التأثير والضبط والحركة، وكان عدم إشراكها في ملف سورية يعني الانكفاء بعيدا عن المياه الدافئة، وتوسيع الهوة بينها وبين غريمتها الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت ترى روسيا تضييق الخناق عليها حتى في عقر دارها، ودعوة دولة الجبل الأسود لحلف الناتو لن تكون آخر هذه الخطوات.

روسيا قامت وتوسعت على مبدأ «الدولة العضوية» منذ منتصف القرن السادس عشر، وبرز ذلك بوضوح في عهد الإمبراطور الروسي بطرس الكبير الذي حكم روسيا لأكثر من أربعين عاما (١٦٨٢ – ١٧٢٥) وكانت رؤيته تقوم على أن من يسيطر على القسطنطينية يسيطر على العالم، حيث يتيح له ذلك فرصة الهيمنة على المياه الدافئة في البحر المتوسط والخليج العربي والمحيط الهندي، وهو صحيح من وجهة نظر الإمبراطورية الروسية، لأن معظم موانئها تطل على المحيط المتجمد الشمالي، وتتوقف الحركة فيها لستة أشهر سنوياً بسبب تجمد مياه المحيط، وهذا يفسر الاقتطاع الروسي لشبه جزيرة القرم الأوكرانية المطلة على المياه الباردة في البحر الأسود العام الماضي، كضرورة من ضرورات الأمن القومي من وجهة النظر الروسية.

المشكلة تكمن في أن تركيا تتحكم بدرجة كبيرة بحركة الملاحة الروسية عبر مضيقي البوسفور على البحر الأسود، والدردنيل باتجاه البحر الأبيض المتوسط، ورغم حرية الملاحة التي كفلتها اتفاقية (مونتريه ١٩٣٦ /Montreux)، فإنها أعطت لتركيا صلاحيات تنظيم الملاحة في زمن السلم وصلاحيات أكبر في زمن الحرب، وذلك ما يبرر استقتال روسيا على الاحتفاظ بموطئ قدم في ميناء طرطوس السوري بأي ثمن، خصوصاً وأن ضابط الـ «كي جي بي» السابق، والرئيس الحالي «فلاديمير بوتين»، مسكون بخطط بطرس الكبير، وشعاره البراق «روسيا الجديدة»، مما جعله يعلق صورة مرسومة لبطرس في مكتبه.

والذي يبدو أن الصرع حول المياه الدافئة حسمه الاتفاق النووي، أو يكاد، وبقي مشروع

حسم الصراع حول المياه الباردة، في البحر الأسود وقزوين، ومن المرجح أن الحرب التي نشأت مع تركيا، وهي حرب باردة بدأت بحادث الطائرة، ستكون رأس الخيط في حسم الصراع على ضفتي البحر الأسود وخنق روسيا لاحقاً حتى يتم تحييدها، وجلبها إلى النظام الدولي الجديد بعيداً عن أحلامها الإمبراطورية مثلما تم تحييد إيران بالاتفاق النووي، فلا وجه للمقارنة بين أمريكا وروسيا، ويكفي أن نطلع على مؤشر الإنفاق السنوي العسكري لنرى أن ما ينفقه الروس لا يعادل خمس ما ينفقه الأمريكيون، بل هو يساوي تقريباً ما ينفقه الأتراك سنوياً وفقاً لإحصائيات دولية موثقة، ناهيك عن مؤشرات أخرى كثيرة، وهنا لا بد أن نشير إلى أهمية ألا تنجر تركيا للتصعيد، والاستمرار على الصبر والهدوء مع الحزم، كما بدا في أدائها لإدارة الأزمة الناشئة حتى الآن.

ذلك كله فرض على روسيا اتخاذ هكذا قرار صعب قد تكون تكاليفه كبيرة أكبر من القدرة على تحملها، في حال تحول السيناريو في سورية إلى نزاع وتفاوض طويل الأجل، وهو السيناريو الأمثل للغرب في الوقت الراهن – من وجهة نظر الباحث – وذلك لحين ترتيب الأوراق في سورية والمنطقة، وإزاحة كل الفصائل والقوى غير المرغوب بها من المشهد، وإعادة رسمه بما يتناسب ومقاييس القوى الدولية والإقليمية المؤثرة، فمن جهة يظهر التدخل الروسي كأنه احتلال لأرض عربية، أو مناصرة دكتاتور قاتل في أحسن الأحوال، مما يجعل قدرتها على مسك خيوط اللعبة بيدها أمراً شائكاً ومعقداً، ويعطي فرصة لأي قوة دولية لتصفية الحسابات معها أو ممارسة الضغط عليها على أيدي خصومها فوق الأرض السورية.

ومن جهة ثانية، يفرض التدخل الروسي حالة من التناقض، وربما التصادم، المستقبلي بينها وبين حليفها الإقليمي (إيران)، إذ يبدو واضحاً ظهور بوادر أزمة في قيادة المشهد، تجلى بعضها عبر تصريحات لقيادات عليا وميدانية في الحرس الثوري تشتكي من الهيمنة الروسية عليه، وبعضها الآخر عبر حالات استهداف غير مبررة لمواقع يسيطر عليها الإيرانيون أو حلفاؤهم كما حصل في مناطق متعددة قرب حمص، ناهيك عن ربط بعض المراقبين بين القدوم الروسي لسورية وتحول أرض الأخيرة إلى مقبرة لجنرالات

الحرس الثوري بشكل غير مسبوق.

السيناريو المرجح للحالة السورية المذكور آنفا أي «النزاع والتفاوض طويل الأجل»، مستمد من بين أربع خيارات توصل إليها جمع من الباحثين في ورشة لمعهد «راند» المقرب من دائرة القرار الأمريكي، عقدت في الشهر الأخير من عام ٢٠١٣م لتعقب وتقييم السيناريوهات المستقبليّة الممكنة للنزاع في سوريّة وهي: النزاع الطويل الأجل، انتصار النظام، انهيار النظام، التسوية عن طريق التفاوض، فيرى الباحث أن حشدا من الدلائل السياسية والميدانية، توحي بالجمع بين السيناريوهين الأول والأخير، حيث بات انتصار النظام أو انهياره بالكامل أمرين صعبي المنال في ظل دخول اللاعبين الدوليين إلى المشهد بشكل مباشر وزيادة تعقيده.

إيران:

لا يمكن الحديث عن الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط دون الحديث عن الدور الإيراني، إذ لا يكاد يخلو ملف في المنطقة من يد لإيران فيه، ولا يخفى أنها دولة ذات طموح إقليمي يقوم على أحلام توسعية تأريخيه، وتمتلك القدرات الإقليمية لهكذا طموح.

إيران تقع جيوبولتيكيا بين دائرتين إحداهما إلى الشمال منها متمثلة ببحر قزوين ودول القوقاز وآسيا الوسطى، والثانية إلى الجنوب منها متمثلة بالخليج العربي والدول المطلة عليه، ولكن إيران ولأسباب جغرافية، وتأريخية بالدرجة الأساس، مالت إلى التوسع باتجاه الجنوب، وذلك فرض نمطا من العلاقات المتوترة والجوار القلق مع دول الخليج والجزيرة العربية، وبدرجة أقل مع تركيا الحديثة.

في سبيل تحقيق طموحاتها بنت إيران خطة قائمة على المرحلية والبراغماتية السياسية، والتحالفات الإقليمية والدولية المرنة، واستخدام عوامل القوة الناعمة تحت مفهوم الدولة، والصلبة خارج إطار مفهوم الدولة، وقد تكون إيران فهمت – أو أُفهِمت – مبكراً، طبيعة الصراع في المرحلة الحالية، واستعدت لها جيداً، في وقت كانت فيه القوى الإقليمية الأخرى غارقة في صراعات ونزاعات تقليدية بينية، أو غفلة سياسية، تدفع كل

دول المنطقة اليوم ثمنها، من دماء وجغرافية واستقرار وأموال أبنائها.

راحت إيران تتحالف مع بعض الأنظمة والقوى الإقليمية، وتعمل على تحييد بعضها، كما سعت إلى بناء تحالفات مؤقتة مع قوى دولية كبرى مستفيدة من التناقضات الدولية، وكان لافتاً أن تنشئ ثورة الخميني (الحرس الثوري) كمؤسسة موازية للقوات المسلحة الرسمية، بعد ثلاثة أشهر فقط من قيام الثورة، وحتى قبل تمكينها، ثم توالي دعم ولاية الفقيه لتشكيل منظمات في المنطقة، خارج إطار الدول فظهر ما يسمى «حزب الله اللبناني»، و«فيلق بدر العراقي»، قبل انقضاء ثلاث سنوات من قيام ثورة الخميني، وتحت مرأى وصمت من الأجهزة الاستخبارية الغربية.

لقد لخص الباحث العلاقة بين إيران والغرب في تقرير إخباري سابق له، بأنها «تحالف إستراتيجي وتنازع تكتيكي»، ومن بين أهم التحالفات التي سعت إيران لبنائها هو تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكشف عضو البرلمان الألماني السابق الدكتور يورغن تودنهوفر في مقال نشر في عدة صحف ألمانية، على رأسها «فرانكفورت روندشو»، يوم ٢٠١٣/١٠/٦م، أبعاد هذه العلاقة.

الدكتور تودنهوفر ذكر في مقاله أنه تولّى شخصياً تقديم عرض إلى الإدارة الأمريكية يوم ٢٦ أبريل ٢٠١٠م بناء على طلب إيراني للحكومة الألمانية يقوم على عدة بنود منها؛ أن تقدم إيران ضمانات موثقة تتعهد فيها بعدم صنع القنبلة النووية، وتلتزم بعدم تخصيب اليورانيوم لأكثر من النسبة المخصصة للأغراض الطبية، واستعداد إيران للمساهمة في إيجاد الحلول للصراع في أفغانستان والعراق، والتعاون مع أمريكا لمحاربة الإرهاب العالمي، مقابل الوصول إلى اتفاق مرض بينهما حول تقاسم مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، ويؤكد الدكتور تودنهوفر قائلاً: إن الورقة الإيرانية نصت على «إن إيران تريد السلام مع الولايات المتحدة»، وهو ما ينسف كل الشعارات والادعاءات التي تطلقها إيران ضد «الشيطان الأكبر».

مع خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة عالمية، ظهر مفهوم جديد للجيوبوليتيك وهو «الحدود الشفافة»، الذي يعني الهيمنة الأمريكية الاقتصادية

والعسكرية دون حدود خرائطية للدولة، ثم ما لبثت أمريكا أن تحدثت عن الشرق الأوسط الجديد ونظرية الفوضى الخلاقة، وعن تغيير في مفهوم القيادة الدولية، ومفهوم الدولة الحديثة، بحيث يزداد الاعتماد على المنظمات المدنية، والقوى الفاعلة من غير الدول (NON STATE ACTORS)، على حساب المؤسسات التقليدية للدولة، وكانت إيران تقرأ كل ذلك، وتعد نفسها لممارسة دور في هذه البيئة المناسبة للتمدد وتحقيق أحلامها التوسعية، حتى إنها أصبحت أهم لاعب يخدم نظرية الفوضى الخلاقة في المنطقة، حيث غضت أمريكا الطرف عن تشكيل مليشيات تابعة لولاية الفقيه، وعن ظهور المليشيات السنية التي تطورت إجرامياً، كرد فعل على جرائم مليشيات الولي الفقيه، واستفادت أمريكا من الصراع بين الطرفين، بينما كانت الدول والمجتمعات العربية السنية هي المتضرر الأكبر من هذا الصراع.

ورغم المناكفات الإعلامية، فقد كانت العلاقات السرية بين أمريكا وإيران قائمة، والتنسيق عبر قنوات سرية قائماً، وفي لقاء له على قناة «الجزيرة» أكد لاري كورب، مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، أنه «لا شك بوجود تعاون وتنسيق غير معلن بين أمريكا وإيران»، وقد أثمر ذلك التنسيق مساعدة إيران للاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق، وتمدد إيران بموازاة ذلك الاحتلال.

ليس هناك تطابق بين أمريكا وإيران في كل الملفات، وإن استفاد كل منهما من الآخر، وبينما نقترب من ساعة جني الثمار، تجد إيران نفسها بحاجة إلى لاعب دولي آخر، لتكمل مشروعها، وتستفيد منه في صد الضغوط الدولية، والأمريكية تحديداً، محاولة مرة أخرى استغلال تناقضات الصراعات الدولية، وهي تعمل على بناء حلف جديد مع روسيا، وربما تعود روسيا للتفكير بإحياء الأحلاف الإمبراطورية بثوب جديد، بما يصلح ليكون نموذجاً منافساً للنموذج الأمريكي في صياغة النظام الدولي القادم، مع أن الباحث يرى أن نجاح هذه المهمة شبه مستحيل على ضوء معطيات الواقع.

لقد رسمت إيران إستراتيجيتها الكبرى، ووضعت خططها المتعاقبة على هدف كبير يتمثل في تكوين هلال شيعي يمتد من طهران إلى لبنان مروراً بسورية والعراق تمهيداً

لتطويق دول الخليج والجزيرة، ثم احتلال بعض دول هذه المنطقة تمهيداً لاحتلال المملكة والسيطرة على مكة والمدينة، وقد تجلى ذلك في مشروع محمد جواد لاريجاني في كتابه «مقولات في الإستراتيجية الوطنية» عام ١٩٨٤م بعنوان «مشروع أم القرى»، وفي خطط «التمكين» التي أقرها مجلس تشخيص مصلحة النظام الإيراني وهي مشروع يستهدف تحويل إيران إلى قوة مركزية في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، بحلول عام ٢٠٢٥م،

الحديث عن احتلال مكة والكعبة المشرفة والمدينة المنورة ليس جديداً، فقد بدأ مبكراً بعد ثورة الخميني، ففي احتفال رسمي وجماهيري أقيم في عبادان في ١٩٧٩/٣/١٧م ألقى د. مهدي صادقي، أحد رجالات الجمهورية الإيرانية خطبة جاء فيها: «أصرح يا إخواني المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أن مكة المكرمة حرم الله يحتلها شرذمة أشد من اليهود»، وفي حديث علني بثته إذاعة طهران بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠م قال الخميني: «سوف نزيل آلام قلوب شعبنا بالانتقام من أمريكا وآل سعود إن شاء الله في وقت مناسب.. بإقامة حفل انتصار الحق، وبتحرير الكعبة من يد الآثمين، سوف نحتل المسجد الحرام»، وقريب من ذلك تصريحات أطلقها هاشمي رفسنجاني، وآية الله العظمى حسين الخراساني.

هناك اليوم منظمة مرتبطة مباشرة بمكتب الولي الفقيه، تطلق على نفسها «منظمة أنصار حزب الله»، تعمل بهدوء في إيران تحت لافتة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، ولكنها في السر، ووفقاً لمعلومات مؤكدة، تمول وتجند وتنسق بين مليشيات ما تسمى «أحزاب الله»، وهي التي هددت علناً باحتلال مكة والمدينة في بيان صدر قبل عدة أشهر، ولعل من اللافت في الأيام الأخيرة تحطيم الحدود العراقية الإيرانية، ودخول مئات الآلاف ممن لا يحملون وثائق سفر، وفي ذلك خطر كبير، إن كان من جهة التغيير الديموغرافي للمدن العراقية الساخنة، أو من جهة تسلل عشرات الآلاف من أعضاء الحرس الثوري عبر هذه المسرحية، والتحاقهم بأعضاء «حزب الله» العراقي قرب الحدود السعودية، وعلى المعنيين حمل هذا الكلام على محمل الجد.

التحالف الروسي اليوم مع ولاية الفقيه ليس جديداً، فقد سبق في التأريخ أن تحالفت

الكنيسة الأرثوذكسية مع الدولة الصفوية في مواجهة الدولة العثمانية، وبعث بطرس الكبير، صاحب فكرة الوصول إلى المياه الدافئة، مبعوثاً عنه إلى العاصمة الصفوية أصفهان سنة ١٦٩٧بهدف تحريض حكام إيران على إعلان الحرب ضد العثمانيين، واستمر التعاون بين البلدين لعقود طويلة، ولكنه أخذ مسارات تنازعية وحتى صدامية بعد ذلك، فهل يتكرر السيناريو اليوم مدفوعاً بأحلام إمبراطورية تأريخية لدى الطرفين؟

لا شك أن إيران تنازلت عن بعض نفوذها الإستراتيجي في سورية، وربما سيُفرض عليها في الأشهر القادمة مزيد من التنازل، ولكنها لا تزال تحتفظ بأوراق عديدة في المشهد السوري، لعل من أهمها حاجة الآخرين لتحركاتها البرية في المدى القريب على الأقل، ولكن ذلك قد يتغير في أي صفقة دولية مقبلة، أو في حال الجنوح نحو المقايضات في إطار مفاوضات الحل النهائي لملفات المنطقة في حزمة واحدة، فإيران وكل العوامل التي تملكها توشك أن تتحول عند ذاك إلى ورقة بيد روسيا لتحسين شروط التفاوض والتنافس مع الخصم الأمريكي.

أخيراً، فقد حصل تهويل كبير في مسألة رفع العقوبات كأحد بنود الاتفاق النووي، ولكن مصادر رسمية من البنك المركزي الإيراني تؤكد أن إيران لن تحصل على أكثر من ٢٠ مليار دولار منها على المدى المتوسط، وهي لا تعوض إلا جزءاً يسيراً من الخسائر التي سببها هبوط أسعار النفط، كما أن المبلغ لا يعني الكثير، في ظل الاستنزاف الكبير الذي يمر به مشروع الولي الفقيه.

العراق وسورية:

مع أن عوامل ووسائل الصراع تكاد تكون متشابهة بين البلدين (إذا استثنينا الشهرين الماضيين)، فإن طبيعة الصراع مختلفة كثيراً بين البلدين، ففي سورية تقوم الحالة على توازنات نسبية محلية، بين نظام الأسد وفصائل المعارضة، وإقليمية بين التحالف التركي – السعودي – القطري وإيران، ودولية بين أمريكا وروسيا، وتفرض هذه التوازنات وضعاً شائكاً ومعقداً.

بينما في العراق نلحظ التنازع قائماً بين قوة دولية كبرى (أمريكا)، وقوة إقليمية طموحة (إيـران)، والآخـرة وإن كانت تملك بعض الأوراق في الميدان لمجاراة المشروع الأمريكي، فإن الفارق بينها وبين غريمها واسع على صعيد الجيوستراتيجيا والعلاقات الدولية واستخدام القوانين الأممية... إلخ، لذلك حرصت إيران مؤخراً على تشكيل حلف جديد مقره بغداد، كخطوة نحو جر الرجل الروسية إلى العراق، وهو ما سيكون أكبر الأخطاء الروسية إن حصل.

جرى الحديث عن الخيارات السورية المستقبلية، وجاء الدور للحديث عن الخيارات على الساحة العراقية، ومن خلال قراءة طويلة لتصريحات مسؤولين ومراكز بحوث مقربة من مراكز القرار الأمريكي، يجد الباحث أن الرؤية الأمريكية المستقبلية للعراق تقوم على ثلاثة سيناريوهات يقدم بعضها على بعض وهي؛

- **السيناريو الأول:** أن يكون عراقاً فدرالياً (أو لا مركزياً)، يقوم على التنافس الاقتصادي والتوازن العسكري، ويعطي صلاحيات كبيرة لهذه الأقاليم للتفاوض والتعاقد الخارجي دون الرجوع للحكومة المركزية التي سترشَّدُ لتدير هذه الأقاليم ولا تتحكم بها، وذلك سيجعل العراق دولة تقليدية قابلة للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي أو أي منظمة أوسع منه مستقبلاً، وهذا السيناريو هو الأفضل من وجهة نظر أمريكية، لأنه يقلص دور إيران في العراق، ويصبح نموذجاً (model) يحتذى في المنطقة.

- **السيناريو الثاني:** في حال قوبل السيناريو الأول بالرفض من السنة في الداخل والمحيط الإقليمي، تحت أي ذريعة كان، فستساعد أمريكا على تسليم العراق للشيعة (مع مراعاة وضع الأكراد)، ولكن الحكومة الشيعية هنا ستكون إصلاحية وليست راديكالية على نهج ولاية الفقيه، ذلك سيجنب أمريكا عودة العراق إلى الحاضن العربي - السني على المدى المتوسط على الأقل، كما سيجنبها خطر تمدد ولاية الفقيه وأحلامها التوسعية وأضرار تحالفها مع خصومها كالروس وغيرهم.

- **السيناريو الثالث:** إن رفضت إيران السيناريو الأول والثاني وأصرت على التحكم بالمشهد العراقي فسيذهب العراق إلى التقسيم كحل أخير يضمن مصالح أمريكا

وحلفائها في المنطقة، وهذه الخيارات كلها بالطبع في حالة عدم التدخل الروسي كما هو مرجح بالرجوع إلى قوانين النفوذ والاشتباك بين القوى الدولية، أما إن تهور بوتين ودخل العراق، فسنكون أمام خيارات جديدة وصعبة.

والحديث عن العراق وسورية يقود للحديث عن «تنظيم الدولة» (داعش)، فهو المقابل النوعي لمليشيات فيلق القدس باعتبارها جميعاً عوامل فاعلة من غير الدول، ساعدتها ظروف معينة على النشوء، كما ساعدها حاجة المشاريع الأخرى لوجودها على التمدد والانتشار، ومع وجود الكثير من أوجه التشابه بين الطرفين، فهناك عدة فوارق لعل من أبرزها تحديد الجهات المستهدفة، والعلاقة مع الدولة، ففي حين تستهدف مليشيات فيلق القدس المدن والقرى السنية حصراً، يستهدف «تنظيم الدولة» كل من يخالفه بما في ذلك جمهور السنة، وفي حين تقوم إستراتيجية المليشيات على التغلغل في مفاصل الدولة ثم التحكم بعناصر القوة فيها وتحريكها من وراء حجاب كما في النموذج اللبناني، فإن إستراتيجية «تنظيم الدولة» تقوم على هدم الدولة كلياً وإقامة نموذجها الخاص، وهي تلتقي من هذا الوجه مع ما فعلته أمريكا بعد احتلال العراق.

مؤشرات مهمة حول «تنظيم الدولة»:

يتغذى «تنظيم الدولة» على المظلوميات التي يتعرض لها سنة العراق وسورية على يد الأنظمة والمليشيات الموالية لإيران، كالقتل الممنهج والتهجير المبرمج، وخصوصاً اعتقال النساء وإهانتهن نفسياً وجنسياً، في ظل غياب تفاعل كلي من دول الإقليم السنية، والعربية منها على وجه الخصوص، وغياب المشروع الإقليمي البديل.

تنظيم الدولة يحارب النظام في العراق وسورية، ولكنه يشوه سمعة المعارضة في البلدين، وهو بالضبط ما فعله تنظيم القاعدة عبر تشويه صورة المقاومة العراقية تحت عنوان مقاومة الاحتلال.

هناك عمليات تغيير ديموجرافي وقضم جغرافي واضحة تشرف عليها إيران وروسيا في سوريا وإيران في العراق، بذريعة مقاتلة «داعش»، ويقابَلُ ذلك بصمت غربي وتجاهل

من المنظمات الأممية والدولية.

أدت سيطرة «تنظيم الدولة» على عدة محافظات سنية إلى نزوح جماعي لملايين السنة إلى إقليم كردستان والعاصمة بغداد، وهو ما يعني إخلاء هذه المناطق وتهيئتها للمشروع الذي ستكون له الغلبة في النهاية،

أخيراً؛ فإن «تنظيم الدولة» قد يختفي في أي لحظة عند انتفاء حاجة المشاريع الأخرى لوجوده وخدماته.

تركيا والخليج العربي وإيران:

يرى الباحث أن إيران أحوج إلى تركيا من حاجة الأخيرة إليها، ولكن المشكلة أن إيران تلعب مع دول المنطقة بعوامل الدولة واللادولة، وذلك لا يعطي الفرصة لبناء علاقات متوازنة تقوم على الثقة المتبادلة.

من جهة أخرى، فإن إيران تفرض على تركيا – بمرور الوقت – الاختيار بين العلاقة التجارية (غير المستقرة) معها، والعلاقة مع المحيط العربي، وخصوصاً دول الخليج.

لا يمكن الركون الدائم إلى القوى العظمى في تحقيق مصالح دول المنطقة، بل عليها السعي لتحقيق مصالحها بنفسها، فعند الفواصل التأريخية الكبرى خصوصاً، تقفز المصالح بقوة على حساب المبادئ والوعود، وستقع الكثير من دول المنطقة في حرج شديد ما لم تتهيأ لتحالف يقوم عليه مشروعها الذاتي.

إن هيمنة إيران على المنطقة السنية من العراق وسورية، بمليشياتها أو بالتعاون مع قوة دولية، واكتمال الهلال الشيعي، تعني قطع الصلة البرية بين تركيا ودول الخليج، وذلك يعني لتركيا اقتصادياً، خسارة أسواق نشطة وقوية وفرص استثمارية متبادلة، وسياسياً، انكشاف ظهرها لقوتين كبيرتين من خلفها هما روسيا والاتحاد الأوروبي، بينما يعني ذلك تعرِّي دول الخليج في مقابل مشروع وطموحات الولي الفقيه.

المشكلة هنا لا تكمن في تركيا ودول الخليج العربي، بل في إيران التي تقطع دائماً تذكرة اللاعودة (one way)، وهي قد تضطرها الظروف والأحداث للتوقف في بعض

المحطات والتقاط الأنفاس، ولكنها ترفض رفضاً قاطعاً التراجع أو التنازل عن أحلامها التوسعية.

الحل المناسب لذلك من وجهة نظر الباحث يكمن في مشروع كبير كالمشروع الأوروبي الذي واجه طموحات الثورة الفرنسية، يقوم على التحالفات والشراكات الممتدة بين دول الإقليم، ويسعى لملء الفراغ الذي أحدثه ظهور تنظيم الدولة «داعش»، وذلك عبر ترتيب أوراق القوى السنية في العراق وسورية، ورفدها بكل ما يساعد على تثبيتها، ومساندتها في نيل استحقاقاتها، واجتذاب الكثير من الشباب الشجعان لصالح هذا المشروع قبل هلاكهم في محرقة التنظيمات المتشددة، وليكن شعار هذا المشروع هو نفس الشعار الذي رفعه أتباع الولي الفقيه «مشروع أم القرى»، فالأمة أولى به من الطائفة، ولأهمية الكعبة كقضية محورية وعامل وجداني، حيث يؤكد جون جاك روسو، وشوبنهاور وغيرهما «أن الإرادة الوجدانية هي من يحرك التاريخ، وليس العقل واستدلالاته».

الجانب الآخر من المشروع يقوم على دعم وتشجيع حركات التحرر للشعوب غير الفارسية التي لم تكن جزءاً من دولة إيران التأريخية كعرب الأحواز وبلوشستان والآذريين (بعد توقيع معاهدة تركمين شاي على إثر الحرب الروسية – الإيرانية ١٨٢٤ – ١٨٢٨م تم تقسيم أرض أذربيجان إلى شمالية ضمت لروسيا، وجنوبية ضمت لإيران، بينما تم احتلال إمارة الأحواز العربية من قبل إيران بمساعدة البريطانيين عام ١٩٢٤م، واحتلال مناطق البلوش عام ١٩٢٦م)، ولا يخفى أن هذا الدعم يتوافق مع القوانين والأعراف الدولية، فمن الثابت في القانون الدولي أن الدول الأعضاء في الأسرة الدولية ملزمة بدعم حركات التحرر الوطني في سياق حروبها التحررية.

إن إيران تبدو اليوم كمارد إقليمي صغير، قدماه في بيروت وصنعاء، ويداه في بغداد ودمشق، بينما رأسه في طهران، وليس من الذكاء إشغال المارد بمشاغلة قدميه أو يديه، بل بإثارة أعشاش الدبابير التي تكمن قرب رأسه.

بمقارنة إمكانيات التحالف التركي – السعودي – القطري مع إمكانيات إيران، نلاحظ تفوقاً سياسياً واقتصادياً، وحتى عسكرياً لهم على الصعيد التقليدي، بينما تتفوق إيران

بانتشار خلاياها النائمة وعوامل القتال غير التقليدية، وهي ما يمكن تحجيم دورها والتضييق عليها عبر عمل استخباري دؤوب، وتبادل واسع للمعلومات الأمنية.

لقد وفرت ظروف هذه الفاصلة التأريخية بيئة مناسبة لقيام مشروع كبير يجمع كل الإمكانات الكامنة في هذه المنطقة من العالم، كما ساعد على ذلك تحول وزن المملكة العربية السعودية دولياً من القوى الصغيرة إلى المتوسطة، ومع توفر بعض الإرادة والإدارة وتحييد عوامل الضعف الداخلي وتوسيع التحالف الإقليمي التركي – السعودي– القطري، فقد نشهد تحولاً حقيقياً في وزن وطبيعة تكوين هذه المنطقة من العالم في ظل النظام الدولي المقبل.

الخلاصة:

– من خلال ما تقدم يمكن القول: إن الشرق الأوسط يمثل منطقة صراع للأدوار بين القوى الدولية الكبرى والصاعدة بأشكال متعددة، وإن هذا الصِّراع لم يحسم حتى كتابة هذه السطور، ومن ثم فإن أسلوب إدارته وحسمه وما سيتمخض عنه من نتائج سوف يكون له أثره على مستقبل الأوضاع في المنطقة، وربما العالم بأسره.

– أمريكا ستبقى قائداً للركب الدولي لعقود قادمة، ولكن وفق مبدأ الشراكات مع الدول الكبرى والصاعدة، وليس وفق نظرية الانفراد، إلا أنّ تخفي الأقدار أمراً كبيراً يغير معطيات المعادلة الدولية.

– تحجيم الطموحات الإيرانية تحتاج إلى مشروع إقليمي مقابل، ويكمن بإشغال إيران بداخلها عن طريق دعم حركات التحرر للشعوب غير الفارسية.

– أن إهمال الفراغ الذي أحدثه ظهور «داعش» على مسرح الأحداث سيعقبه خسائر كبيرة تدفع ثمنها كل دول المنطقة.

– أن الفرصة مواتية في هذه الفاصلة التاريخية لرفع الأوزان النسبية لدول المنطقة وأخذ دورها المناسب في النظام الدولي القادم متى أحسنت القراءة والاستعداد.

المداخلات والتعقيبات

أ. أحمد الزَّنداني:

حقيقة هذه الأوراق عكست خبراتٍ، عندما عرض علينا الدُّكتور «طلحة» ورقته أعطانا فكرةً منهجيَّةً وعلميَّةً عن العلاقات الدُّوليَّة وتاريخها، وماهي النَّتائج التي وصلت إليها اليوم، وقد وصل إلى نتيجةٍ أنَّه لا بدَّ على دول هذه المنطقة بما فيها إيران والسُّعوديَّة وتركيا وغيرها أَنْ تتقارب، وتحلَّ مشاكلها مع إيران، حتَّى تقف ضدَّ الدُّول الوافدة على المنطقة.

ورقة أستاذنا «العتُّوم»، وصل بنا بعد رحلةٍ من الحقائق إلى حقيقةٍ أنَّه علينا أَنْ ندرك تمامًا أنَّ إيران عدوٌ لا يمكن التَّقارب معه مالم يتغيَّر من الدَّاخل.

«الكبيسي» كشف لنا السِّياسية الرُّوسيَّة والأمريكيَّة والإيرانيَّة، وكيف لها أَنْ تُشكِّل خطرًا على المنطقة.

ونحن كمراكز تفكيرٍ إستراتيجيٍّةٍ من المهمِّ جدًّا أَنْ يكون لنا تصوُّراتٍ ندرك ونستفيد من هذه الأوراق القيِّمة؛ لكي ننظر إلى حلولٍ وطرحٍ إستراتيجيٍّ، مشكلة الاتِّفاق الإيراني في نهاية المطاف أنَّه اعترف بإيران بأنَّها شريكٌ لمحاربة الإرهاب، وإلى الآن لا يوجد تعريفٌ للإرهاب.

مشكلتنا أيضًا أنَّنا لم ندرك أنَّ إيران لديها مشروعٌ طائفيٌّ أو ليس بطائفيٍّ لا يهمُّك، الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة لها أيضًا مشروعٌ، كوريا الشَّماليَّة أيضًا لها مشروعٌ، مشكلتنا نحن أنَّنا نشتغل دون مشروعٍ.

المداخلات والنقاش

أ. أسامة حمدان:

أوَّلاً: سمعت أنَّ هناك مجالاً حيويًّا لإيران، السؤال: أين مجالنا الحيوي في الدُّول العربيَّة الكبرى في المنطقة؟

ثانيًا: أكثر النَّاس يتحدَّثون عن طائفة العلمانيِّين والليبراليِّين وليس الإسلاميِّين، وهذا أحد أسباب تمكين أنفسهم في أمَّتنا، ثمَّ كيف نظهر أنَّنا بحماية هذه الأمَّة في حين تذبحنا هذه الأمَّة باتِّجاهين؟ وتَصنع أزمةً طائفيَّةً في الأمَّة، وتقتل الشُّعوب التي تقول: إنَّها تحميها، ولكن إيران دولةٌ وسوف نعيش معها شئنا أم أبينا.

د. خالد بن عبدالرحمن العجيمي:

الأمَّة الفارسيَّة أمَّةٌ تعمل ولا تضيق ولا تصرخ، من الأفضل أَنْ تقوم المراكز البحثيَّة بنصائح في التَّعامل والكلام مع العقلاء الإيرانيين والمراكز الإيرانيَّة.

د. جمال نصَّار:

نلوم الغرب ونلوم إيران وهم يسعون وراء مصالحهم، أين نحن من مصالحنا؟ هذا واحد.

الأمر الثَّاني: أنا أتمنَّى في مثل هذه التَّجمُّعات في مجموعة التَّفكير أَنْ نحدد ما هي الأجندة التي سنخرج بها؟

د. عصام عبدالشَّافي:

إيران جزءٌ من الجغرافيا، كما تحتلُّ رقم ١٨ عالميًّا من حيث المساحة، وثاني احتياطي غاز طبيعي، وتُشارِك ١٢ دولـةً في حدودها، منها ثمانٍ أو سبع دولٍ عربيَّةٍ، عندما

نتحدَّث عن الجغرافيا السِّياسيَّة، وأيضًا يجب أَنْ نميِّز تأثير إيران على الموقع وعلى التَّمدُّد السِّياسي والإقليمي والقوى الغربيَّة، يجب أَنْ نميِّز تأثير الاتِّفاق على الموقع الإستراتيجي.

دومًا ما نتحدَّث عن المطلوب من إيران، ما هو المطلوب منَّا؟ ماذا عن علاقتنا نحن كدولٍ عربيَّةٍ بالولايات المتَّحدة الأمريكيَّة؟ أيضًا من يقول: إن إيران أحوج إلى تركيا، هذا غير دقيقٍ، الكفَّة متوازيةٌ، عندما نتحدَّث في الشَّرق الأوسط هناك أربع قوىً إقليميَّةٍ، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، مصر، إيران، تركيا.

ملاحظةٌ أخيرةٌ؛ عندما نتحدَّث عن إيران وعلاقتها مع الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وأنَّها تُجري معها مفاوضاتٍ، ماذا عن علاقتنا نحن بالولايات المتَّحدة الأمريكيَّة؟ أكبر عددٍ من القواعد العسكريَّة في العالم للولايات المتَّحدة موجودٌ في الوطن العربي، فكيف من الممكن حلُّ هذه الإشكاليَّة؟

د. «خيري عمر».

المداخلة هي من جزئيين:

الجزء الأوَّل: يتعلَّق بوظيفتنا كموجوعة تفكيرٍ إستراتيجيٍّ فيما يتعلَّق بمناهج البحث، هناك تداخلٌ كبيرٌ بين المكوِّنات الأساسيَّة لصياغة البحوث العلميَّة أو تصميمها، الفرضيَّات، المتغيِّرات، وهذه المسائل لا أجد فيها كثيرًا من التَّمييز بينها، وبالتَّالي يقع الباحث عند التَّوصُّل للنَّتائج، عندما قال الدُّكتور «جمال»: نحن في مرحلة الوصف، أعتقد أنَّنا لم ندخل في مرحلة الوصف، على سبيل المثال: عندما يصل الباحث إلى ٣ سيناريوهات، يدور الجدل الأساسي على أنَّ السيناريوهات ممكنةٌ كلُّها، وبالتالي يفهم من ذلك أنَّه هو المسيطر على البحث.

الأستاذ «وسام»، لم أفهم منه ما هو اتِّجاه البحث، من هو المتغيِّر، ساعاتٌ ألقى الرُّوسي، ساعاتٌ الإيراني.

المسألة الثَّانية: استلام البحث يعني مثلًا إقلاع السِّياسة الأمريكيَّة عن الشَّرق

الأوسط، عدم التَّدخُّل، الفوضى الخلَّاقة والاتِّفاق النَّووي الإيراني، هذه السِّياسات تمَّ تناولها على أنَّه عندما قرَّروا عدم التَّدخُّل، فعلينا أنْ نسوِّي أمورنا سلميًّا مع إيران، أعتقد إذا ضمنًّا مرحلة الوصف في التَّحليل السِّياسي، فما بعدها من تفسيرٍ وتحليلٍ سيكون أسهل.

أ. عبدالحليم زيدان:

أريد أَنْ أعتذر نيابةً عن الباحثين بمساءلةٍ بسيطةٍ، أن العناوين أساسًا موجَّهةٌ لتكون في مرحلة التَّوثيق والبحث، ليس فيها لا دراسةٌ وما بعد، وهذا الذي يجب أَنْ نتوقَّعه في مثل هذه الجلسات، ما حصل فهو توثيقٌ، وما يدور منه متحركٌ أو متغيِّرٌ فهو بحثٌ، من سوف يعطينا ما بعد؟ كيف سنتعامل مع القادم؟ هذه ظروفنا وهذا تفكُّكانا وهذه شروطنا وحركاتنا، وهذه نقاط قوَّتنا ونقاط ضعفنا، يجب أَنْ نصيغ من هذا الواقع مشروعاً.

ثانيًا: الموضوع الإيراني بكلِّ التَّصوُّرات التي عُرضت، سواءٌ في هذه الجلسة أو في غيرها، هناك سيولةٌ كبيرةٌ في الموضوع كما تعلمون، لكن أين نحن من كلِّ هذا في إعادة ترتيب أفكارنا وتصوُّراتنا؟

د. فتحيَّة فرجاني:

الموضوع مهمٌّ جدًّا، خاصَّةً في ظلِّ الظُّروف التي تمرُّ بها منطقة الشَّرق الأوسط، ما هو الدَّور الأمريكي في ملفِّ الاتِّفاق النَّووي باعتبارها القوَّة الكبرى؟ وما هو السِّياق العامُّ الذي انبثق من خلاله الاتِّفاق، وما هو التَّغيير في التَّوجُّهات السِّياسيَّة الخارجيَّة الأمريكيَّة كما أشار إليها في المرحلة الثَّانية من عودة «أوباما» حيث صرَّح في خطابه: أنَّ السِّياسة الأمريكيَّة ستتوجَّه إلى شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، خاصَّةً في ظلِّ اتِّساع النُّفوذ الصِّيني، والتَّقارب الصِّيني الرُّوسي، سواءٌ على المستوى الاقتصادي أم العسكري، فأصبحت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة ترى أنَّ من مصلحتها التَّخفيف من تواجدها في

الشَّرق الأوسط، وهذا يفرض عليها خلق إستراتيجيَّاتٍ مهمة، ولا يمكن أَنْ نتناسى الدَّور الرُّوسي في خلق نفوذٍ لإيران، وتقرُّبها منها.

أ. عبدالله إسماعيل:

في حين أنَّ أمريكا انسحبت فهذا يعني أنَّها اتَّخذت قرارًا إستراتيجيًّا، ونحن نعيش في برنامجين فيما يخصُّ أمريكا، وهذا ما يحدث تغيُّرٌ مرحليٌّ وليس إستراتيجيًّا.

النُّقطة الأخرى: وهي أنَّنا لن نلتقي مع إيران، هل هذه تعتبر قراءةً لواقعٍ يتَّجه من حقيقةٍ.

أ. محمَّد صادق شيخ ديب:

كما قيل: إنَّ إيران تتدخَّل في الشُّؤون الدَّاخليَّة، ويجب علينا من أجل التَّأثير عليها أَنْ نتدخل في شؤونها أيضًا، ولم يُذكر لنا أثر الاتِّفاق النَّووي على الوضع الإيراني في الدَّاخل؟ ولا حتَّى كيف يمكننا أَنْ نؤثِّر على إيران في الدَّاخل، أوجِّه النُّقطة الثَّانية إلى الأستاذ «طلحة» عندما تحدَّث عن التَّحالفات في المنطقة، وهذا كان بسبب الاتِّفاق، وأين دور مصر في هذا التَّحالف؟

د. عماد البنَّاني:

المنظومة العالميَّة الجديدة العنوان الأساسي فيها الجيوسياسيَّة التَّموضع، وكان هناك فرصةٌ مهمة خلال العقد الماضي لطرح فكر التَّموضع في دولنا لهذه المنظومة، غير أنَّ الفكر العربي وخاصَّةً الإسلامي جمَّد الأداء، وجعل النَّتيجة قد تكون لا قيمة لها، ففاجأتنا الأحداث – التي ما بعد التَّشكُّلات السَّريعة خلال العقد الماضي – في الأحداث السِّياسيَّة التي بدأت في أحداث الرَّبيع العربي، وتفاعُلنا معها وما سيترتَّب خلال المرحلة القادمة، منها المواجهة العسكريَّة مع إيران، وتقسيمٌ لدولٍ في المنطقة، والتَّمدُّد السَّريع للتَّطرُّف الإسلامي، ستغلِّبنا هذه الأحداث بالتَّعامل معها، الفكر السِّياسي مطلوبٌ من

المفكِّر، منذ زمنٍ هو موضوعنا، نحن في منطقتنا، من هذه المنظومة العالميَّة التي - إلى الآن - ما زالت مليئةً بالفراغات والتَّشكُّلات الفارغة؟

د. حسين ابراهيم قطريب:

نحن بحاجةٍ إلى التَّركيز أثناء التَّفكير في موضوع جلستنا الذي هو الاتِّفاق النَّووي كمتغيِّرٍ جيوسياسيٍّ في المنطقة، يجب أَنْ نناقش هذا المتغيِّر كم حجمه؟ وما هو موقعه في منظومة المتغيِّرات الأخرى؛ لأنَّ المتغيِّرات الجيوسياسيَّة تعمل كمنظومةٍ، وأنا أعتقد أنَّه فيها ناسخٌ ومنسوخٌ في المتغيِّرات، وأعتقد أنَّ المتغيِّر في الاتِّفاق الإيراني النَّووي سقط مفعوله؛ لأنَّه دخلت على المنطقة متغيِّراتٌ أقوى من هذا المتغيِّر، تغيُّر السِّياسة الأمريكيَّة في المنطقة، التَّدخُّل الرُّوسي في المنطقة، وأيضًا الاستقطاب المحليُّ أصبح من الصَّعب ضبطه.

أ. عبدالنَّاصر إسماعيل:

أوجِّه سؤالي إلى الدُّكتور «طلحة»: هل بالإمكان إلقاء الضَّوء على الاتِّفاقات السِّريَّة المتوقَّعة؟

بالنِّسبة للدُّكتور «نبيل» ذكر معلوماتٍ موثَّقة، لكن السُّؤال: هناك فرصٌ فيكف يمكن استغلالها؟ أقترح نشر الوعي في إيران، وأَنْ تتمَّ دراسة التَّحدِّيات والحلول، وإيصال التَّوصيات لصنَّاع القرار من خلال المراكز المتوفِّرة حاليًّا.

أ. عاتق جار الله:

أحبُّ أَنْ أعلِّق على ما طرحه الدُّكتور «طلحة»، وهي قضيَّةٌ مهمَّةٌ وهي ضرورة إيجاد نظام يجمع ما بين تركيا، العراق، وإيران كونها علاقةٌ ثابتةٌ، ومطالبة الإيرانيِّين بأن يُغيِّروا اتِّجاههم، أعتقد أنَّ هذا الشَّيء صعبٌ، وإنَّما علينا نحن تغير نظرتنا لأنفسنا قبل الغير.

نظرتنا إلى الرَّبيع العربي والتَّمدُّد الإيراني؛ باعتقادي أنَّ إيران تمدَّدت في المنطقة في ظلِّ غياب الأولويَّات من الحكَّام العرب، وأيضًا من تركيا في السَّابق، رغم الحراك الشَّعبي في المنطقة العربيَّة أثناء الرَّبيع العربي تراجع النُّفوذ الإيراني، وقامت إيران بدعوة العرب للحوار، وقد شاهدنا السِّياسة الإيرانيَّة عندما بدأت تتعامل مع العرب كما ينبغي، لكن للأسف تمدَّدت بشكلٍ فجٍّ في ظلِّ وجود الثَّورات المضادَّة.

د. سالم الشَّيخ:

الذي دفعني حقيقةً هو تكرار مفهوم أعتبره من الخطورة بمكانٍ، وهو أنَّنا أمام نموذجٍ تحليليٍّ لخطابٍ دائمٍ مكرَّرٍ في خطاباتنا، هذا النَّموذج يجعلك دائمًا ما بين اتِّجاهيين، بين العقلاني والعاطفي، يعني إذا أردنا أنْ نتَّخذ موقفًا سياسيًّا من المشروع الإيراني، ما ذكر الدُّكتور «نبيل» هي ليست مسألةً عاطفيَّةً، ليست مسألةً تتعلَّق بتقييم الحوار مع إيران، هذه المسألة تتعلَّق ببنيةٍ أساسيَّةٍ في المشروع الاستراتيجي الإيراني، تلك البنية في عمق التَّفكير.

أ. محمَّد سالم الرَّاشد:

هناك ثلاث نقاطٍ فيما يتعلَّق بالمشروع، المشروع يحتاج إلى قيادةٍ، يجب أنْ تكون المنطقة قادرةً على قيادة مشروعٍ بحجم الإقليم يواجه مشاريع إقليميَّةٍ، المجتمع هو الذي يفرز الكفاءة للدَّولة.

سنجد عبر التَّاريخ رجالًا كبارًا مثل «صلاح الدِّين»، ستجد في كلِّ مرحلةٍ هناك من يقود المرحلة.

بالنِّسبة للولايات المتَّحدة؛ قد رسمت لنفسها إستراتيجيَّةً، وعندها أهدافٌ في المنطقة منذ الحرب العالميَّة الثَّانية، لها أهدافٌ، وهذه الأهداف ثابتةٌ لا تتغيَّر، لكن الإستراتيجيَّة والسِّياسات تتغيَّر، وكلُّ إدارات أمريكيا تنفِّذ طريقةً معيَّنةً في إدارة إستراتيجيَّاتها فـ «أوباما» اليوم يدير المنطقة من الخلف، يعني أهدافه موجودةٌ وهي: حماية «إسرائيل»،

وسيولة النِّفط بأسعارٍ معقولةٍ، ومحاربة الإرهـاب، هذه أهـدافٌ موجودةٌ ومستقرَّةٌ، وبالتَّالي لن تنسحب من المنطقة، وإنَّما تُدير أهدافها بطريقةٍ جديدةٍ تتناسب مع طبيعة التَّغيُّرات.

تعقيبات المحاضرين

د. طلحة كوسا:

أوَّلًا: حول انسحاب أمريكا من المنطقة، لم تنسحب من المنطقة، على العكس تمامًا، هي موجودةٌ وتسعى حاليًّا إلى إدارة عناصر القاعدة الموجودة في المنطقة والقوى الإقليميَّة من خلف السِّتار، بحيث إنَّ وجودها ليس واضحًا، وتسعى إلى إدارة العناصر الصَّاعدة.

ومن أهدفها، حماية «إسرائيل»، والحصول على الطَّاقة، وبالنِّسبة لأمن «إسرائيل»؛ إيران كانت تُشكِّل خطرًا كبيرًا في المراحل السَّابقة، ومع توقيع الدُّول الغربيَّة الاتِّفاق النَّووي مع إيران، تضمَّنت المادَّة الثَّانية التي حرصت على أمن «إسرائيل»، وتلك المادَّة التي وافقت عليها إيـران وبهذا الشَّكل تكون الـدُّول الغربيَّة ضمنت أمن «إسرائيل» والمناطق التي تجاورها.

لا أستطيع أَنْ أعـرف على وجه الدِّقَّة مضمون المـادَّة الثَّانية من الاتِّفاق النَّووي الإيراني والموادّ السِّريَّة التي تمَّ التَّوقيع عليها، لكن ما أستطيع أن أؤكِّده هو أنَّ مشروع الهلال الشِّيعي كان يُناقش في الإدارة الأمريكيَّة والمؤسَّسات الفكريَّة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥م، وتلك النِّقاشات كانت على عمليَّة محاصرة الأنظمة السُّنِّيَّة في المنطقة، من خلال إقحام مشروع الهلال الشِّيعي.

أمَّا بالنِّسبة للعلاقات السُّعوديَّة التُّركيَّة من خلال الرَّبيع العربي؛ مع الأسف نستطيع القول: بأنَّ الإمارات قد اتَّخذت مواقف عدائيَّةٍ، ممَّا أدَّى إلى تطوُّر العلاقات بشكلٍ

سلبيٍّ بين المنطقتين، تركيا لم تنسَ المواقف العدائيَّة من الإمارات، إلَّا أنَّها تسعى إلى لملمة العلاقات، وقد يأخذ منَّا سنواتٍ طويلة.

هذه المواقف العدائيَّة ما زالت مستمرَّةً حتَّى الآن، وأعتقد بأنَّ المملكة العربيَّة السُّعوديَّة قد تفعل شيئًا لوقف تلك المواقف، في حال حدوث تدخُّلٍ سعوديٍّ فإنَّ مسار العلاقات قد تتحوَّل إلى صعيدٍ إيجابيٍّ.

وفي النِّهاية؛ أعتقد - حول المشروع الذي تمَّ الحديث عنه في أكثر من مداخلة - بأنَّ تركيا تمتلك مشروعًا حيال المنطقة، والمشروع التُّركيُّ يتمحور حول مشروع تكاملٍ اقتصاديٍّ وثقافيٍّ، أعتقد بأنَّ إنشاء نموذجٍ قريبٍ من الاتِّحاد الأوروبي في المنطقة يحتضن تكاملًا اقتصاديًّا، وهو خير سبيلٍ، أمَّا إيران فهي تمتلك مشروعًا خاصًّا بها، يستند لإطلاق حربٍ باردةٍ في المنطقة والاستفادة منها.

د. نبيل العتُّوم:

أنا حزينٌ؛ لأنَّ الذي يعتبر أنَّ تحليل المناهج الإيرانيَّة هو خطابٌ تعبويٌّ، لا أستطيع أَنْ أتصوَّر أنَّ تحليل المناهج يعتبر خطابًا تعبويًّا، فإذن لا توجد دراساتٌ علميَّةٌ؛ لأنَّه: اسألني ماذا تقرأ؟ أقل لك من أنت.

أنا أتحدَّث عن المناهج الإيرانيَّة وتحليل محتوى هذه المناهج، وهذه المناهج هي التي تُخرج السِّياسيَّ والأمني، والطَّبيب والعسكري والمهندس، تُخرج جميع النُّخب، أنا لم أنفِ إيران ووجودها، أنا أقول: كيف نبني علاقاتٍ مع هذه الدَّولة؟ كيف من الممكن أَنْ تكون هذه العلاقة قابلةً للاستمرار، وتكون قائمةً على الصَّراحة والوضوح والشَّفافيَّة مع هذه الدَّولة.

أنا أتحدَّث عن واقعٍ كما قال الأخ «سالم الشَّيخ»، نحن نتحدَّث عن: كيف يتمُّ صياغة العقليَّة الإيرانيَّة، إذا هذا ليس بمهمٍّ سوف نعود للصِّفر، اسالوا سفير من السفراء عن العلاقات العربيَّة الإيرانيَّة، أنا لا أقول بعدم العلاقة، ولكن أطالب بعلاقةٍ مبنيَّةٍ على أساسٍ واضحٍ.

أ. وسام الكبيسي:

فيما يخصُّ أنَّني قلت: إنَّنا لا نحلم بعلاقةٍ مع إيران، لم أذكر هذا الأمر أبدًا، التَّأثير على إيران، إذا رجعت على العنوان فإنَّه ليس هذا؛ لأنَّني لو تحدَّثت عن إيران داخليًّا ربَّما لن أتحدَّث عن أيِّ شيءٍ آخر، لأنَّ هذا له مجالٌ آخر، نستطيع أَنْ نضع له عنوانًا آخر، أمَّا الآن فنحن نتحدَّث عن تأثيرٍ على المنطقة، ونحتاج أَنْ نحلِّل العلاقات الإقليميَّة الدُّوليَّة وترابطات الاتِّفاق.

الأمر الآخر: أنَّ الحاجة الإيرانيَّة أكبر من الحاجه التُّركيَّة، إذا كنت تتحدَّث عن التَّوازن في القوَّة العسكريَّة والإستراتيجيَّة، فأنا أتَّفق معك، ولكن هناك حاجةٌ إيرانيَّةٌ في الجانب الاقتصادي أكبر من الحاجة التُّركيَّة، وهذا تثبته الأرقام.

المنتدى الفكريِّ والتَّطويريِّ لمجموعة التَّفكير الإستراتيجيِّ
١٢ ديسمبر ٢٠١٥م - إسطنبول

«التَّدخُّل الرُّوسي في سوريا
وتأثيراته الجيوستراتيجيَّة على المنطقة»

رئيس الجلسة: الأستاذ فهد البذَّال

مدير مركز الركن للاستشارات الإدارية

المحاضرون:

أ. حازم عياد

د. أحمد رمضان

د. خيري عمر

د. عبدالرَّحمن التَّمامي

أ. فهد البذَّال.. رئيس الجلسة:

التَّدخُّل العسكري الرُّوسي في سوريا قد غيَّر كثيرًا بالموازيين والظُّروف الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة والمحاور الإقليميَّة، في هذا الموضوع سوف يتحفنا إخواننا الأستاذ «حازم عياد»، والدُّكتور «أحمد رمضان»، يتكلَّم فيها عن طبيعة أو أثر أو التَّأثير على طبيعة التَّحالفات الإقليميَّة والدُّوليَّة التي حدثت بعد التَّدخُّل، ثمَّ يتكلَّم الدُّكتور «أحمد رمضان» عن التَّأثير على أوضاع القوى الدَّاخليَّة والتَّنمية والاقتصاد المحلِّي.

تأثير التدخل العسكري الروسي في سوريا ومعالم التحالفات الإقليمية والدولية

أ. حازم عياد
كاتب ومحلل وصحفي أردني

مقدمة:

في البداية أريد أَنْ أشير إلى مسألةٍ مهمَّةٍ في الغرب، هناك لمراكز البحوث تكنيكٌ في طرح القضايا وقرأتها، عندهم شيء يُسمَّى الفريق الأحمر والفريق الأزرق، وهي عبارةٌ عن وجهتي نظرٍ متعارضتين، يعني نجده في معهد واشنطن، وفي كثيرٍ من مراكز البحوث الغربيَّة.

أَنْ تؤسَّس مجموعتان، كلُّ مؤسَّسة تبحث بفرضيَّةٍ مغايرةٍ للفرضيَّة الأخرى، وسبل التَّعامل مع هذه الفرضيَّة واحتمالاتها، هذا أيضًا ينطبق على العلوم الفيزيائيَّة، ففي علم الفلك يُشكِّل فريقين من العلماء هيئةً مهمَّتها أَنْ تُثبِت وجود الثُّقوب السَّوداء، ومجموعة أخرى مموَّلةٌ وبنفس القدر تريد أَنْ تُثبِت عدم وجود الثُّقوب السَّوداء.

حضرنا أحد البرامج الذي يُناقش قضيَّة إثبات وجود المادَّة السَّوداء، والفريق المقابل يأتون بوجهات نظرٍ، علمًا بأنَّ كلًا له مراصده وجامعاته، يُناقش ويُحاول أَنْ يُثبِت عدم وجود المادَّة السَّوداء في الكون.

يجب أَنْ نأخذ بعين الاعتبار عندما نتعامل مع مراكز التَّفكير أو ما نقوم به نحن، ما نقوم به هو محاولةٌ لتقديم قراءاتٍ متعارضةٍ للوصول إلى أقرب الاحتمالات الممكنة والسِّيناريوهات المعقولة التي تعطينا هامشًا للمناظرة، وأَنْ نكون فاعلين سياسيِّين، أو ليكون صانع القرار فاعلًا سياسيًّا.

هنا أريد أَنْ أشير إلى كلمة «نحن العرب»، أين موقعنا في كلِّ ما يحدث على مستوى

المنظومة الدُّوليَّة وعلى المستوى الإقليمي وعلى المستوى المحلي؟

سمعت من الدُّكتور «العتُّوم» عن كتبٍ، وسمعت من الأستاذ «طلحة» يتحدَّث عن كتاب «داود أوغلو»، الأتراك لهم كتابٌ في السِّياسة الخارجيَّة، والإيرانيُّون أيضًا، والأمريكان لديهم كتاباتٌ ومراكز بحوثٍ أيضًا، أين هي كتب العرب؟ ذلك الكتاب السِّياسي الذي وضع وحدد فيه إستراتيجيَّة العرب في المرحلة المقبلة، حتَّى الآن لا يوجد، يوجد تجربةٌ تاريخيَّةٌ.

هناك توحُّلٌ جيوسياسيٌّ على مستوى المنظومة الدُّوليَّة، لدينا الصِّين وأمريكا وروسيا، الصين بناتجٍ قوميٍّ ٦ تريليونات دولار، في موازنةٍ دفاعيَّةٍ ٢٥٠ مليار دولار، أمريكا ١٦ تريليون دولار، بموازنة دفاعٍ ٦٠٠ مليار دولار، موازنة الاستخبارات ٥٥ ملياراً، موازنة الخارجيَّة الأمريكيَّة ٥٥ مليار دولار، ألمانيا موازنتها الدِّفاعيَّة ٥٠ مليار دولار، فرنسا ٥٠ مليار دولار، روسيا بناتجٍ قوميٍّ تريليوني دولار، ويتآكل نتيجة تراجع أسعار النِّفط، والإنتاجيَّة في مخاطر تهدِّد روسيا الآن اقتصاديًّا، رغم أنَّ موازنتها الدِّفاعيَّة ١٠٠ مليار دولار تقريبًا.

أين نحن العرب؟ إذا علمنا أنَّ السُّعوديَّة موازنتها الدِّفاعيَّة لهذا العام بلغت ما يقارب الـ٩٠ ملياراً، الجزائر ١٣ ملياراً موازنتها الدِّفاعية، و٧ مليارات موازنة وزارة الدَّاخليَّة، أرقامٌ ضخمةٌ، لكنَّ المفاعيل السِّياسيَّة صفر.

إيران موازنتها الدِّفاعيَّة ١١ مليار دولار فقط، بناتجٍ قوميٍّ ٣٠٠ مليار دولار، هو نفس النَّاتج القوميِّ المصري، في حين أنَّ الجزائر ناتجها القومي أقلُّ من مصر ومن إيران فقط ٢٨٠ مليار دولار، أمَّا الجيش المغربي والجيش الجزائري من أقوى الجيوش العربيَّة، وموازنتهما الدِّفاعية ونوعيَّة الأسلحة غير متخيَّلةٍ، هذا على مستوى تقيمنا لأنفسنا من ناحية الأرقام.

ننتقل إلى الرُّؤية، الرُّؤية الأمريكيَّة: لـمَّا قرأت أنا وجدت أنَّ أربعة كُتُبٍ من الممكن أَنْ نناقش فيها الرُّؤية الأمريكيَّة هي لـ«بريجينسكي» و«كيسنجر» و«آل غور» و«يانا»، فبالنِّسبة لـ«بريجينسكي» و«كيسنجر» لهما كتابان، «أمريكا وأزمة السُّلطة العالميَّة،

والنِّظام العالمي».

كما تحدَّث السَّيِّد أنَّه لا يوجد تراجعٌ في النُّفوذ الأمريكي، وإنَّما هناك محاولةٌ لإعادة إدارة الإقليم، وهذا تولَّد عنه اندفاعٌ إيرانيٌّ وقلقٌ تركيٌّ ورغبةٌ بمنافسة إيران.

نأتي إلى الكتاب الآخر «محرِّكات المستقبل» لـ«آل جور»، يتحدَّث عن الصُّعود الصِّيني باعتباره التَّهديد الأوَّل، وبالتَّالي أنا عندما أُدير الإقليم في المنطقة من خلال القوَّة الإقليميَّة، أنا أريد أَنْ أتفرَّغ لمواجهة الصِّين، ويرى أنَّ صعود الطَّاقة النِّظيفة هو يماثل صعود أجهزة الكومبيوتر في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وتكنولوجيا كيف نجعل من الكومبيوتر قادرًا على استيعاب – في ذاكرته – كمٍّ هائلٍ ومعالجتها، لم يتوقَّعوا أَنْ تحدث هذه الطَّفرة الكبيرة، قامت بها أمريكا وسيطرت على الاقتصاد الدُّولي من خلال هذا التَّطوُّر التُّكنولوجي الهائل الذي قادته.

الآن يدور الصِّراع حول كيف نجعل بطَّارية الكهرباء قادرةً على أَنْ تشحن أكبر عددٍ لفترةٍ أطول، هناك تنافسٌ دُوليٌّ هائلٌ تقوده الصِّين، من الأقدر على أَنْ يُنتج أكبر كميَّةٍ يُطوِّر تكنولوجيا خاصَّةٍ بالطَّاقة النَّظيفة من الشَّمس، إلى آخره، الصِّين هي التي تتصدَّر، وهذا مصدر قلق «آل غور»، حيث قال: إذا تمكَّنوا من هذا، فمعنى هذا أنّ الصِّين سوف تحدِّد شكل النِّظام الاقتصادي الدُّولي، وستكون اللَّاعب الأساسيَّ في المنظومة الدُّوليَّة، هذا هو الخطر الأوَّل الذي يتهدَّد المركز الاقتصادي للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وبالتَّالي هو تهديدٌ أمنيٌّ، روسيا في حالة تراجعٍ.

الكتاب الآخر يتحدَّث عن تراجع القيم الإنتاجيَّة للشَّعب الأمريكي لصالح القوى الآسيويَّة، ويتحدَّث عن مخاطر ذلك، ويركِّز مرَّةً أُخرى على الصِّين، في حين أنَّ المنطقة العربيَّة بالمنظور الأمريكي يجب أَنْ تُدار، وتخفَّض الكلف، وتدار من خلال القوى الإقليميَّة.

إذن؛ هناك دورٌ للقوى الإقليميَّة يجب أَنْ تعترف به، وعندما نريد أَنْ نصيغ تحالفاتنا يجب أَنْ يكون لدينا قراءةٌ صحيحةٌ للمنظومة الدُّوليَّة، موقع روسيا في هذه المنظومة، كما قلنا تريليوني دولار بحالة تراجعٍ.

هناك ثلاثة أخبارٍ خرجت أخيرًا عن مناطق القوقاز وأوراسيا، وزيرة الدِّفاع الجورجيَّة تحذِّر من السُّكوت الأمريكي على تمدُّد النُّفوذ الرُّوسي، طائراتٌ أمريكيَّةٌ روسيَّةٌ تخترق الأجواء الجورجيَّة، ليتوانيا تحذِّر من سكوت أمريكيا وتراجع نفوذها النَّاجم عن لامبالاتها في التَّعاطي مع تمدُّد النُّفوذ الرُّوسي في منطقة أوراسيا، روسيا ترى في تمدُّد «النَّاتو» باتِّجاه حدودها خطرًا يهدِّدها.

أيضًا هناك كتابٌ عند الرُّوس يشبه الكتاب الذي عند الإيرانيين والأتراك، يُسمَّى أسس الجيوبوليتيكا لـ«آلكسندر دوغين»، وهو كبير منظِّري اتِّحاد روسيا.

طبيعة المحاور الفرعيَّة؛ لا يوجد في الفكر السِّياسيِّ العربيِّ كتابٌ يحدِّد الغاية والهدف من إنشاء المحاور والتَّحالفات، لا يوجد توجُّهٌ إستراتيجيٌّ عميقٌ يحدِّد ماذا تريد السُّعوديَّة في ظلِّ هذه المخاوف والهواجس؟ وهذا يؤدي دورًا في تشكيل التَّحالفات السَّائدة في العالم العربي.

الاحتمال الذي أراه؛ أنَّ هناك إمكانيَّةً أَنْ تؤدي السُّعوديَّة دورًا في طور تشكُّلها كقوَّةٍ إقليميَّةٍ، هناك إمكانيَّةٌ من خلال التَّعاون مع السُّعوديَّة، أيضًا بالنِّسبة للمواجهة داخل سوريا، هذا قد يساعد على تشكيل تحالفٍ جديدٍ، موقع إيران دفاعيٌّ حتَّى هذه اللَّحظة.

التدخل الروسي ومعالم التحالفات الإقليمية والدولية:

في الوقت الذي باعد الاتفاق النووي الإيراني بين أمريكا وحلفائها العرب يفاقم هذه الصورة المتشكلة على وقع المتغيرات الإقليمية المتسارعة وتعدد أطراف الصراع سواء من القوى الدولية أو الإقليمية والكيانات المحلية بما فيها الكيانات دون الدولة كـ«داعش» وقوى الثورة السورية، فالحالة الديناميكية وسرعة اتساع مساحة الاشتباك من الأفق المحلي إلى الإقليمي إلى الدولي زادت من ضعف وهشاشة التحالفات وتعدد التناقضات والتباينات بين الدول المنخرطة في هذا الصراع، إذ امتد مباشرة بعد التدخل الروسي لتتشابك القضايا الدولية والإقليمية سواء المتعلقة بالأزمة الأوكرانية أو الصراع

المتجدد على خلفية تمدد حلف الأطلسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، أو تلك المتعلقة بالأزمات الإقليمية وعلى رأسها الانخراط الإيراني في الصراعات ت الإقليمية والتصارع السعودي الإيراني في المنطقة، بل وبلغ حداً غير مسبوق؛ إذ أصبح الصراع التركي اليوناني وأزمة قبرص على جدول أعمال القوى المتصارعة لتضاف إليها أزمات جديدة على رأسها أزمة البلقان، وسعي روسيا لمد نفوذها باتجاه يوغسلافيا السابقة مقابل سعي أمريكي لتوسيع حلف «الناتو» ليشمل الجبل الأسود وفتح الباب لإمكانية أن يتسع ليشمل مقدونيا والبوسنة والهرسك، فروسيا تغرق في مستنقع أخذ بالاتساع وهي بذلك تزداد تصلباً وضعفاً في ذات الوقت، فمواردها محدودة، في حين أن قدرتها على التراجع إلى الخلف باتت مسألة صعبة للغاية، في حين تجد القوى الإقليمية نفسها أقل قدرة على المناورة، خصوصاً تركيا التي تحولت تلقائياً إلى رأس حربة في إستراتيجية «الناتو» لمواجهة سياسات بوتين، خصوصاً بعد التدخل الروسي في المنطقة العربية.

وبتعدد الفاعلين واتساع مساحة الصراع الإقليمي ليشمل القارة الأوروبية، فإن المتغيرات السريعة كانت السمة البارزة التي أثرت على قوة التحالفات وديمومتها، وكان على رأس هذه التحولات:

أولاً: أزمة المهاجرين إلى القارة الأوروبية التي نقلت الأزمة السورية وتداعياتها الخطرة إلى القارة وتولد عنها أزمات داخل دول الاتحاد الأوروبي بشكل هدد بتقويض سياسات الاتحاد بالاندماج والانفتاح الاقتصادي، وهدد مستقبله ومثل اختباراً قوياً للقيم الأوروبية الداعية إلى احترام حقوق الإنسان.

ثانياً: التدخل الروسي في سوريا والذي مثل اختراقاً مهماً في الساحة الإقليمية كان له تداعيات على التحالفات المتشكلة في الإقليم وعلى رأسها التحالف الإيراني السوري والتحالف السعودي الخليجي.

ثالثاً: إسقاط الطائرة الروسية في أجواء سيناء؛ الأمر الذي أعاد ملف الإرهاب إلى الواجهة باعتباره العدو والمبرر للتدخل الروسي في المنطقة ليعطي الشرعية للتدخل الروسي.

رابعاً: تفجيرات باريس: إذ تداعت أزمة اللاجئين وتفاعلت بقوة أكبر عقب تفجيرات باريس، كما دفعت فرنسا إلى البحث عن حلفاء لمواجهة التحدي الذي مثلته «داعش» لأمن فرنسا وأمن القارة الأوروبية، ما أعطى هامشاً جديداً للمناورة لروسيا في أعقاب التدخل في سوريا؛ وهو ما جعل متغير الإرهاب الدولي يحتل مساحة بارزة في التوظيف السياسي سواء في التصارع داخل سوريا أو أوروبا وأفريقيا.

خامساً: إسقاط الطائرة الروسية في الأجواء التركية بشكل أدى إلى تفعيل دور حلف الناتو وتوسع دائرة الاشتباك لتشمل دول القارة الأوروبية.

سادساً: اندلاع الانتفاضة الفلسطينية: ازدادت وطأت التطورات الديناميكية في المنطقة مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، فالتطور المتواصل للانتفاضة الفلسطينية التي ستفرض حقائق على الأرض لها طابع جغرافي وديمجرافي وثقافي لا يقل حساسية عما يحدث في الإقليم؛ الأمر الذي وضع الولايات المتحدة أمام تحديات جديدة لا تقل خطورة عن تعقيدات المشهد الذي تواجهه روسيا في أوروبا والقوقاز، تحولات مهمة في موازين القوة وتحدٍّ كبير في مساحة صغيرة نسبياً ستواجه الإدارة الجديدة بعيد الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة لتحسم خياراتها تجاه المنطقة.

المتغريات الديناميكية امتازت بمجموعة من السمات جعلت إمكانية استقرار التحالفات وتطورها مسألة غاية في التعقيد والتشابك وأبرز هذه السمات:

١ - السرعة؛ امتازت المتغيرات بسرعة تطورها وتطور تفاعلاتها في فترة زمينة ضيقة لم تتجاوز الأشهر الأربعة.

٢ - سرعة التمدد؛ إذ اتسعت دائرة الاشتباك لتشمل آسيا الوسطى ووسط أوروبا وأفريقيا في آن واحد.

٣ - تعدد الفاعلين سواء من القوى الدولية أو الإقليمية أو الكيانات السياسية دون الدولة.

٤ - التذبذب؛ إذ ترافق مع هذه المتغيرات سرعة تبدل التحالفات من تشكيل وإعادة تشكيل توسيعاً أو انسحاباً.

ونجم عن هذه المتغيرات بسماتها الاستثنائية حالة من الرخاوة الجيوسياسية والسيولة في المنطقة بشكل جعل التحالفات متداخلة غير مستقرة وتجاذبها المتغيرات والقوى الدولية وعلى رأسها الوليات المتحدة الأمريكية وروسيا.

أولاً: الرخاوة الجيوسياسية:

حالة جيبولتيكية رخوة وغير متماسكة تشكلت نتيجة قوة وسرعة هذه المتغيرات وتذبذبها الحاد وزادها هشاشة التدخل الروسي، ففي الوقت الذي تزحف فيه الطائرات الروسية باتجاه الرقة وتقترب من مناطق النفوذ الكردية والأراضي العراقية والتركية حتى القبرصية، فإن عقدة العلاقة التركية الكردية تقف عائقاً أمام واشنطن لتطوير سياساتها تجاه تركيا، وفي الوقت الذي مثلت فيه هجمات باريس فرصة لإحداث اختراق في التحالف التقليدي الأمريكي الأوروبي، فإن روسيا على وشك إحداث اختراق في الساحة الأوروبية في ظل العجز الأمريكي والتراشق الداخلي حول إستراتيجية الرئيس الأمريكي باراك أوباما، والمترافق مع الهستيريا والارتباك الأوروبي في أعقاب هجمات باريس.

مثلت هذه المتغيرات تحدياً وفرصة لكل للقوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الصراع، وأدى تنازع الإرادات السياسية إلى إعادة تشكيل التحالفات على وقع هذه المتغيرات إلا أن السمة البارزة لها كانت عدم الاستقرار وسرعة التغير، فمن الناحية الزمنية برزت هذه المتغيرات في ظرف زمني لا يتجاوز الأربعة اشهر، الأمر الذي سعت الولايات المتحدة إلى احتوائه وتوظيفه من خلال تفعيل حلف «الناتو» لمواجهة التهديدات الروسية لتركيا عقب إسقاط الطائرة الروسية الحربية من قبل الطائرات التركية، فالاعتماد على التحالفات الفرعية باتت مراهنة خطرة إلا أن تفعيل «الناتو» ومحاولة توسيعه يمثل معضلة جديدة تدفع روسيا نحو مزيد من ردود الفعل، رغم القيود المتعلقة بالإمكانات والموارد التي تعاني منها، فصناعة روسيا لقرارها السياسي لا يعتمد بالمطلق على الموارد، وإنما على رؤية القيادة الروسية التي تتركز بشخص الرئيس فلاديمير

بوتين، الذي يرفض إلى الآن القبول بمعادلة التورط الروسي في سوريا من خلال توسيع دائرة الاشتباك ليعود إلى قواعد الحرب الباردة القائمة على المعادلة الصفرية.

ثانياً: أثر التدخل الروسي على المحاور والتحالفات:

للتدخل الروسي تداعيات مباشرة على التحالفات الداخلية في سوريا والواقع الميداني، كما أن له تداعيات على التحالفات الإقليمية والدولية؛ وهو ما سنناقشه في المحاور التالية:

أ- التدخل الروسي والواقع الميداني في سوريا:

تقدم القوات التابعة للنظام السوري في مطار كويرس شرق حلب على حساب «تنظيم الدولة» مفاجأة لا تقل أهمية عن تقدم «تنظيم الدولة» في ريف حمص قبل ذلك بأسابيع، في حين لم تحرز قوات النظام أي تقدم أو نجاح يذكر في إدلب وريف اللاذقية وسهل الغاب وريف حماة ودرعا، علماً بأنها الجبهات الأسخن في الصراع الدائر في سوريا، أمر يعطي دلالات سياسية لتقدم النظام لرسم خارطة سياسية جديدة مرتبطة بمؤتمر فيينا أكثر منها دلالات ميدانية فاعلة ومؤثرة.

يعزز هذه القراءة محاولة إنتاج تشكيلات جديدة تحت عناوين مكافحة الإرهاب كالجيش السوري الجديد، وقوات سوريا الديمقراطية بائتلاف يتكون من قوى كردية على رأسها وحدات حماية الشعب الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي وغيرها من مكونات بدعم أمريكي، يقابلها جهود روسية لإيجاد تحالفات جديدة وتشكيلات عسكرية عبر وعود بدعم الأكراد وفصائل من الجيش الحر، التشكيلات تواجه معارضة تركية في مقابل مباركة أمريكية وحماسة روسية.

حالة الانكباب الروسي لإعادة بناء المشهد الميداني امتدت إلى تسرب أنباء عن محاولات لدمج قوات الدفاع الوطني السورية مع وحدات الجيش السوري، بشكل يضعف تأثير إيران ميدانياً، أمر يقابل بدوره بممانعة إيرانية بحسب بعض المراقبين.

تمتد هذه التحركات والتفاعلات إلى سنجار في العراق، اذ تعطلت العمليات العسكرية

التي كان من المفترض أن تنطلق بالتعاون مع قوات البيشمركة، بسبب تواجد قوات لحزب العمال الكردستاني ورفض تركيا لأي دور للحزب في المعركة المقبلة، توجه دعمه رئيس حكومة كردستان نيجيرفان البارزاني أثناء زيارته تركيا بعيد الانتخابات البرلمانية.

الخارطة الميدانية تسير بالتوازي مع محاولات رسم معالم المشهد السياسي قبيل مؤتمر فيينا، ويترافق مع ممانعة إقليمية، وشكوك متبادلة بين القوى الدولية وعلى رأسها أمريكا وروسيا حول تركيبة القوى الميدانية والسياسية، تبرز هذه المعضلة من خلال إعلان داود أوغلو عن وجود توافق لإنشاء منطقة عازلة في سوريا، في مقابل نفي أمريكي، ما يعني أن التجاذبات الإقليمية ما زالت في ذروتها، وأن المشهد لم يحسم بعد في ميدان السياسة أو الحرب.

تجاذبات ترسم معالمها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وتجد انعكاساً لها في سلوك القوى الإقليمية والمحلية المتصارعة، ولعل أبرزها تقدم النظام السوري في مطار كويرس بحثاً عن دور سياسي شمال سوريا، وفي محاولة للاقتراب من التحالفات الآخذة في التشكل شرق البلاد.

المعارك في سوريا تدور الآن على خلفية الترتيبات السياسية لا على ضرورات الوقائع الميدانية والتهديدات المباشرة، التي كان آخرها استهداف معقل النظام في اللاذقية ودمشق بالصواريخ، أمر سيكون له تداعيات أمنية وعسكرية قد تزيد من ضعف النظام السوري وانتشار قواته على مساحة أوسع من قدراته الفعلية.

ب - المحاور السياسية والتدخل الروسي:

لم تحسم مسألة التحالفات والمحاور الإقليمية في الأزمة السورية، بل بقيت سائلة وغير مستقرة، إلا أن هناك محاور أساسية تحمل معالم التحالف فيما يتعلق بالازمة السورية.

- المحور السعودي القطري التركي.
- المحور الإيراني السوري العراقي.

يقابل هذه المحاور تقاطعات تعبر عن مصالح متعارضة في ومتشابكة تجتمع في هدف وتفترق في الآخر.

- المحور السعودي الإمارتي الخليجي في اليمن.
- المحور الإيراني الحوثي السوري.
- المحور الكردي التركي العربي - الأمريكي.
- المحور الكردي السوري الإيراني - الروسي.
- المحور الإماراتي المصري في ليبيا.
- المحور القطري التركي في ليبيا.
- المحور التركي القطري في مصر وسوريا.
- المحور السعودي الإماراتي في مصر.

هذه السمة الأبرز في سيولة المحاور تناقضاتها العربية، فالتصارع العربي العربي في ذروته؛ ما يجعل من الصراعات أكثر تداخلاً وأكثر سيولة احتمالات انتقال الدول من محور إلى آخر بسهولة ويسر بشكل فتح الباب لروسيا وأمريكا لمحاولة إعادة الاستقطاب القوى وتشكيل مزيد من المحاور.

إلا أن التركيز سينصب على فهم المحاور الأساسية، وذلك من خلال معالجتها في ضوء التدخل الروسي:

١ - محور طهران موسكو:

خرجت الخلافات إلى العلن بين موسكو وطهران لتتنقل المسألة من مرحلة التحليل والشائعات والتسريبات إلى مرحلة الحقائق والمعلومات، فمصير الأسد والموقف الروسي من حزب الله برزت كنقاط خلاف أساسية بين البلدين، في محاضرة القائد العام للحرس الثوري اللواء محمد جعفري في جامعة طهران، إشارات اللواء جعفري إلى عدم تمسك موسكو بالأسد لم تكن أمراً جديداً، إلا أن الجديد هو الموقف من حزب الله، إذ تخطت موسكو عتبة مصير الأسد إلى مستقبل سلاح حزب الله؛ ما يعطي الانطباع

بأن موسكو ترغب في إضافة ورقة جديدة تساوم عليها في صراعها الإقليمي والدولي.

ورقة الأسد لم تعد كافية من وجهة نظر موسكو، خصوصاً وأن الأسد يواجه صعوبات في الاحتفاظ بموقعه كزعيم سياسي وعسكري، إذ فقد بريقه كورقة قوية للمساومة نتيجة عجز قواته عن تحقيق أي إنجاز عسكري بعد التدخل الروسي، يقابله حاجة موسكو الملحة إلى شخصية جديدة تستطيع من خلالها ممارسة المزيد من المناورات السياسية، ليبرز اسم اللواء علي مملوك كمرشح محتمل في المرحلة المقبلة، أمر سيحد من نفوذ طهران في سوريا ويجعلها مرهونة أكثر للسياسة والمصالح الروسية.

الأخطر من ذلك تحويل حزب الله إلى ورقة بيد روسيا، ووضع سلاحه على طاولة المفاوضات تزيد الأمور تعقيداً، فطهران التي دفعت الغالي والنفيس مع حليفها حزب الله للحفاظ على نظام الاسد وإبقائه لاعباً سياسياً وأمنياً لتحسين موقعها الإقليمي وقدراتها التفاوضية، تحولت إلى جانب حليفها فاعلين سياسيين وعسكريين إقليمين إلى مجرد جنود وقرابين في المعركة في أعقاب التدخل الروسي، مع احتمالات كبيرة لتدهور مكانة طهران وحزب الله إلى ما هو أسوأ من ذلك، بتحولها مع حليفها إلى ورقة بيد روسيا يتم استثمارها للتفاوض مع الولايات المتحدة والقوى الإقليمية المنافسة لطهران، كابوس بحد ذاته سيهدد العلاقة الإيرانية الروسية خصوصاً إذا نجحت روسيا باستبدال الأسد باللواء علي مملوك.

موسكو سارعت بعد تصريحات جعفري إلى إنكار أي تغير في سياستها تجاه الأسد، وهي رسالة طمأنة لطهران وفي ذات الوقت محاولة لنزع فتيل أزمة من الممكن أن تهز جهودها في سوريا، التصريحات والتصريحات المضادة تشير إلى أن التدخل الروسي دخل مرحلة جديدة بعد مرور أكثر من شهر عليه؛ ما يعني أن الأطراف الإقليمية والدولية تعيد النظر في أوراقها وتحالفاتها، ومن المؤكد أن فوز حزب العدالة والتنمية في تركيا سيزيد الأمور تعقيداً والتحالفات هشاشة.

زيارة بوتين لطهران واللقاءات التي عقدها على هامش قمة الدول المصدرة للنفط مثلت جزءاً من المحاولات الروسية لتدارك الحالة الجيوبولتيكية الرخوة والمتدهورة، إذ

كان من المتوقع أن تؤدي زيارته لمعالجة الشكوك والمخاوف الإيرانية المتصاعدة بعيد التدخل الروسي في سوريا، والذي حولها إلى اللاعب الرئيس في الملف السوري على حساب طهران، فالقادة العسكريون الإيرانيون لم يخفوا انزعاجهم من إطلاق الصواريخ المجنحة من بحر قزوين منتهكاً سيادتهم باتجاه سوريا، ولم يخفوا قلقهم من محاولة روسيا إعادة تشكيل جيش النظام السوري بما ينسجم وتوجهاتهم ومصالحهم المستقبلية.

الشكوك الإيرانية لا تنفي حاجة طهران لروسيا لتعزيز قدراتها الدفاعية بالحصول على منظومة «إس ٣٠٠» أو أصناف من التكنولوجيا العسكرية، فضلاً عن توسيع التجارة التي بلغت العام الماضي ملياراً ونصف المليار مع طموحات بأن تبلغ ٣٧ ملياراً خلال السنوات القادمة، وعروض روسية سخية بتوسيع مفاعل بوشهر وتطويره لتعزز بذلك من مكانتها الاقتصادية ونفوذها وقرض بقيمة خمسة مليارات دولار تقدمه موسكو لطهران، ويعزز مكانة روسيا بالنسبة لإيران نفوذ موسكو في وسط آسيا التي تستورد منه إيران احتياجاتها من الغاز لتعادل بذلك صادراتها إلى تركيا، فتفوقها على الأتراك لا ينفي اعتمادها على دول كتركمانستان وأذربيجان للحصول على الغاز.

في مقابل حاجة طهران لموسكو فإن حاجة موسكو لطهران لا تقل أهمية لتعزيز نفوذها في آسيا الوسطى بما فيها أفغانستان، ومحاصرة النفوذ التركي إلى جانب توسيع نفوذها في العالم العربي والعراق، فالبرلمان العراقي ممثل بلجنة الدفاع أكد في وثيقة نشرها مؤخراً الدعوة للاستعانة بموسكو لمحاربة «تنظيم الدولة»، فموسكو باتت تبحث عن كل الثغرات الممكنة لتعزيز نفوذها في المنطقة، فالصراع في سوريا والارتكاز على الأسد و«داعش» بات الثغرة الأوسع التي استخدمها الروس للتدخل في سوريا ولعروض التعاون السخية مع باريس بعد الهجمات الإرهابية العنيفة التي تعرضت لها، إلا أنها في ذات الوقت تمثل فرصة مثالية للوصول إلى حلول توافقية في ظل حالة انعدام اليقين والرخاوة في الواقع الجيوبوليتيكي الناشئ عن تفكك العراق وسوريا بشكل أساسي، ما يبقي إيران في حالة قلق وانعدام ثقة بالحليف الروسي المأزوم بفعل التدخل العسكري الاستعراضي.

٢ - المحور الأمريكي العربي التركي:

الولايات المتحدة بدورها تفقد نفوذها وهيمنتها التي احتفظت بها طوال السبعين عاماً الماضية؛ ما يزيد من حالة اللايقين في المنطقة، وتعقد المشهد الجيوبوليتيكي، فعلى الرغم من تدخل لندن الطارئ لمحاولة استدراك المشهد المتدهور بعرض قواعدها العسكرية في قبرص على باريس لقصف «تنظيم الدولة»، فإن فوبيا الإسلام واليمين الأوروبي والهستيريا التي تعاني منها القارة الأوروبية أصبحت العنوان الذي يوجه السياسة الأوروبية المرتبكة، ورغم إعلان باريس عن عدم وجود تعاون مع موسكو، فإن موسكو ما زالت تعزز قدراتها العسكرية في شرق المتوسط بشكل لافت وصل إلى حد إعلانها عن نوايا لإنشاء قواعد عسكرية وبحرية في قبرص اليونانية؛ بحجة حمايتها من «داعش»، وعلى الرغم من دعم واشنطن لجهود أنقرة لتأسيس منطقة عازلة بين جرابلس وإعزاز فإن النتيجة النهائية أن أمريكا تقف متفرجة على حلفائها وتتحرك باستحياء للرد على الاستعراض الروسي شرق المتوسط، فعينها ما زالت على الصين لا على المنطقة العربية ومستنقعها الكبير.

الأمر الذي دفع أمريكا إلى محاولة استعادة ثقة الحلفاء من خلال تفعيل حلف «الناتو» واحتواء تداعيات إسقاط الطائرة الروسية من قبل الطائرات الحربية التركية لتدخل المنطقة في مزيد من العسكرة ومحاولات الاحتواء للتدخل الروسي في سوريا واحتواء ردود فعل حلفائها من العرب والأتراك المستائين من بطء التحرك الأمريكي وعدم فعاليته.

ففي ظل هذه التحولات المهمة، فإن اللامبالاة الأمريكية كفيلة بأن تدفع نحو المسارعة لتشكيل تحالفات وتكتلات جديدة لمواجهة الخلل الواضح في موازين القوة، فالانتظار والترقب يعني خسارة صافية لكل من تركيا والسعودية، فالمقاومة والممانعة الخجولة التي تبديها واشنطن للنفوذ الروسي في المنطقة العربية وأوروبا لم تعد مقنعة للحلفاء العرب والأتراك، فالثقة الأمريكية المفرطة بقدراتها العسكرية وتفوقها الاقتصادي لم تعد كافية لوقف تدهور مكانتها في المنطقة أو التمرد على إرادتها، فأمريكا الغائبة الحاضرة عن

الإقليم لم تمنع تركيا من مواجهة اختراقات الطيران الروسي لأجوائها غير مرة كان آخرها إسقاط طائرة السوخوي ٢٤، أو الإعلانات الاستفزازية عن إنشاء قواعد روسية في قبرص اليونانية، فأمريكا الغائبة الحاضرة لا تساعد على رسم معالم سياسية قادرة على التكيف مع المتغيرات الخطيرة والحالة الجيوبوليتيكية السائبة التي صنعتها موسكو مؤخراً محولة الإقليم إلى مستنقع كبير يهدد بغرق الجميع، وهو ما تسعى أمريكا لتجنبه رغم مقدراتها الهائلة، فهل تدرك روسيا بمقدراتها المتواضعة بأنها الخاسر الأكبر في لعبة الجيوبوليتيك الجديدة، خصوصاً وأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى توظيف التدخل الروسي بما يخدم إستراتيجيتها الكبرى في احتواء روسيا وإضعافها اقتصادياً وسياسياً؟

ثالثاً: إسقاط الطائرة الروسية وآلية صنع القرار:

اجتمع الرئيس فلاديمير بوتين بأعضاء مجلس الأمن القومي الروسي الجمعة، خطوة متأخرة سبقها ردود انفعالية من الرئيس الروسي بقوله: إن «إسقاط الطائرة الروسية طعنة في الظهر»، ليقطع الطريق أمام وزير خارجيته لافروف الذي سارع بعد إطلاق بوتين لتصريحاته إلى الإعلان عن إلغاء زيارته لأنقرة، فصناعة القرار الروسي خضعت للمزاج الفردي للرئيس بوتين، دون تقديم أي حسابات سياسية واقتصادية مسبقة لخطوات التصعيد وتداعياتها.

اجتماع بوتين مع مجلس الأمن القومي لم يساعد كثيراً في رسم معالم الرد الروسي على إسقاط الطائرة، والتي أخذت طابعاً استعراضياً وتصعيدياً مس حتى الجوانب الاقتصادية، فروسيا تسير في حقل ألغام على الصعيد الإقليمي والعالمي، واقتصادها في تراجع مستمر وشعورها بالعزلة يتفاقم يوماً بعد يوم، فحجم الاستجابة الدولية لردود فعلها لم يرتق إلى مستوى طموح موسكو؛ خصوصاً بعد لقاء بوتين بالرئيس الفرنسي أولاند، إذ لم تفض المحادثات إلى تشكيل تحالف جديد على المستوى الدولي أو الإقليمي يخرج روسيا من عزلتها، كما لم يفض التصعيد إلى عقد صفقات جديدة مع

الولايات المتحدة بخصوص أوكرانيا وبولندا، ولعل ذلك سبب دفع بوتين أخيراً لإشراك القادة السياسيين والعسكرين لتدارس الأزمة وتحمل المسؤولية، فردود الفعل الانفعالية الروسية لم تفض إلى شيء.

الاهـم من ذلـك أن موسكو رغـم الضجيج الإعلامي لم تنجح بإعادة إنتاج أزمة الصواريخ الكوبية، والتي أفضت إلى سحب روسيا لصواريخها البالستية من كوبا مقابل سحب أمريكا لصواريخها النووية المنصوبة على الأراضي التركية عام ١٩٦٠م، فبوتين ليس خورشوف، وصفقة مماثلة تبدو مستحيلة، فأمريكا لا تفكر مطلقاً بسحب منظومة الـدرع الصاروخي التي نشرها «الناتو» وأمريكا في أوروبـا الشرقة وبولندا تحديداً، والفارق كبير بين أزمة الصواريخ الكوبية وأزمة الطائرة الروسية.

الخطوات التقليدية التي اتبعتها روسيا بإرسـال الطراد موسكو ومنظومة «إس ٤٠٠»، صنفت باعتبارها رداً تقليدياً موجهاً بشكل أساسي لتركيا، مستبعداً الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وغيرها من قوى التحالف الدولي من دائرة الاستهداف، لتبقى الخطوة الروسية محدودة التأثير والفاعلية، فهي خطوة غير مدروسة وانفعالية لم يستشر فيها أحد من القادة الروس على الأرجح.

فرغ الخطوة الروسية من مضمونها العسكري؛ شخصنة الأزمة مع الرئيس التركي أردوغان، كما فرغها من مضمونها السياسي رفض القوى الغربية التعاون مع موسكو أو تشكيل تحالف دولي جديد لمكافحة الإرهاب يخرج روسيا من عزلتها؛ فالتصعيد اللفظي والدبلوماسي والاقتصادي ضد تركيا لم ينجح في جذب اهتمام «الناتو» أو الولايات المتحدة لعقد صفقات جديدة في أوكرانيا ليسجل فشلاً آخر للسياسة الروسية كما لم ينجح في إرهاب تركيا.

هاجس أوراسيا مازال يتحكم في العقل الإستراتيجي الروسي، ومحاولة عقد صفقات على حساب المنطقة لصالح روسيا في أوكرانيا وبولندا ولاتافيا وإستونيا ومولدافيا ولتوانيا مازالت تفتح شهية الروس، شهية لم تكتمل نتيجة التجاهل الأمريكي، في المقابل فإن الساحة السورية تتحول شيئاً فشيئاً إلى أرض جديدة تستنزف فيها روسيا وتكسب

فيه مزيداً من الأعداء وتتكبد مزيداً من الخسائر.

أزمة روسيا لا تتوقف عند حدود أوراسيا، فتراجع أسعار النفط، وتراجع مستوى النمو لدى العملاق الصيني والهندي انعكس على صادرات روسيا النفطية للبلدين مضيفاً أعباء جديدة للاقتصاد الروسي ومهدداً المشاريع المشتركة الطموحة مع البلدين، الأمر الذي لا تستطيع روسيا معالجته بنشر مزيد من القوات العسكرية أو استعراض قوتها النووية، وتفاقم أزمتها العزلة السياسية التي تعاني منها والتي لم تشهد لها مثيلاً منذ الحرب الباردة، فبولندا وإستونيا ولاتفيا ومولدافيا وأوكرانيا ترى في روسيا تهديداً لسيادتها ووجودها ما دفع هذه الدول إلى البحث عن بدائل للنفط والغاز الروسي.

الدول المستقلة حديثاً في أوروبا الشرقية وبحر البلطيق لم تخف تعاطفها مع تركيا فور إسقاط الطائرة العسكرية الروسية، إذ أعلنت أوكرانيا مباشرة إغلاق أجوائها أمام الطائرات الروسية، وأوقفت استيرادها للغاز الروسي بشكل كامل، فالخطوة الروسية تجاه تركيا عززت المخاوف لدى دول البلطيق وأوروبا الشرقية، كما أن تجاوز القنوات الدبلوماسية وفر البيئة المناسبة لزيادة عزلة روسيا، وفاقم الأزمة إمكانية قطع العلاقة الاقتصادية التركية الروسية لتتحول روسيا إلى منتج بدون زبائن.

روسيا تعاقب نفسها من خلال ردود فعلها الانفعالية، وصناعة القرار فيها تعاني من حالة عصابية تزيدها غرقاً في الأزمات وتكسبها المزيد من الأعداء، وتدفع المزيد من الدول والشعوب إلى النفور من سياستها؛ سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية والعسكرية، ويعزز هذا التوجه أن الاستفزازات الروسية ليست أمراً جديداً، إذ سبقها استفزازات مماثلة لبريطانيا عندما اقتربت القاذفات الإستراتيجية والغواصات الروسية مياهها وأجواءها، ذات السلوك تكرر مع كندا وفنلندا لدرجة أن وزير الدفاع الفنلندي أصدر أوامره في وقت سابق من هذا الشهر بإغراق أي غواصة روسية تدخل المياه الإقليمية الفنلندية.

أزمة روسيا ليست مع تركيا؛ هي أزمة مركبة، بدءاً من نظام الحكم الفردي والبنية الاقتصادية الهشة، وليس أخيراً فشلها في بناء علاقات إيجابية مع العديد من دول

أوروبا الشرقية، وأخيراً وليس آخراً المأزق السوري الذي لم يعد يملك أفقاً حقيقياً للحل في المدى القصير، ما يعني مزيداً من الاستنزاف والتورط الروسي ومزيداً من الساحات التي تغرق فيها روسيا، والسؤال المطروح: إلى أي مدى ستذهب روسيا؟ وإلى أي حد ستنعكس أزمتها على وحدة القيادة الروسية وعلى الشعب الروسي المنهك؟

تأثير التدخل الروسي في سوريا على الأوضاع الداخلية والاقتصادية والتنموية

د. أحمد رمضان

رئيس مركز لندن لإستراتيجيات الإعلام

سأتناول موضوع تأثيرات الغزو الرُّوسي على البيئة في سوريا، ديموجرافيًّا، وعسكريًّا بدرجةٍ رئيسةٍ، الغزو الرُّوسي في سوريا بدأ فعليًّا في ٣٠ سبتمبر، ولكنَّهم بدؤوا قبل ذلك الدُّخول عبر مرحلتين، المرحلة الأولى: كانت هناك قوَّةٌ محدودةٌ تتشكَّل من حوالي ٤٠ إلى ٤٥ طائرةً، وحوالي ٨٠ دبَّابةً، وقرابة ٢٠٠ جنديٍّ، ونُقلوا في عمليَّاتٍ عسكريَّةٍ خاصَّةٍ من روسيا إلى داخل سوريا، مرورًا بإيران والعراق.

هذه المرحلة الأولى استهدفت السَّيطرة على منطقة السَّاحل وصولًا إلى حوافِّ ريف حمص وريف حماة، تمَّ الاستيلاء على عددٍ من المعسكرات والمطارات العسكريَّة، ومطار اللَّاذقيَّة المدني أيضًا، وأُغلق لحساب القوَّات الرُّوسيَّة، ما يميِّز هذه المرحلة الأولى أنَّ الرُّوس تعمَّدوا عمليَّة تنظيفٍ للميدان، وتهجير سكَّانٍ من المنطقة، من أسباب عمليَّة التَّهجير أنَّ المنطقة جبليَّةٌ وعرةٌ، وإمكانيَّة السَّيطرة عليها فيها صعوبةٌ.

المرحلة الثَّانية: أدخل الرُّوس منظوماتٍ حديثةٍ جدًّا من السَّلاح، وبدأت عمليَّة التَّوسُّع في الميدان بمعنى الانتشار، من أهمِّ وقائع الحملة العسكريَّة الرُّوسيَّة، عندما تدخَّل الرُّوس حاولوا ترويج فكرةٍ لدى الدُّول العربيَّة ودول المنطقة والإقليم بشكلٍ عامٍّ؛ أنَّ تدخُّلهم للحدِّ من نفوذ إيران، وذلك لامتصاص أيِّ ردَّة فعلٍ من قبل الدُّول العربيَّة وبعض الدُّول الأخرى، شكَّل ارتياحًا في الأمن السُّوري خاصَّةً للعلويِّين في سوريا، حاولوا أَنْ يبنوا علاقاتٍ إيجابيَّةٍ مع السُّكان.

الفاعليَّة الرُّوسيَّة نجحت في إحداث مجموعةٍ من الشَّركات في المنطقة، كان هناك

تمدُّدٌ من القوَّة الرُّوسيَّة، ورغم أنَّهم أعلنوا عن هدفين في البداية، وقالوا: نحن سنضرب تنظيم الدَّولة ولن نخوض عمليَّةً برِّيَّةً، واقع الحال أنَّ تنظيم الدَّولة حظي تقريبًا بـ ٦٪ من العمليَّات، وحتَّى الـ ٦٪ التي حصلت ضرباتٌ لأهدافٍ مدنيَّةٍ في مواقع يسيطر عليها تنظيم الدَّولة، الـ٩٤ ٪ كانت أهدافًا مدنيَّةً سوريَّةً.

المسألة الثَّانية هي التَّدخُّل البريُّ: أنَّهم لن يقوموا بعملياتٍ بريَّةٍ، لكن كانت القوَّات ونوعيَّة الأسلحة أنَّهم يُحضِّرون لعمليَّةٍ بريَّةٍ تُستخدَم فيها القوَّات الخاصَّة.

الأهداف: استخدم الرُّوس بما يُسمَّى القوَّة المباغتة، أتبعوها بقوَّة الانتشار، والضَّغط على الجانب الإيراني دفع مجموعاتٍ كبيرةٍ من السُّوريِّين للهجرة من مناطق السَّاحل إلي العمق السُّوري أو تركيا؛ لتنظيف تلك المنطقة من الكتل الدِّيموغرافيَّة المتواجدة فيها.

الآن المشهد هو مشهدٌ ديناميكيٌّ متغيِّرٌ مثيرٌ للقلق، خاصةً بعد التَّصعيد التُّركي والرُّوسي، الأزمة الآن في سوريا تحوَّلت من نزاعٍ محليٍّ إلى نزاعٍ إقليميٍّ، الملاحظة الآن أنَّ دورَ واشطن هو التَّنسيق العسكريُّ، أوَّل ملاحظةٍ نجد أنَّ الجيش السُّوري الحرَّ استطاع أَنْ يمتصَّ عمليَّة القصف الأولى من جانب الرُّوس، القوَّات الإيرانيَّة بتصنيفاتها فَقَدَت الزَّخم الموجود عندها بسبب حجم الخسائر الكبير، على مستوى السِّياسة التُّركيَّة لا تبدوا السِّياسة التُّركيَّة الآن بالنِّسبة للوضع السُّوري واضحةً أو محدَّدة الخيارات.

خيارات واشطن هي إبقاء العمليَّة السِّياسيَّة قائمةٌ، والتَّواصل مع روسيا، وعدم قطع العلاقة معها، ومراعاة الأطراف كلِّها، والسَّبب الجوهري هو كالآتي: أنَّ روسيا لديها أهدافٌ، وذرائع الولايات المتَّحدة تريد أَنْ تتعامل مع الذَّرائع الرُّوسيَّة وتسقطها ولا تريد أَنْ تستجب للأهداف.

النُّقطة الأخرى: موضوع تنظيم الدَّولة، استفاد الغزو الرُّوسي خلال الفترة السَّابقة، ومتوقَّعٌ الآن أَنْ يكون هناك ضغطٌ أمنيٌّ متسارعٌ ضدَّ «تنظيم الدَّولة»؛ لتحجيمه وليس لإنهائه.

د. خيري عمر:

بخصوص الخريطة الدُّوليَّة وكيف تتشكَّل؟ هذه نقطةٌ مهمَّةٌ في بداية تأسيس التَّفكير، أيُّ مشكلةٍ إقليميَّة أو دوليَّةٍ – كما تداخل الدُّكتور «أحمد رمضان» – في الخريطة التي تتشكَّل جرَّاء التَّدخُّل الرُّوسي داخل سوريا وتفاصيله، أعتقد أنَّ هذا مدخلٌ مهمٌّ لنقاش بعض المسائل الأساسيَّة، وعندما ركَّز الدُّكتور «حازم» على مسألة الأرقام ودلالتها في قوَّة الدَّولة، وأشار أنَّ هذه الأرقام لم تلبِّي السِّياسة الخارجيَّة، فإنَّها قد تفقد قيمتها.

على سبيل المثال: النَّفقات الدِّفاعيَّة في الدُّول هي إنتاج تفكيرٍ سياسيٍّ، وبالتَّالي المهمُّ في هذه المرحلة ليس التَّركيز على التَّكاليف، ولكن أيضًا كيف تمَّ تقييم هذه الأمور؛ لأنَّ تحليل السِّياسات الدِّفاعيَّة بالذَّات هي نقطةٌ في السِّياسة الخارجيَّة في كلِّ دولةٍ.

فعاليَّة الدَّولة تتوقَّف على قدرتها السِّياسيَّة، الرُّوس عندهم نقصٌ في مسألتين: التَّرويج للسِّياسة الخارجيَّة، وبناء التَّحالفات في اللَّحظات الأخيرة من الصِّراع.

طريقة النَّظر للتَّدخُّل الرُّوسي، هناك معايران: الأوَّل: يتعلَّق في المدخل الجيولوليتيكس أو الجغرافيا السِّياسيَّة، هذه النَّظريَّة تَعتبر أنَّ منطقة الأناضول تُعتبَر هي مركزٌ إستراتيجيٌّ.

النَّتيجة الثَّانية: أنَّ وضع تركيا سوف يفرض عليها إمَّا تقوية علاقتها بالاتِّحاد الأوروبي وحلف «النَّاتو»، أو تحاول تطوير مشروعٍ في إطار الدَّولة.

هذه الأزمة هل تستطيع أَنْ تُغيِّر الخريطة الجغرافيَّة في المنطقة؟ أعتقد أنَّ السِّياسات الغربيَّة والأطلسيَّة سوف تحُدُّ من انتشار روسيا خلف سوريا.

المداخلات والتعقيبات

د. عبدالرَّحمن التَّمامي:

الأستاذ «حازم» نؤكِّد ما طرح أَنْ يكون هناك دورٌ للمراكز والدِّراسات الإستراتيجيَّة العربيَّة والإسلاميَّة في صيغةٍ منهجيَّةٍ كما أشرت، كثرة الطَّرح قد تؤدِّي إلى نتيجةٍ، وأعتقد أَنَّ كثرة الإنتاج الفكري سيكون له نتيجة، ويصل بإذن الله.

الدُّكتور «أحمد رمضان» أيضًا تكلَّم عن الفصائل السِّياسيَّة، وأنا أعتقد أنَّ تثقيف من هم بحاجةٍ إلى التَّثقيف السِّياسي مهمٌّ جدًّا، فبعض فصائل المعارضة ليس لديها بعدٌ لفقه المقاصد، وإشاعة روح الوحدة، وأشار إلى: لماذا التَّدخُّل الرُّوسي؟ أعتقد أنَّ سوريا تمثِّل رمزيَّةً مهمَّةً للمسلمين، عاصمة الحضارات، هي قريبةٌ من المسجد الأقصى.

تاريخ الموقف الرُّوسي: سوريا - كما تعرفون - كانت من موانئ الاتِّحاد السُّوفيتي، والجيش السُّوري هويَّته سوفييتيَّةٌ ثمَّ سوريَّةٌ، بعد ذلك الأمن السُّوري أيضًا ثقافته سوفيتيَّةٌ.

بعد الثَّورة كان هناك دعمٌ سياسيٌّ، حيث وقفت روسيا مع النِّظام، هناك دعمٌ عسكريٌّ، هناك استعصاءٌ في الموقف، حاولت بعض الدُّول الإقليميَّة خاصَّةً السُّعوديَّة أَنْ تُحيِّد الموقف الرُّوسي بشأن القضيَّة السُّوريَّة، ولكن باءت جهودها بالفشل.

التَّدخُّل العسكري، وتدفق السِّلاح، ووجود الخبراء والقادة العسكريِّين، طائراتٌ جويَّةٌ مكثَّفةٌ، والرُّوس أشدُّ شراسةً من الأمريكان، وهناك تقارير عن حشودٍ بريَّةٍ.

أسباب التَّدخُّل المباشر: ادِّعاء روسيا أنَّ النِّظام السُّوري معترفٌ به عالميًّا مثل التَّدخُّل السُّعودي في اليمن، أو إبعاد نفوذ إيران، وكذلك في المرحلة الأخيرة حقَّقت الثَّورة السُّوريَّة انتصاراتٍ في الشَّمال، كما أنَّ البُعد الاقتصادي له أثرٌ في الموقف الرُّوسي، إزاء

هذا هناك توافقٌ غربيٌّ، وإن كان متحفِّظًا على التَّدخُّل، فالحالة السُّوريَّة تتَّجه إلى أحد الاتجِّاهين: إمَّا إعادة التَّوازن برغبةٍ دوليَّةٍ وإقليميَّةٍ، وإمَّا بقاء «بشَّار الأسد».

الأهداف: تقوية نفوذها في المنطقة، وإعادة اعتبارها بعد تراجعها في الماضي.

الموقف العربيُّ والغربيُّ من التَّدخُّل الرُّوسي: قبول التَّدخُّل الرُّوسي إذا كان سيؤدِّي إلى حلٍّ سياسيٍّ ينتهي بزوال الأسد، رفض التَّدخُّل الرُّوسي إذا كان سيؤدِّي إلى صورٍ من صور الحرب الباردة، رفض التَّدخُّل الرُّوسي إذا كان جزءًا من التَّحالف التَّكتيكي مع إيران.

تطوُّرات الموقف: إنَّ السُّعوديَّة تجاوزت الموقف الذي تديره تجاه الموقف السُّوري، فبعد التَّراجعات الأمريكيَّة، تجد السُّعوديَّة نفسها مضطرَّة إلى التَّدخُّل المباشر في القضيَّة، هناك تنسيقٌ سعوديٌّ تركيٌّ وقطريٌّ للدَّعم عند الحاجة.

- معقب:

الكلام عن دعم المكوِّنات الإيرانيَّة: الحقيقة نحن نحتاج إلى أَنْ نعيد التَّوصيف، هي ليست مكوناتٍ إيرانيَّةٍ، هي شعوبٌ غير فارسيَّةٍ، فالتَّالي من حقِّها أَنْ تُطالب باستقلالها، تعتبر إيران من المنظور الرُّوسي نقطة ارتكازٍ، أين هي القوَّة الأخرى في المنطقة؟

جاءنا من مندوبنا أنَّ الأوروبِّيِّين غير مهتمِّين للتَّدخُّل الرُّوسي في سوريا، ويعتبرون أنَّ الخطر الوحيد الذي يواجهه هو 'داعش'، خاصَّةً بعد الذي حدث في فرنسا، سؤالي: هل التَّدخُّل الرُّوسي في سوريا حصل بموافقةٍ إقليميَّةٍ؟ لأنَّ دخول الرُّوس إلى سوريا ربَّما يكون للضَّغط على تركيا لتقديم تنازلاتٍ.

نحن في سوريا ندفع ضريبةً أمنيَّةً وجيوسياسيَّةً، ومن حيث المكان لها أهمِّيَّةٌ بارزةٌ.، حيث هي جسر عبورٍ وحلقة وصلٍ لبعض الدُّول، ونقطة انطلاقٍ وجبهة مواجهةٍ، سوريا هي خيمة مصالحٍ مشتركةٍ إقليميًّا ودوليًّا، ونقطة انطلاقٍ لإعادة رسم الخارطة الجيوسياسيَّة للمنطقة، ومحور تعيين التَّوازن الإقليميِّ والدُّولي لمنطقه الشَّرق الأوسط،

لذلك هذه المنطقة لا تنتهي أحداثها إلَّا بصيغةٍ توافقيَّةٍ دوليَّةٍ، أصبحت كالأملاك العامَّة ملكًا للمجتمع الدُّولي، والشَّعب السُّوري هو الضَّحيَّة.

أ. «حازم عياد».

أنا ذكرت المتغيِّرات التي حدثت خلال الأربعة أشهرٍ، امتازوا بالسُّرعة والتَّمدُّد والتَّعدُّد الفاعلي من دولٍ إلى كياناتٍ دون الدَّولة، وهناك درجةٌ عاليةٌ من التَّردُّد، وهذا في الدِّراسات المستقبليَّة يُشير إلى أنَّه يوجد متغيِّرٌ يصعب رصده أو التَّعامل معه، في الأربعة أشهرٍ الماضية ماذا حدث؟ أزمة المهاجرين إلى القارَّة الأوروبيَّة، التَّدخُّل الرُّوسي، إسقاط الطَّائرة الرُّوسيَّة، تفجيرات باريس، إسقاط الطَّائرة الرُّوسيَّة في سيناء، فإذا رأينا أنَّ القوقاز تُسبِّب قلقًا لروسيا، فإنَّ فلسطين تُسبِّب قلقًا لأمريكا، فكلٌّ من الطَّرفين يعاني.

د. أحمد رمضان:

حول تناقض المصالح بين روسيا وإيران لعدَّة أسبابٍ: أوَّلًا: الصِّراع الرُّوسي الإيراني في سوريا على نفس الجغرافيا، نفس المنطقة تريد إيران أَنْ تُسيطر عليها وتستخدمها كمنطقة نفوذٍ وروسيا أيضًا، ماهي الجائزة التي حصلت عليها إيران مقابل توقيعها الاتِّفاق النَّووي؟ حصلت على جائزتين:

الولايات المتَّحدة سمحت لها بعلاقاتٍ اقتصاديَّةٍ مميَّزةٍ مع أوروبَّا.

إيران أُدخلت إلى منظومة أمن الخليج.

المنتدى الفكريِّ والتَّطويريِّ لمجموعة التَّفكير الإستراتيجيِّ
١٢ ديسمبر ٢٠١٥م - إسطنبول

المستجدات السياسية والإستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها على الوضع الجيوستراتيجي في المنطقة

«نتائج الانتخابات التُّركيَّة - الأول من نوفمبر ٢٠١٥م وتأثيراتها على الجيوستراتيجيا في المنطقة»

رئيس الجلسة:

د. خيري عمر

دكتور مساعد بمعهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة سكاريا

المحاضرون:

د. أحمد أوصال

د. أحمد يوز تورك

د. ياسين آقطاي

د. سعيد الحاج

د. خيري عمر:

أعتقد أنَّ هذه الجلسة من الجلسات المهمَّة، ومن حسن الحظِّ أنَّ الأوراق المعروضة أمامنا قد أعدَّها باحثون قادرون، يعرفون بشأن الانتخابات التُّركيَّة وما يجري في السِّياسة التُّركيَّة باعتبارها سلسلةً تعكس التَّفاعلات التي مرَّت بها تركيا محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا من خلال الفترات الماضية، فالانتخابات مرَّت عبر مرحلتين، مرحلة يونيو، ومرحلة نوفمبر.

معنا الدُّكتور البروفيسور «ياسين آقطاي»، والدُّكتور «أحمد وصال»، والدُّكتور «أحمد يوز تورك»، والدُّكتور «سعيد الحاج».

نبدأ بورقه الدُّكتور «أحمد وصال» لتعكس الشُّؤون الدَّاخليَّة للانتخابات التُّركيَّة، وأعتقد أنَّ الانتقال من الدَّاخل إلى الخارج يُساهم في بلورة الصُّورة.

تأثير نتائج الانتخابات التركية على السياسة الداخلية في تركيا

د. أحمد أوصال

أستاذ قسم العلاقات الدولية - جامعة إسطنبول

الانتخابات الأخيرة في تركيا كانت حاسمةً جداً، وكان هناك نقاشٌ حول إعادة الانتخابات لكي يقبلوا هذا – شبه – التَّنازل أو الفشل، فالتَّراجع في الأصوات أثَّر على المشهد السِّياسي، هل تركيا تدخل في حكومة ائتلافٍ مع الأحزاب الأخرى، أو تحاول مرَّةً أخرى لكسب قلوب النَّاس، وتُغيِّر نشأة النَّموذج التُّركي؟ ففي النهاية المعارضة لم تُساعد كثيرًا في التَّنازلات، وكانت تقضي الاتِّفاقات بين الأحزاب أَنْ يكون هناك تنازلاتٌ في سياسة تركيا تجاه مصر، سوريا، وفي محاور مختلفةٍ.

كيف سيكون لهذه النَّتائج تأثير على مستقبل سياسة تركيا؟ أنا أرى أنَّ سياسة تركيا هي صراعٌ بين المركز والهامش، يعني نخبٌ لا تتغيَّر كثيرًا، في هذا المنطق أصبح المركز علمانيًّا، ويمسك نسبةً كبيرةً من الأموال في البلد، كلُّ النُّظم تعتمد على شرعيَّاتٍ كنوعٍ من الإطار، هم يعتمدون على الفقه العلماني، وهمَّشوا الدِّين كعنصرٍ رجعيٍّ، يقولون: هذا دينٌ والعلم مختلفٌ تمامًا، طبَّقوا هذا الشَّيء مثل منع الحجاب، أو قمع المدارس للأئمَّة والقضاة.

النَّموذج التُّركيُّ على ماذا يعتمد؟ يعتمد على نطاقٍ محافظٍ ديمقراطيٍّ وإسلاميٍّ، لدينا جمهورٌ تقريبًا يُشكِّل ٧٠٪ من المحافظين، ركَّزوا على هذه القضية وكسبوا، كان يعتمد النَّموذج التُّركي على الصِّراع والهامش، هذا الصِّراع لم ينتهِ بعد، في هذه الانتخابات هذا سوف يحسم، حتَّى الحرب أنا لا أخاف من الحرب عمومًا؛ لأنَّ الحرب تقوِّي من هو موجود في المركز، هذه النَّتائج ستقوِّي النَّموذج التُّركي، الذي يعتمد على الدِّيمقراطيَّة

والقيم الإسلاميَّة والحرِّيَّات، هذا إبرامٌ متتالي.

تقوية الهامش – الذي هو الآن موجودٌ – سيتحوَّل إلى مركزٍ جديدٍ، هناك دورٌ أو تهميشٌ أو إبعادٌ للكماليِّين، هذا مهمٌّ جدًّا، هذا هو من أبعاد الصِّراع، الكلام من الممكن أَنْ يعتمد على مرجعيَّة الدِّين والجامعات، الآن كلُّ الهموم انتهت، حتَّى إنَّه كان هناك خطورةٌ من الحكومات الائتلافيَّة، لأنَّها تجعل هناك خطورة التَّراجع.

بالنِّسبة لصراع بعض المحاور مدنيَّةً أو عسكريَّةً، اتَّخذ «أردوغان» تدريجيًّا الديناميكيَّات في السِّياسة التُّركيَّة واعتمادها على الجمهور، القرار الجمهوري ليس مضمونًا، لكن كرئيسٍ أو كبادرةٍ تحتاج إلى دراسة الواقع وأولويَّات النَّاس، هناك دراسةٌ كلُّ شهرٍ من الشَّركات لمعرفة ذلك، وهذا سرُّ نجاح الحزب، حيث يعرف ما هي الأولويات، ما هي الخيار، أنا اعتبرت هذه الانتخابات +++جولة ثانية للانتخابات السَّابقة.

العلاقة المدنيَّة العسكريَّة؛ طبعًا المحور الأصلي في سياسة تركيا، حيث كانت تؤثِّر من خلال الانقلابات والأزمات والصِّراع الكردي، أيضًا هناك صراعٌ كرديٌّ معقَّدٌ، بعض الأزمات تؤثِّر على أزماتٍ أخرى، والمشكلة الكرديَّة الكماليَّة تعتمد على ثلاثة مخاوف:

- خوفٌ من الإسلام الرَّجعي.
- خوفٌ من الانفصاليِّين.
- خوفٌ من الشُّيوعيِّين.

تحاول تركيا أَنْ تتجاوز هذه المخاوف، والنَّموذج التُّركيُّ الجديد أخذ الوقت للتَّأثير على الجيش، كان هناك تفاهمٌ، لكن كلُّ قليلٍ كان هناك حذرٌ تجاه الجيش؛ لأنَّ العسكريين لديهم رؤيةٌ أخرى عدائيَّة ضدَّ المدنيِّين، هم يقولون: نحن أصحاب البلد، يبرِّرون هذا، وأنَّهم يضحُّوا بأرواحهم للوطن.

في عام ٢٠١١م استقالوا احتجاجًا على تصرُّفات حكومة «أردوغان»، أربعةٌ من الخمسة احتجُّوا على تصرُّف «أردوغان»، واحد قبل هذا هو رئيس الأركان، عنده فريقٌ يستقبل سلطةً مدنيَّةً على الجيش.

هذه الانتخابات أثبتت أنَّ السُّلطة المدنيَّة باقيةٌ ومؤثِّرةٌ على السِّياسات الخارجيَّة

والدَّاخلية، تقليديًّا الجيش كان مسيطرًا، فقد كان يقرِّر ما هي الخطورة على البلد، يعني هم يقررون ما هي الخطورة الأكبر، هل هو الإرهاب؟ الدِّين؟ أو أيُّ شيءٍ، هذه الانتخابات أثبتت أنَّ المدنيِّين ينتخبون ويقرِّرون، هذا محورٌ حساسٌ، ما زلنا حذرين.

أتطرَّق إلى محور الإسلام والسِّياسة في تركيا؛ هذا المحور مهمٌّ جدًّا أيضًا، لـمَّا أسقطوا «أربكان» – رحمه الله – من السُّلطة، لاحظوا الصُّعود الإسلامي، هو كان أساس سهم سياسيٍّ، هم حاولوا أَنْ يدمِّروا أسس الحركة، وهمَّشوا الدِّين، كانوا يفكِّرون أنَّ المسلَم جاهلٌ، فقيرٌ ولا يعرف شيئًا ولا يعمل ولا ينتج شيئًا، هذا ما يؤمنون به، ثمَّ يأتي فريقٌ ويرفض كلَّ هذا ويرمهم، رؤيتهم للحياة انهزَّت، فعندنا أناسٌ محافظون، والمدلَّلون الملحدون قليلون جدًّا.

المحور الثَّالث: العلاقات التُّركيَّة مع الخارج والعلاقة الكرديَّة، في الانتخابات الأخيرة الحزب الكرديُّ جعل نفسه كحركةٍ تركيَّةٍ، ليست للكرد فقط، وخاطب العلمانيِّين، أيضًا الانتخابات الأخيرة كانت صدمةً للحزب الكردي؛ لأنَّه ليس كلَّ الذي صوَّت له انفصاليٌّ، وذلك لأنَّه بعد الانتخابات بدأ الصِّراع المسلَّح، وهناك تعاونٌ بين الحركة الكرديَّة والعلويَّة، يحاولون أَنْ يكسبوا العلويِّين الموجودين.

تأثير نتائج الانتخابات التركية على السياسات الخارجية لتركيا

د. أحمد يوزتورك

الورقة ستكون حول النَّتائج التي أثَّرت عليها الانتخابات التُّركيَّة الأخيرة، الفرص والأزمات، ستكون حول السِّياسة الخارجيَّة، وكيف أثَّرت على السِّياسات عمومًا في المنطقة، سأقوم بتلخيص ما سآتي به في هذه الورقة.

دخلت إلى الدَّرس بعد الانتخابات التُّركيَّة بحوالي يومين، وكان معظم الطَّلبة الموجودين به من تونس والعراق وبلجيكا، وكان بينهم فقط ثلاثة طلَّابٍ من تركيا، كان الطَّالب البلجيكي في غايةٍ من النَّكد في ذلك اليوم، ونظر إليه الأستاذ «أحمد» على أنَّه طالبٌ أوروبيٌّ وقد تنكَّد من الخبر، وكان بينهم طالبةٌ روسيَّةٌ، وهي لم تأخذ قرارًا، لم تكن بين الحزن ولا الفرح، أمَّا الطُّلَّاب الباقون جميعهم كانوا مسلمين، كانوا جميعهم في غايةٍ من الفرح، أمَّا الطَّالب البلجيكي فهو كان حزينٌ جدًّا، ودخل مع الأستاذ في نقاشٍ حادٍّ، قلت له: لا يجب عليكم أَنْ تفكِّروا بأنفسكم فقط، يجب عليك أَنْ تنظر إلى فرح هؤلاء الطُّلَّاب من جميع أنحاء الدُّول الإسلاميَّة، لماذا أنتم أيُّها الأوروبِّيُّون تفكرون بأنفسكم فقط، فكِّر أنت أيضًا لماذا هم بهذا الفرح؟ فكَّرت أنا أيضًا، وكانت النَّتيجة أنَّ العرب والمسلمين يبحثون عن قائدٍ يكون مسلمًا، قد لا أقول: إنَّه يكون الخليفة، لكن على الأقلِّ يحمل نفس المرجعيَّة، وأفكاره نفس الأفكار، ربَّما أكون أنظر لهذا الأمر بشكلٍ غير واقعيٍّ.

لكنِّي عندما رأيت طالبًا من بنجلاديش يبتسم وهؤلاء الطُّلَّاب أيضًا، بدأت أفكِّر بنتائج الانتخابات من هذه النُّقطة، لا أنكر أنَّ هذه النَّتيجة بالنِّسبة لي شيءٌ معنويٌّ، وقد

تكون المشاعر والأحاسيس داخلةً فيه، وإذا دخلنا إلى المعترك السِّياسي فإنَّنا نجد الأمور ليست بهذه البساطة، وليست السُّهولة، ولكن في البداية تعتبر نقطة بدايةٍ في موضوع السِّياسة الخارجيَّة.

جميعكم تعرفون أنَّنا على أعتاب حربٍ في تركيا، وتحيطنا الحرب من كلِّ مكانٍ، الحرب في سوريا، قد لا نعتبر على الحدود معها ولكن نعتبر جزءًا منها، لا أعتقد أنَّني بحاجةٍ لأصف لكم الأطراف المتصارعة في سوريا، فجميعنا نعرف من هي الأطراف المتصارعة في سوريا، والحل في سوريا ليس بيد تركيا وحدها، ولا بيد أيِّ دولةٍ أخرى وحدها، الحلُّ في سوريا يحتاج إلى دولٍ كثيرةٍ، يمكننا أَنْ نقسِّم الصِّراع في سوريا إلى ثلاثة أقسام:

- الحكومة السُّوريَّة والنِّظام في سوريا.
- الدَّولة الإسلاميَّة.
- المجموعات الحاملة للسِّلاح.

الجانب الرَّابح هي الحكومة السُّوريَّة، والسَّبب في هذا هو الدَّعم الرُّوسي، وهي تأخذ الدَّعم بشكلٍ واضحٍ من روسيا وإيران، أمَّا بالنِّسبة للأحزاب الأخرى، فلا نرى أنَّهم يأخذون دعمًا من أحدٍ بشكلٍ واضحٍ وصريح، مثلًا: الأحزاب الإسلاميَّة المعتدلة تأخذ المساعدات بكلِّ حذرٍ، في المقابل هناك دولةٌ أخرى تتحمَّل العواقب بسبب الدَّعم الرُّوسي لسوريا، وهذه الدَّولة هي تركيا.

نرى السُّعوديَّة وقطر إلى جانب تركيا، لكن في الواقع لا يتحمَّل الأزمات ولا المخاطر على الحدود السُّوريَّة التُّركيَّة إلَّا دولة تركيا؛ لأنَّها هي الوحيدة التي لها حدودٌ مباشرةٌ مع الأزمة في سوريا، والسَّبب الأهمُّ هو المجتمع الدُّولي والنِّظام الدُّوليُّ الموجود حاليًّا، فهو لا يقبل بقياداتٍ إلَّا التي يعرفها.

المشكلة الأكبر في هذا الأمر أنَّ أمريكا لم تستطع أَنْ تُحصِّل أو تُبيِّن أيَّ قائدٍ في فترة الرَّبيع العربي، وهذا من أهمِّ الأسباب التي جعلها تفشل في الأزمة السُّوريَّة، أيضًا الوضع فيها غير مستقرٍّ، ولا أقول: إنَّها بدون رئيسٍ أو قائدٍ، ولكن هناك انتخاباتٌ على

الأبواب في أمريكا.

الأمر لا يقف فقط عند سوريا، لكن أيضًا عند أوكرانيا، انتهت الحرب الباردة في عام ١٩٩١م، لكنَّ هناك بعض المشكلات التي لم تحلَّ، منها بعض الدُّول في أوروبَّا مثل أوكرانيا وجورجيا، لمن تنضمُّ؟ إلى الاتِّحاد الأوروبِّي أم ماذا؟

أيضًا من الممكن أَنْ نأخذ معها مشكلة الدُّول العربيَّة، في العلاقات الدُّوليَّة دائمًا بعد الحروب الكبيرة والصِّراعات تفرز هذه الصِّراعات نتائجًا واضحةً للجميع، لكن مع الحرب الباردة لم يَحصَل هذا.

إذا أردنا أَنْ نلخِّصَّ السِّياسة الخارجيَّة في هذه الأيام؛ فنحن أمام مشكلاتٍ وأزماتٍ كبيرةٍ، منها ما بدأ الآن، ومنها ما قد كان تمَّ في الحرب الباردة، وتمَّ فتح صفحاته في هذه الأيَّام، ونحن الآن أمام العديد من اللَّاجئين الذين يقفون على أبواب أوروبَّا، ملايين اللَّاجئين، ويجب أَنْ نحمل مشاكلهم على عاتقنا.

منذ شهرين تقريبًا أو أكثر، بسبب الطِّفل الذي وُجِد على ساحلٍ في تركيا، وبسبب ضغطٍ من الرأي العامِّ في أوروبَّا، بدأت أوروبَّا مؤخَّرًا تتَّبع سياسةً جديدةً مع اللَّاجئين، هذه ليست آراء السِّياسيِّين الأوروبيِّين في فتح الأبواب للَّاجئين.

بسبب المشكلات التي تتفاقم يومًا بعد يوم في المنطقة العربيَّة، خاصَّةً في منطقة الشَّرق الأوسط، وبسبب الحروب القائمة، نجدُ أنَّ كثيرًا من أعداد اللَّاجئين يومًا بعد يوم تزداد، ولا نرى بأيِّ شكلٍ من الأشكال أنَّ أوروبَّا تُحاول أَنْ تحلَّ مثل هذه المشكلات، ولاَ الأسباب التي أدَّت إلى هذا.

الانتخابات التُّركيَّة الأخيرة؛ انتهت بنتيجةٍ جيِّدةٍ للَّاجئين السُّوريِّين في تركيا، منذ سنتين أو أكثر ونأمل أَنْ تنتهي الأزمة في سوريا، ولا يأتي العديد من اللَّاجئين مرةً أخرى، عدد اللَّاجئين في تركيا كميَّةٌ كبيرةٌ، ربمَّا لا تستطيع تركيا ومواردها وإمكانيَّاتها أَنْ تتحمَّل هذا العدد لفترةٍ طويلةٍ، وربَّما أيضًا إذا فكَّرنا أَنْ يذهب اللَّاجئون إلى دولةٍ أُخرى، فإنَّنا نجد العراق التي أيضًا يهرب منها النَّاس.

المشكلة التي نجمت عن الحرب في سوريا هي مشكلة اللَّاجئين، وللأسف فإنَّ الدُّول

العربيَّة والإسلاميَّة عمومًا لم تصل إلى حلٍّ لهذا الأمر، على الأقلِّ يجب أَنْ يكون هناك اتِّحادٌ ومجموعةٌ من الدُّول تتَّفق مع تركيا ويقوموا بعمل، وبهذا الشَّكل سيكون هناك حلٌّ أسهل بكثيرٍ في سوريا.

تأثيرات الانتخابات التركية
على صورة تركيا داخلياً وخارجياً

د. ياسين آقطاي

نائب رئيس حزب العدالة والتنمية - تركيا

الانتخابات التُّركيَّة كانت عبارةً عن مرحلتين، المرحلة الأوَّل في ٧ يونيو، والثَّانية في ١ نوفمبر، كان لها نتائج، في بداية الانتخابات لـمَّا أتت النَّتائج كان هناك نوعٌ من الفشل في أصوات العدالة والتَّنمية، رغم أنَّ حزب العدالة والتَّنمية أوَّل وأقوى حزبٍ، وحصل على ٤١ ٪، وأقرب حزبٍ إليه - الحزب الثَّاني - حزب الشَّعب الجمهوري كانت نسبة أصواته ١٦٪.

في الانتخابات من هو في السُّلطة من الصَّعب أَنْ يعيد أو يكرِّر نفس النَّتائج التي حصل عليها في الانتخابات الثَّانية، وهذا ما حصل لحزب العدالة والتَّنمية، فقد كانت أوَّل نتيجةٍ عبارةً عن خسارةٍ، والنَّتيجة الأهمُّ لحزب الشُّعوب الدِّيمقراطي الذي يزعم أنَّه يمثِّل الأكراد، وقد فاز في الانتخابات برقمٍ عجيبٍ.

هذه الانتخابات كانت رسالةً لداخل تُركيا، فالنَّاس خائفون على وحدة تُركيا، ولو هُوجِمت تُركيا فسوف يكون لهذا الهجوم تأثيرٌ سلبيٌّ على وحدة تركيا، ورسالةً للخارج، فتُركيا كانت تأخذ الدَّفع من سوريا، فتأثير الانتخابات التُّركية على الوضع السُّوري كان مباشرًا، فقد كانت الانتخابات على المستوى الإقليمي وليس في تُركيا فقط، فقد كان هناك دعمٌ من الخارج.

كان بيدنا ورقةُ إعادة الانتخابات، ونشكر الرَّئيس «أردوغـان» فقد قال: إنَّه يجب إعادة الانتخابات، فكان المشهد بعد ذلك لتلِّ أبيب محزنًا، وفي غزَّة كان المشهد مفرحًا،

وفي إعلام الغرب نشروا بأنَّ «صلاح الدِّين الأيُّوبي» قد بُعث من جديد في العالم، وفي ٢ نوفمبر نفس الجرائد بَدَت وكأنَّه لم يحدُثْ أيُّ شيءٍ، وحزنوا.

لم تكن الانتخابات فقط في تُركيا، وإنَّما دعاء المسلمين في العالم كلِّه، هذه الانتخابات كانت نتيجةَ حملاتٍ قادمةٍ، لا بُدَّ أَنْ نَرجِعَ إلى بداية الرَّبيع العربيِّ وربمَّا إلى ما قبل الرَّبيع العربيِّ، كانت تُركيا تقف مع الرَّبيع العربيِّ، ولكنَّا بدأنا مسارنا في تُركيا من ٧ فبراير، حيث كاد رئيس المخابرات التُّركيِّ أَنْ يُعتَقل، فقد دعاه المدَّعي العامُّ، وكان القصد أَنْ يقوموا بانقلابٍ صامتٍ وسرِّيٍّ ضدَّ حزب العدالة والتَّنمية، وضدَّ شخصيَّة «أردوغان»، وبعد هذا رأينا حركة «تمرُّد» في مصر، وفي نفس الوقت كان هناك حركةٌ أُخرى هي حركة «منتزه جيزي بارك» في شوارع إسطنبول، والهدف كان نفس الشَّيء، أَنْ تقفَ الموجة الدِّيمقراطيَّة التي بدأتها الشُّعوب، ولكن من البداية كان المركز من تُركيا، ويجب أَنْ ينتهي في تركيا.

الهدف من حركة «منتزه جيزي بارك» كان الانقلاب، هذا الشَّيء كان واضحًا، و قد كان بعض الفاعلين فيها ليسوا واضحين، وقد فشلت بعد وقوف «أردوغان» ضد هذا التَّمرُّد، وكان يدعم هذا التَّمرُّد تحالفٌ من أوربَّا وأمريكا ضدَّ تُركيا، كما رأينا قبل أسبوعٍ فقط بدأ التَّمرُّد في تُركيا، فقد أعلنت تُركيا عن وفاء ديونها إلى صندوق النَّقد الدُّوليِّ، وأعلنت عن ثلاثة مشاريعٍ ضخمةٍ جدًّا وهي: الجسر الثَّالث على البُسفور، وقناة إسطنبول، والمطار الثَّالث في إسطنبول، تقريبًا خمسون مليار يورو.

والآن تواصل تُركيا بناء المشاريع، فالجسر الثَّالث سيتمُّ الانتهاء من بنائه في هذه السَّنة (٢٠١٦م)، والمطار الآن يتواصل إنشاؤه، والقناة لم نبدأ بعد، ولكنَّنا سنبدأ إن شاء الله عمَّا قريبٍ، وهناك مشاريعُ أُخرى في نفس الشَّهر.

يعني كان في حجَّة تمرُّد على «محمد مُرسي» أنَّه لم يَستوعِبْ كُلَّ الأطراف، ولكن في تُركيا لم يكنْ هناك أيُّ حجَّةٍ لا اقتصاديًّا ولا سياسيًّا، كانت أشجارٌ فقط، أربع أو خمس أشجارٍ فقط، هذا طبعًا في ظاهر حركة التَّمرُّد، ولكن كان لهم رجالٌ في القضاء والشُّرطة والإعلام، وبتنسيقٍ مع الإعلام جعلوا تُركيا تبدو وكأنَّ الفساد ينخرها، فسادٌ

من الوزراء، وأبناء الوزراء، وأقارب الوزراء، ورجال الأعمال، كلٌّ من يعمل شيئًا إيجابيًّا في تُركيا أدخلوه في هذا الملفِّ « ملف الفساد»، ولكنَّ تحدِّي تُركيا للعالم كلِّه، وإيجابيَّة حزب العدالة والتَّنمية كانت في مكافحة الفساد – ضربوا الحزب من هذه الجهة، كان هناك بعض الشُّبهات على بعض الشَّخصيَّات داخل حزب العدالة، فهذه ليست قضيَّة فسادٍ، بل قضيَّة الفساد كانت حجَّةً – هو ما مكنَّنا من النَّجاح والوقوف في وجههم.

بعد مرحلة الانتخابات بدأ الملفُّ الكرديُّ في كوباني، بحجَّة أنَّ النَّاس يُهاجموا من قِبَل 'داعش' ويجب أن يُفتح باب اللُّجوء إلى تُركيا، وتُركيا فتحت لهم الأبواب، ودخل (٢٠٠) ألف شخصٍ إلى تُركيا، واستضفناهم بأحسن الطُّرق كما استضافنا اللَّاجئين السُّوريِّين، والقضيَّة الكرديَّة أصبحت قضيَّةً مهمَّةً.

بَدَت الانتخابات التُّركيَّة بأنَّها ذات تأثيرٍ على العالم كلِّه، وتركيا والحمد لله نجحت في هذا الميدان، ميدان (١) نوفمبر، ولكن نحن نتوقَّع هجماتٍ أكثر ممَّا سبق، فمثلًا حركة روسيا التي أتت بموافقة أمريكا بحجَّة مكافحة 'داعش'، و'داعش' أصبحت مفتاحًا للدُّخول في سوريا أو أيِّ مكانٍ.

على سبيل المثال أتتني رسالةٌ غريبةٌ قبل قليلٍ تقول: أنَّ رئيس وزراء فرنسا سيُعلِن أنَّ بلاده ستواجه 'داعش' في ليبيا، يعني أنَّ كلَّ من أراد أَنْ يتدخَّل في أيِّ دولةٍ يكفيه أَنْ يُعلِن أنَّه سيُواجه 'داعش'، فروسيا أتت لمحاربة 'داعش'؛ ولكنَّها لا تحاربهم ولن تحاربهم، بعد إسقاط الطَّائرة استغلَّت هذه الفُرصة كي تعلن عن تدخُّلها، لكنَّ إسقاط الطَّائرة حجَّةٌ فقط.

الآن أختم بالقول: بأنَّ الحرب ليست فقط على سوريا، بل على تُركيا أيضًا؛ لأنَّها تُحاصر، وهناك خطاباتٌ عن سوريا – خطاباتٌ مهمَّةٌ – تحتاج إلى دراساتٍ أعمق.

تأثير الانتخابات التركية
على الملفات الجيوستراتيجية في المنطقة

د. سعيد الحاج
كاتب وباحث في الشأن التركي

مقدمة

منذ أن تسلم العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢م أعاد اكتشاف مكان ومكانة وإمكانات بلاده في المنطقة، وأعاد اكتشاف وفهم تركيا للمنطقة والعكس بالعكس. منذ ذلك الحين وأنقرة منخرطة بطريقة أو بأخرى بقضايا المنطقة بعد أن أدارت لها ظهرها لعشرات السنين.

شغلت تركيا العالم العربي بالقوة الناعمة وسياسة الانفتاح وتصفير المشكلات لعدة سنوات، مقدمة تجربة ناجحة على عدة صعد أهمها الإصلاح الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والانفتاح والإنجاز في السياسة الخارجية. ومع بداية الموجة الأولى لثورات الربيع العربي وجدت أنقرة نفسها في قلب المعمعة بوقوفها إلى جانب القوى الثائرة في وجه أنظمتها، رغم أن دعمها لم يكد يتخطى الجوانب الإنسانية والإغاثية والدعم السياسي والإعلامي.

ومع انكفاء هذه الموجة بفعل رياح الثورة المضادة واشتداد حالة الاستقطاب في المنطقة أثيرت مخاوف عدة من أن تكون تركيا هي التالية بعد مصر في سلسلة الإحباطات، وهو شعو قوي بعد نتائج انتخابات حزيران التي خسر فيها الحزب الحاكم أغلبيته البرلمانية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٢م، وهو تراجع كان له آثاره على السياسة الخارجية التركية وخاصة فيما يتعلق بقضايا المنطقة.

هذا السياق يطرح أهمية تناول تأثير الانتخابات الأخيرة في الأول من نوفمبر الماضي على مجمل السياسات التركية، الداخلية والخارجية، وانعكاساتها على العالم العربي، وخريطته السياسية ومحاوره وقواه.

قبل الانتخابات الأولى

على مدى عشرات السنين، سارت تركيا في سياستها الخارجية في الطريق الذي رسمه لها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك بحيث كانت أهم ملامح هذه السياسة هي التوجه للغرب تحت اسم التحديث وإدارة الظهر لمنطقة الشرق الأوسط. وبذلك أصبحت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية محور المصالح السياسية، وعضوية حلف شمال الأطلسي محور المصالح العسكرية والاستراتيجية، وعملية الانضمام للاتحاد الأوروبي محور المصالح الاقتصادية.

في كتابه «العمق الاستراتيجي» سطر أحمد داود أوغلو رؤيته لسياسة تركية خارجية نشطة ومؤثرة لتكون تركيا «دولة مركز» عبر عدة ركائز أهمها:

١. العمق الإستراتيجي: حيث رأى داود أوغلو أن دور تركيا الدولي مرتبط بشكل رئيس بدورها الإقليمي ومعتمد عليه، خاصة في ثلاث مناطق جغرافية اعتبرها عمق تركيا الاستراتيجي، أي الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز. بمعنى أنه كلما اضطلعت تركيا بأدوار أهم في الشرق كلما زاد وزنها في الساحة الغربية – الدولية، وهو ما يسمى بنظرية «القوس والسهم».

٢. صفر مشكلات: حيث لا يمكن لدولة تعاني من علاقات الخصومة والعداء مع محيطها أن تطور سياسة خارجية إيجابية وفاعلة، وبالتالي تحتاج إلى تصفير المشكلات مع دول جوارها فتستفيد كل الأطراف على قاعدة الربح للجميع (win – win).

٣. القوة الناعمة: وفي سبيل ذلك وحتى تكون تركيا «دولة مركز»، رأى داود أوغلو في العلاقات التجارية والاقتصادية والتواصل الفكري – الثقافي أثراً أكثر نجاعة من القوة الخشنة. وقد استفادت تركيا فعلاً على مدى سنوات طويلة – على الأقل حتى بداية الربيع العربي ٢٠١١ – من هذه القوة الناعمة ولاقت قبولاً جيداً في المنطقة.

بيد أن هذا المنحى التصاعدي في العلاقات الجيدة مع العالم العربي – بما فيه الرسمي – لم يستمر طويلاً، واصطدم بعدة عقبات، أهمها موجة ثورات الربيع العربي التي عصفت بالتوازنات والتحالفات السياسية في المنطقة بذات القدر الذي عصفت فيه بأسس السياسة الإقليمية لأنقرة. فالعمق الاستراتيجي لتركيا تحول إلى محيط لاهب، ونظرية «صفر مشاكل» تحولت بفعل الثورات والثورات المضادة إلى «صفر هدوء»، بينما فشلت القوة التركية الناعمة في إحداث اختراقات مهمة في المنطقة بعد أن أضحت أنقرة في قلب حالة الاستقطاب الإقليمية بسبب مواقفها المعلنة من الثورات، سيما الثورة السورية وتفاعلاتها اللاحقة.

أدت هذه التطورات المتلاحقة وفشل أنقرة في تحقيق أي إنجاز خارجي يبلور واقعياً رؤيتها للحل إلى إعادة تقييم تركيا لسياستها الخارجية وانخفاض مستوى تفاعلها مع بعض قضايا المنطقة، وقد زاد من هذا التوجه نتائج انتخابات السابع من حزيران/يونيو الفائت.

الفترة الانتقالية

أسفرت الانتخابات البرلمانية الرابعة التي خاضها العدالة والتنمية عن تراجعه بنسبة ٩٪ تقريباً وخسارته أغلبيته البرلمانية التي تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده، بينما فشلت مساعيه بتشكيل حكومة ائتلافية مع أحد أحزاب المعارضة أو حكومة أقلية مدعومة من أحدها. أدى ذلك لحالة من عدم الاستقرار السياسي، تبعه تذبذبات اقتصادية تأثراً به وبالإقليم اللاهب، إضافة إلى الحالة الأمنية – العسكرية المتأزمة على خلفية استئناف حزب العمال الكردستاني لعملياته العسكرية في تركيا والرد الحكومي بحملة من التصعيد ضده. كما شكلت هذه الفترة الانتقالية مخاطر محددة على الأمن القومي التركي، من خلال التعاون الوثيق والواضح بين واشنطن والفصائل الكردية اليسارية في سوريا (حزب الاتحاد الديمقراطي وذراعه العسكرية قوات حماية الشعب)، وعدة عمليات أمنية تم توجيه الاتهام بتدبيرها لتنظيم الدولة – داعش.

ولأن السياسة الخارجية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمشهد السياسي الداخلي، ولأن النتائج أيضاً تضمنت بشكل أو بآخر رسالة خارجية للعدالة والتنمية إلى جانب تلك الداخلية، أدت هذه الظروف إلى تراجعات تكتيكية من قبل أنقرة، منها السماح – بعد سنوات من الرفض – للولايات المتحدة باستخدام قاعدة «إنجيرليك» العسكرية، والانخراط الفعلي في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة بعد أشهر من التردد، وخفوت الصوت التركي في مواجهة نظام السيسي، واللهجة اللينة مقابل التدخل العسكري الروسي على الحدود الجنوبية، والقبول الضمني ببقاء الأسد في الحكم خلال الفترة الانتقالية للحل السياسي المنتظر.

نتائج الانتخابات الأخيرة

أسفرت انتخابات الإعادة التي أجريت في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر الجاري عن عودة العدالة والتنمية مرة أخرى إلى الأغلبية البرلمانية المطلقة (٣١٧ من أصل ٥٥٠ نائباً) التي تخوله تشكيل الحكومة بمفرده للمرة الرابعة على التوالي بعدد مريح من المقاعد. وقد لاقت هذه الجولة الانتخابية اهتماماً كبيراً في العالم العربي، كما قوبلت النتائج بموجة من الارتياح والفرح وسط تيارات كثيرة في عدد من دول المنطقة تنظر إلى تركيا على أنها «القلعة الأخيرة» لها في المنطقة.

فلئن سيطرت هواجس الفراغ السياسي والتدهور الاقتصادي على الداخل التركي، فقد سادت مخاوف من تغيرات جذرية في السياسة التركية إزاء قضايا المنطقة في حال جاءت النتائج عكسية، حيث أن السياسة الخارجية كانت وما زالت أحد أهم ملفات الخلاف بين الحزب الحاكم والمعارضة، وباعتبار أن أي حكومة ائتلافية محتملة كانت ستخضع بطبيعة الحال لشروط الأطياف المشاركة بها، وهو ما سيعني بطريقة أو بأخرى تراجعاً عن مواقف تركيا المعتادة في المنطقة.

بيد أن هذه النتائج لا تدفع إلى انتظار قفزات واختراقات كبيرة للسياسة الخارجية التركية في المستقبل القريب لعدة أسباب:

أولاً: لأن رسالة الانتخابات السابقة - في جزئيتها الخارجية - قد وصلت فعلاً لصانع القرار في أنقرة، ولذلك يتوقع له أن يكون أكثر حذراً في سياسته الخارجية وأقل إغضاباً لخصومه وحلفائه على حد سواء.

ثانياً: تعقد ملفات السياسة الخارجية بشكل غير مسبوق بعد التدخل الروسي العسكري المباشر في سوريا، ثم اتفاق فيينا بين واشنطن وموسكو، بشكل يضيّق هامش المناورة على أنقرة، ويدفعها مرة أخرى نحو حضن الناتو وليس بعيداً عنه، خاصة بعد أزمة إسقاط المقاتلة الروسية.

ثالثاً: افتقار تركيا لأدوات الفعل والإنجاز في السياسة الخارجية، خاصة في ظل التعقيدات الحالية، وعدم ثقتها الكاملة بدعم حلف شمال الأطلسي لها، وافتقادها لحلفاء وشركاء في الإقليم.

فالعمل السياسي - ومنه السياسة الخارجية - إرادة وقدرة، ولئن امتلكت تركيا نوايا طيبة أو إرادة ما في قضايا المنطقة، إلا أنها افتقدت في كثير من الأحيان الأدوات اللازمة لإنفاذ رؤيتها، ولنا في الملف السوري خير دليل.

لقد اعترف الساسة الأتراك وكثير من المحللين والمراقبين بفشل سياسة أنقرة الإقليمية في إحداث نجاحات واختراقات كبيرة، بغض النظر عن أخلاقية أو مبدئية هذه السياسة، وهو ما يفرض القيام بمراجعات حقيقية وتقييم موضوعي، سعياً للتقويم والتصويب. ويبدو أن هذه المراجعات/التصويبات قد بدأت بالفعل خلال الفترة الانتقالية من خلال ما ذكرناه من أمثلة، ولا نتوقع أن يتغير الحال كثيراً على المدى القصير.

بيد أن ثبات الصف الداخلي يعطي أنقرة دفعة كبيرة تساعدها على الثبات في الاستراتيجيات وتعطيها هامشاً للمناورة والمبادرة في التكتيكات ببراغميتها المعروفة عنها، وهو ما برعت فيه أنقرة لسنوات طويلة عبر نسج التحالفات والشراكات واللعب في المساحات الرمادية وتجنب المواجهات المباشرة.

تأثير النموذج

وقبل الغوص عميقاً في تأثيرات نتائج الانتخابات الأخيرة على الإقليم، ينبغي ألا نغفل جزئية لا تقل عنها أهمية لكنها تغيب عن أكثر التحليلات، وأقصد «النموذج» أو القوة الناعمة، أي استمرار تجربة العدالة والتنمية في مواجهة نموذجين وموجتين:

الأولى: موجة الثورات المضادة. فالأحداث السياسية والاجتماعية الكبيرة كما هو معروف تنتقل بين الدول أحياناً كأحجار الدومينو، والسبب هو النموذج الذي تمثله أو القوة الناعمة التي تروج لها. فكما أن الثورة المصرية ألهمت عدة دول، وكما أن الانقلاب بدأ موجة التراجع التي توقع الكثيرون أن تصل إلى تركيا (بشّر الكثيرون بنهاية النموذج التركي)، فلا بد أن تكون للانتخابات آثارها – ولو على المستوى المعنوي ابتداءً – على صراع الثورة والثورة المضادة في المنطقة (جنباً إلى جنب مع الهبة الشعبية الحالية في فلسطين).

الثانية: موجة/موضة «تنظيم الدولة» (داعش)؛ فقد بنى «داعش» نموذجه على أنه حركة «جهادية» ومشروع سياسي يتبلور في دولة، وبالتالي فقد حرص على تشويه حماس كنموذج جهادي وتركيا كنموذج سياسي ينافسانه أو يشوشان على ادعائه. ونجاح العدالة والتنمية الأخير – بغض النظر عن الرأي في التجربة أو توصيف العدالة والتنمية – يرسخ حالة نجاح سياسية (كدولة) في مواجهة نموذج داعش.

بهذا المعنى، سيكون لنتائج الانتخابات الأخيرة التي تصدرها العدالة والتنمية تأثير مباشر على حالة الاستقطاب وصراع القوى المتعددة في المنطقة العربية تحديداً، وهو ما سنعود له بالتفصيل لاحقاً.

التدخل الروسي وأزمة الطائرة

بمعنى أو بآخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، تبدو الأزمة التركية – الروسية الأخيرة على خلفية إسقاط أنقرة للمقاتلة الروسية مرتبطة بنتائج الانتخابات التركية الأخيرة، أولاً لأن نتائج السابع من يونيو شجعت الروس – وغيرهم – على استثمار حالة عدم

الاستقرار في تركيا لفرض حقائق أمر واقع يصعب العودة عنها، وثانياً لأن نتائج الأول من تشرين الثاني/نوفمبر حملت شحنة معنوية لأنقرة للاشتباك بشكل «أفضل» مع قضايا المنطقة، وخاصة سوريا، في مرحلة يعاد فيها رسم الخرائط وتكتب على هوامشها سيناريوهات النهاية.

فقد حاولت موسكو مراراً الاحتكاك بتركيا واخترقت أجواءها عدة مرات، رغبة منها في تحجيم دورها ووأد فكرتها المتعلقة بالمنطقة الآمنة في الشمال السوري وفرض حظر طيران فعلي «دي فاكتو». لكن ردود الفعل التركية في حينها اقتصرت على المناشدة والتنبيه لاختراق أجوائها التي تعتبر حدوداً جوية لحلف شمال الأطلسي. لكن بعض المتغيرات المهمة حملت جديداً هذه المرة بخطوة بحجم إسقاط مقاتلة روسية ومقتل الطيار، أهمها:

أولاً: انتخابات الإعادة التي أعادت حزب العدالة والتنمية للحكم منفرداً، منهية فترة عدم الاستقرار السياسي والتذبذب الاقتصادي والتراجع الأمني، وهو ما قوى موقف أنقرة في السياسة الخارجية.

ثانياً: التقارب مع الولايات المتحدة، بعد أن حملت الفترة الانتقالية في تركيا وما قبلها حالة تراجع في العلاقة مع واشنطن تمثلت بإهمال تحفظات أنقرة على التعاون مع الفصائل الكردية في سوريا، بما في ذلك دعمهم بالسلاح ثم تقديم الغطاء الجوي لهم خلال هجومهم على تل أبيض وتفريغها من العرب والتركمان دون علم أنقرة. فالانتخابات الأخيرة والتهديد الروسي وتراجعات تركيا التكتيكية (الانخراط الفعلي في التحالف الدولي وإتاحة قاعدة إنجيرليك) دفعت أنقرة مجدداً للتقارب مع الموقف الأمريكي مما شجعها على اتخاذ مواقف أعلى سقفاً من ذي قبل.

ثالثاً: رفع موسكو مستوى استفزازها لأنقرة من خلال القصف الجوي المكثف لجبل التركمان قرب الحدود التركية وتقديم الغطاء لقوات الأسد هناك، بما يعني عودة النظام للحدود التركية وتقويض فرص المنطقة الآمنة وتهديد التركمان المحسوبين على تركيا تاريخياً وسياسياً وعرقياً.

رابعاً: التواصل التركي الجيد خلال الفترة الأخيرة مع حلف الناتو بشأن الانتهاكات الروسية لأجوائها، وإيصال رسالة واضحة للروس بأن أنقرة ستفعّل «قواعد الاشتباك» في حال انتهكت أي طائرة مجالها الجوي، وهو ما قوى موقفها من الناحية القانونية.

ولا شك أن الخطوة التركية ليست مجرد حدث منفرد متعلق بالسيادة الجوية، بل قد تكون لها انعكاسات يمكن وصفها بالاستراتيجية، منها:

١ - تحدي التواجد الروسي العسكري وخاصة الجوي في سوريا، وانتفاء حالة الردع التي حاولت موسكو تأسيسها.

٢ - إعادة حالة الاستقطاب ولو جزئياً بين روسيا والدول الغربية، بعد أن قرّبت هجمات باريس من مواقفها بالتركيز على محاربة تنظيم الدولة بغض النظر عن مستقبل الأسد.

٣ - إعادة الروح لفكرة المنطقة الآمنة وحظر الطيران في الشمال السوري، خصوصاً أن الحادثة كان قد سبقها غطاء جوي تركي - أمريكي للمعارضة السورية استعادت بفضله قريتين من تنظيم الدولة، فضلاً عن التصريحات الأمريكية المادحة لتركمان سوريا واعتبارهم «لاعباً محلياً» يمكن الاعتماد عليه في مواجهة التنظيم.

٤ - خلط الأوراق وإعادة توزيعها على طاولة التفاوض قبيل بدء المرحلة الانتقالية المتفق عليها بين موسكو وواشنطن.

في ذلك الوقت، وفي الساعات الأولى للحادثة، لم يكن رد الفعل الروسي على الخطوة التركية الجريئة ليخرج عن أربعة سيناريوهات:

الأول: المواجهة العسكرية المباشرة، وهي مستبعدة جداً. إذ لا تركيا تريد الحرب مع روسيا، ولا روسيا تريد المواجهة مع الناتو.

الثاني: الرد داخل سوريا من خلال استهداف التركمان والمعارضة السورية المحسوبة على أنقرة، ودعم الأكراد، وزيادة تواجدها العسكري (منظومة «إس ٤٠٠» وغيرها)، وقد بدأ ذلك منذ اللحظة الأولى وما زال مستمراً. وقد يمتد ذلك لأعمال أمنية داخل تركيا، ولكنه احتمال أقل حظاً.

الثالث: البروباجاندا السياسية والإعلامية واتهامات دعم الإرهاب لدفع أنقرة إلى حيز الدفاع، وهذه لم تجد حتى الآن رصيداً، خصوصاً أن «الأدلة» التي قدمتها موسكو لم تكن دامغة ولا صادقة.

الرابع: العقوبات الاقتصادية لارتباط تركيا بها بشكل كبير خاصة في مجال الغاز الطبيعي (٥٥٪ من الغاز الطبيعي من روسيا، والميزان التجاري بين البلدين يميل بوضوح لمصلحة روسيا)، وقد بدأت موسكو هذه «العقوبات». لكن الاقتصاد سلاح ذو حدين، فكما تحتاج تركيا روسيا، تحتاج روسيا تركيا أيضاً. خصوصاً في ظل تراجع اسعار النفط، والحصار الغربي الاقتصادي على روسيا (تخترقه تركيا)، والتكلفة العالية للتواجد الروسي العسكري في سوريا وأوكرانيا..الخ. فضلاً عن امتلاك تركيا لبعض البدائل على المدى البعيد وقد بدأت فعلاً بتفعيل بعضها (قطر وأذربيجان).

وعليه، فإن توقعاتنا لرد الفعل الروسي كانت تشير إلى فترة أولى يشوبها حدة في الخطاب لإرضاء الشارع الداخلي وغرور المؤسسة العسكرية الروسية، بينما تنخفض الحدة مع الوقت بفعل المصالح الاقتصادية المتشابكة بين البلدين، واستمرار المواجهة على الرقعة السورية، وإن كانت الأزمة الأخيرة بين أنقرة وبغداد تشير إلى إمكانية تفعيل موسكو لبعض حلفائها (العراق وإيران) للضغط على تركيا سياسياً في هذه المواجهة.

سوريا

بالقصف الجوي التركي لمواقع تنظيم الدولة في سوريا وحزب العمال الكردستاني في العراق، ثم السماح للولايات المتحدة ودول التحالف باستعمال قاعدة إنجيرليك العسكرية ضد التنظيم، ثم الإعلان عن مواجهة وشيكة وشاملة معه، ثم تكثيف التواجد العسكري التركي في شمال العراق، تكون تركيا قد انتقلت إلى مرحلة جديدة في تناولها لقضايا المنطقة، ونقلت سؤال تدخلها/تورطها في المشهد السوري (والعراقي) من نطاق «هل» إلى نطاق «كيف» و«إلى أي مدى».

حتى الآن، لا يبدو أن ثمة تغيراً كبيراً في الرؤية التركية لحل الأزمة في سوريا

وأولويات السياسة التركية هناك. فما زالت أنقرة مصرة على ضرورة رحيل الأسد وغيابه/تغييبه عن مستقبل سوريا، على الأقل بعد انتهاء المرحلة الانتقالية المتفق عليها وفق اتفاق فيينا.

بيد أن الأمر مرتبط بالإمكانات أكثر مما هو مرتبط بالإرادات، وعليه فينبغي رصد أهم العقبات أمام أنقرة في سوريا:

أولاً: التواجد الروسي العسكري المباشر، وخصوصاً بعد الأزمة الحالية مع أنقرة والتي عملت موسكو على استغلالها بالحد الأقصى، من خلال نشر منظومة الصواريخ الدفاعية المضادة للطائرات، وفرض حالة من حظر الطيران فوق سوريا منعت كلاً من تركيا والناتو من التحليق فوقها، فضلاً عن تسليح طائراتها بصواريخ جو – جو لمواجهة أي حوادث مشابهة في المستقبل بطريقة هجومية، والبدء بإنشاء قواعد عسكرية جديدة فوق الأرض السورية، وتكثيفها لقصفها الجوي على مواقع المعارضة السورية وخاصة التركمان شمال سوريا، فضلاً عن تعاونها الوثيق مع حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي) وذراعه العسكرية قوات حماية الشعب.

ثانياً: اتفاق فيينا بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والذي حدد خارطة الطريق لحل الأزمة السورية بعيداً عن رؤية أنقرة حيث سمح بوجود الأسد خلال الفترة الانتقالية ولم يشترط بشكل واضح إنهاء دوره مع نهايتها (ترك الأمر «لقرار الشعب السوري»)، كما أعطى «تصنيف الفصائل المقاتلة» ما بين معتدلة وإرهابية للأردن.

ثالثاً: افتقار الثلاثي تركيا – السعودية – قطر إلى بلورة مواقف ورؤى مشتركة حتى الآن، وبقاء العلاقة بينهم في مستوى «التنسيق» والتعاون وليس «التحالف». وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى البيانين الذين صدرا عن كل من الرياض والدوحة في الأزمة الحالية بين تركيا وروسيا واللذين كانا أبعد ما يمكن عن الوقوف إلى جانب حليف أو شريك في محور.

رابعاً: عودة تركيا بشكل واضح لحضن «الناتو» اتقاء لمخاطر المواجهة مع موسكو واحتماءً بمادة الدفاع المشترك، وهو ما يصعّب عليها اتخاذ مواقف مستقلة تماماً في

السياسة الخارجية، ولعل هذه من النتائج بعيدة المدى المهمة التي سيتوجب على أنقرة التعامل معها استراتيجياً.

خامساً: ضعف وتشتت المعارضة السورية وصعوبة جمعها على موقف واحد أو رؤية موحدة، وهو ما يضعف موقف القوى الإقليمية الداعمة وفي مقدمتها تركيا.

سادساً: زيادة الضغط السياسي والاقتصادي على أنقرة من قبل «الحلف الروسي» والذي قد يدفعها لخيارات لم تكن مرضية بالنسبة لها سابقاً.

سابعاً: أولويات السياسة الخارجية التركية في سوريا، وهي عدم إقامة كيان سياسي للأكراد في الشمال السوري على طول حدودها.

هذه العوامل مجتمعة تقول: إن «أدوات» تركيا قد تكون أعجز من أن تحقق لها رؤيتها في سوريا، وإن خارطة الطريق ترسمها القوى الدولية القادرة وقد تكون تركيا غير قادرة على منع أي سيناريو كارثي في هذا الإطار، سيما سيناريو التقسيم، الذي بات واقعاً في معظم الجغرافيا السورية وربما ينتظر «الترسيم» فقط.

من ناحية أخرى، لا تبدو الخطوات الروسية المتعاقبة بشكل سريع ومنسق مجرد ردات فعل على إسقاط أنقرة لطائرتها ولكن خطة روسية متكاملة للتواجد الدائم/المستدام في المنطقة، وهذا له تأثيره بشكل مباشر وسلبي على الدور التركي في الأزمة السورية تحديداً.

العراق

يختص العراق بمميزات عدة تزيد من أهميته الإستراتيجية بالنسبة لتركيا. فهو بلد حدودي آخر مع تركيا، وفي شماله تتركز معسكرات حزب العمال الكردستاني، وهو البلد الثاني الذي تتمركز فيه «داعش»، ولأنقرة علاقات وثيقة برئاسة إقليم شمال العراق، بينما تبدو السيطرة الروسية عليه أقل مما هي عليه في سوريا، وفيه – في شماله تحديداً – ثمة مناطق ذات أهمية تاريخية واقتصادية وسياسية وإستراتيجية لتركيا (الموصل وكركوك).

وبالتالي فالعراق هو ساحة الصراع الإقليمية الثانية بعد سوريا وبخصائص مشابهة. ولذلك ربما لم يكن مفاجئاً أن يكون التوجه التركي إليه بعد الخطوات الروسية التي حجمت دور تركيا – ولو مرحلياً – في سوريا. حاولت تركيا تعزيز وجودها العسكري في شمال العراق عدداً وعتاداً، في محاولة لتثبيت تواجدها هناك وربما إعداداً لحملة عسكرية كبيرة ضد تنظيم الدولة في الموصل (ما زال يُحضر لها وتؤجل منذ فترة طويلة)، لكنها فوجئت بردة فعل عالية السقف من الحكومة المركزية في بغداد، وهو ما يصدر بشكل واضح عن تفاعلات الأزمة الحالية مع موسكو.

ولئن كانت سوريا ساحة صراع مفتوحة لتركيا مع روسيا – آنياً على الأقل – فإن العراق هو ساحة الصراع و/أو المنافسة التركية – الإيرانية، سياسياً واقتصادياً، وقد تبدى ذلك في عدة خطوات «عقابية» على هامش موقف أنقرة من الازمة السورية، مثل اعتراض بغداد على اتفاقيات تصدير نفط إقليم شمال العراق لتركيا.

الإشارة الأهم في خصوصية العراق تكمن في تقسيمه الفعلي جغرافياً وسياسياً إلى ثلاثة كانتونات، كردي وشيعي وسني، يبدو الأخير من بينها غير مكتمل البناء والقوة. وهو ما يفتح المجال واسعاً لنقاش رؤية وسياسة تركيا إزاء هذا التفصيل تحديداً.

الأكراد

يمثل الأكراد – وأكراد سوريا تحديداً – القوة الصاعدة في المنطقة ويمكن اعتبارهم من أكثر المستفيدين من استمرار الأزمة السورية وتطوراتها بهذا الشكل، فقد أعلنوا إدارة ذاتية شمال البلاد، ويحاولون إنشاء كانتون أو «ممر» كردي يصلح نواة لدولة مستقبلية على طول الحدود التركية من حدود العراق وحتى المتوسط، مستفيدين من كونهم أفضل اللاعبين المحليين في وجه تنظيم الدولة وأكثرهم جاهزية.

وقد استثمر حزب الاتحاد الديمقراطي وذراعه السياسية قوات الحماية الكردية هذه الجزئية بشكل كبير جداً، فحصلا على الدعم الأمريكي على مدى شهور طويلة رغم التحفظ التركي، بل حصلا على دعم جوي أمريكي خلال سيطرتهم على تل أبيض

وتهجير العرب والتركمان منها بعد أيام فقط من انتخابات حزيران/يونيو، ودون علم انقرة.

لاحقاً، وعلى هامش التدخل الروسي في سوريا، بدأت موسكو بنسج علاقات سياسية وعسكرية واضحة المعالم معهم، من زيارات ولقاءات وتسليح وصولاً إلى أحاديث عن احتمال فتح مكتب للحزب في موسكو وممثلية لموسكو في الشمال السوري. أما فيما بعد إسقاط الطائرة الروسية فقد وصلت هذه العلاقات بشكل سريع جداً إلى مرحلة الدعم العسكري المباشر الذي حصل اكثر من مرة خلال الأيام القليلة الماضية.

المعضلة الرئيسة في الخصوصية الكردية هو أنها خط احمر لأنقرة في بعدين: البعد المحلي فيما يتعلق بعملية السلام والحل السياسي للمشكلة الكردية داخل تركيا، والبعد الإقليمي باعتبار إنشاء أي كيان سياسي للاكراد على الحدود التركية – سيما غرب الفرات – خطاً أحمر من منظار الأمن القومي التركي، لما سيمثله ذلك من تحديات سياسية واجتماعية وعسكرية وامنية لانقرة على مستوى أكراد الداخل وفيما يتعلق بالصراع مع حزب العمال الكردستاني.

وعليه، فإن سيناريو تقسيم سوريا يبدو كارثياً على تركيا في هذا الإطار، فضلاً عن تحفيز التواصل العلوي عبر الحدود مع سوريا مما قد يضاعف من مشاكل العلويين في تركيا الاخيرة في غنى عنه حالياً.

سيناريوهات وخاتمة

في الخلاصة، تبدو تركيا صاحبة رؤية واضحة في الأزمة السورية تحديداً وفي المنطقة بشكل عام، وكانت الانتخابات الأخيرة فرصة لالتقاط انقرة لأنفاسها وإعادة صياغة سياستها الخارجية بما يحقق هذه الرؤى، بمعنى انتقالها من الدفاع للهجوم، سيما وأن الواقع الميداني في سوريا يشي بضعف وتراجع موقف الأسد حتى ما قبل التدخل الروسي.

بيد ان التدخل الروسي المباشر ثم أزمة إسقاط الطائرة سوخوي قد خلطا الأوراق

بشكل كبير. فبعد أن كانت كل من أنقرة وواشنطن تتحدثان عن عملية وشيكة في الشمال السوري لإخراج تنظيم الدولة منه (جرابلس)، امتنعت طائرات تركيا والتحالف الدولي عن التحليق فوق سوريا منذ الرابع والعشرين من الشهر الفائت، تاريخ إسقاط الطائرة.

وبعيداً عن نظريات المؤامرات في أسباب إسقاط الطائرة، التي قد يكون أحدها أو بعضها صحيحاً فعلاً، إلا أن الحادث وتداعياته أعادا تركيا مرة أخرى لمستوى الدفاع لا الهجوم. بمعنى أن انقرة تحاول منذ اليوم الأول للأزمة تجنب المواجهة العسكرية المباشرة مع موسكو، وتخفيف حدة العقوبات الاقتصادية عليها، وتنفيس غضب الدب الروسي بانتهاج سياسة التعقل والحكمة وعدم التصعيد، فضلاً عن سياسة تنويع مصادر الطاقة وموازنة الملف الاقتصادي على المدى الطويل.

وعليه، فنحن أمام عدة سيناريوهات تلوح في الأفق:

الأول: المواجهة العسكرية المباشرة التي ستكون كارثية لجميع الأطراف، ولن تقتصر طبعاً على روسيا وتركيا، بل ستشمل «الناتو» وحلفاء روسيا أيضاً، ويصعب التنبؤ بمآلاتها. ووفق هذا السينايرو ستتحول تركيا إلى ساحة مواجهة بين روسيا والناتو وستخسر تماماً أي إمكانية لسياسة خارجية تركية مستقلة، وتصبح مجرد ترس في ماكينة الحلف العسكرية. ومن حسن الحظ ان هذا السيناريو ضعيف الاحتمال ولا تريده كافة الأطراف، رغم أنه يبقى قائماً.

الثاني: انكفاء تركيا وتراجعها أمام الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية المتعددة، وعدم تقديم «الناتو» الدعم الكافي لها، وهو ما سيعني أنها ستكون أكثر حاجة للأخير وأكثر التصاقاً بسياساته الخارجية، بما يقوض من دورها المحتمل والمأمول في قضايا المنطقة، سيما سوريا والعراق. هذا الاحتمال قد يشمل تراجع تركيا عن رؤيتها للحل في سوريا أو تقليل دعمها المقدم لفصائل المعارضة أو الرضوخ للتصنيف الأمريكي – الغربي للفصائل السورية بين الاعتدال والإرهـاب، وربمـا الضغط على المعارضة السورية للقبول بالحلول المطروحة وسقوفها الواطئة.

الثالث: امتصاص تركيا للهجمة الحالية ضدها وعودتها للمبادرة مرة أخرى، وهو

ما سيعني موقفاً قوياً لها على طاولة التفاوض بخصوص اتفاق فيينا، وتواجداً عسكرياً ما في الشمال العراقي، وربما إمكانية إنزال فكرة المنطقة الآمنة في الشمال السوري إلى أرض الواقع. أكثر من ذلك، ربما تتجه تركيا، في ظل السيولة القائمة في المنطقة والحدود الرخوة للدول التي ضعفت سيطرة إداراتها المركزية على أطرافها، للتعامل مع الامر الواقع من باب المصلحة والفوائد الممكنة. أي تفعيل التواصل الجغرافي والسياسي بين مكونات ثلاثة: إقليم شمال العراق (الكردي)، والإقليم «السني» في العراق، والمناطق «السنية» في شمال سوريا، وتأسيس نوع من الكونفدرالية الجغرافية – السياسية، بفعل الأمر الواقع إن لم يكن بالإعلان الرسمي، تحت حماية ورعاية تركيا وقواتها المسلحة.

إن المفاضلة بين فرص تحقق أحد هذه السيناريوهات الثلاثة يعتمد بشكل أساسي على أوراق قوة انقرة، ولا أقصد بها مجرد أوراقها الذاتية الداخلية، السياسية والاقتصادية والعسكرية، بل أقصد بها القوة بالمعنى الأشمل. وهنا لا بد من الإشارة إلى معضلتين رئيستين تعاني منهما السياسة الخارجية التركية:

الأولى: تسلم العدالة والتنمية لدولة منهكة وبعيدة عن المنطقة ومفتقرة لأدوات الفعل والتأثير في الخارج، ثم انتهاجه القوة الناعمة سبيلاً وحيداً في سياسته الخارجية، وهذا وإن أفاده في سنوات الانفتاح فهو يحد من قدرات تركيا في سنوات المواجهة. ولذلك يبدو ان مراجعاته قد بدأت تؤتي أكلها وتظهر نتائجها، من خلال تصريح أنقرة أن قواتها في شمال العراق تمثل تركيا الدولة وتحمي مصالحها ولا تمثل التحالف الدولي.

الثانية: افتقار تركيا للتحالفات الإقليمية والمحاور المساندة لها وبقائها وحيدة في كثير من ملفات المنطقة وهذا يضعف من موقفها كثيراً ويحد من إمكانات إحداثها أي اختراقات مهمة، خصوصاً في ظل المحور الروسي – الإيراني المعادي لها وعدم توافقها مع حلف الناتو (الولايات المتحدة) واطمئنانها لموقفه منها.

وبالتالي فإن أحد أهم محددات اتجاهات السياسة التركية في المنطقة في الفترة القادمة، وتأثيرات ذلك على المنطقة وجغرافياها السياسية بما يمكنه أن يجيب عن سؤال السيناريو الأوفر حظاً من بين ما سبق، هو مدى إرادة وقدرة الدول الإقليمية

المتعاونة مع تركيا (المملكة العربية السعودية وقطر) على رفع مستوى العلاقة مع أنقرة من «تفاهم» أو «تنسيق» أو «تعاون» إلى مستوى «الحلف» أو الشراكات الإستراتيجية، وإلا فلا يمكن انتظار الكثير من الأخيرة في ملفات بالغة التعقيد والاشتباك مع ملفات وقوى عالمية. كما تجدر الإشارة إلى أن الارتباط التركي الوثيق بروسيا من خلال اعتمادها عليها بشكل كبير في مجال أمن الطاقة يزيد من أهمية التنسيق والتعاون مع كل من السعودية وقطر لتأمين البدائل لتركيا على المديين المتوسط والطويل لتقليل نسبة هذا الاعتماد وفرص الضغط عليها في هذا الملف الحيوي.

إن ما أستطيع قوله في هذه الخلاصة وعلى عجل؛ أن السياسة الخارجية التركية في الفترة المقبلة وتأثير أنقرة في مختلف ملفات المنطقة العربية مرتبط ولو جزئياً وبشكل غير مباشر بقوى المنطقة نفسها ومدى قدرتها على الاستفادة من المواقف التركية والبناء عليها (في حالة اللاعبين ما دون الدولة) والتعاون معها ودعمها والتنسيق معها (في حالة الدول). فحالة السيولة في المنطقة قد ضاعفت فعلياً من تأثيرات العولمة وإضعاف السيطرة المركزية للدول حتى على سياساتها وليس فقط على حدودها، مما يدفع إلى عولمة أو «أقلمة» السياسات وانعكاساتها، وهو سلاح ذو حدين قد يفيد وقد يضر وقد يؤدي للاثنين معاً بأي حال.

المداخلات

أ. محمَّد سالم الرَّاشد:

موضوع السِّياسة التي بنيت خلال الفترة الماضية أعتقد أنَّه كان لها إيجابيَّاتٌ وسلبيَّاتٌ، ومن أهمِّ سلبيَّاتها هو أنَّ التَّنظيم كما هو واضحٌ تمامًا وُضِع وفق نظريَّاتٍ، لكن حقيقةً عندما يكون يلامس الواقع سنجد هذه النَّظريَّات غير ديناميكيَّة.

لا يمكن لك أن تُحيِّد سياسةً، أنت تريد أَنْ تدعم في سياسةٍ سطريّةٍ، وهناك تدافعٌ في القوى السِّياسيَّة التي حولك، أعتقد أنَّ هذا ما يسبِّب أنَّ تركيا حاصرت من فينَّا؛ لأنَّها لم تكن لديها قوَّةٌ إستراتيجيَّةٌ في محاولة إيجاد قوَّةٍ لها خارجَ منطقتها، الفرص إذا أتت لا تتكرَّر.

مثلًا: النَّموذج الذي كان من الممكن أَنْ تعمله تركيا في العراق، كان هذا يجب أَنْ يكون منذ زمن، خصوصًا فيما يتعلَّق في البدايات، التَّدخُّل الإيراني في العراق، وكذلك تدخُّل الولايات المتَّحدة، تركيا كان مشروعٌ معروضًا عليها، كان من الممكن أَنْ تتبنَّاه، وقوَّةٌ منافسةٌ في ذلك، لكن حقيقةً هي تعاني من هذه الإشكاليَّة حاليًّا.

الجانب الآخر: السَّيطرة على أدوات القدرة واضحٌ تمامًا، حيث هناك لا يوجد انسجامٌ في الأجهزة التُّركيَّة نفسها في التَّعامل مع كثيرٍ من القضايا الخارجيَّة، وهذا يعني أنَّه من المهمِّ جدًّا السَّيطرة على الأجهزة، والانسجام الفكري فيما بينها، وهذا يحتاج الآن بعد هذه الانتخابات يجب على حزب العدالة أن يحسم موضوع التعامل مع السِّياسات الخارجيَّة، وبالتَّالي وجود الجذور السَّابقة السِّياسيَّة العلمانيَّة في وزارة الخارجيَّة وفي وزاراتٍ أخرى من المفروض الآن في ضوء هذا الدَّعم الشَّعبي أَنْ يُعاد ترتيبه.

واضحٌ تمامًا اليوم أنَّ التَّدخُّل الرُّوسي وما حدث قبل أيَّام في موضوع الحلِّ السِّياسي، يمكن الخروج بالحلِّ السِّياسي الجديد في سوريا، شيءٌ مما يسبِّب في المستقبل وضعًا إستراتيجيًّا جديداً.

أ. وسام الكبيسي:

هناك نقطتان بخصوص الشَّأن العراقي، افتراض وجود مشاكل مع وجود دولةٍ تتعامل بعوامل الدَّولة واللادَّولة، قوَّةٌ ناعمةٌ وقوَّةٌ صلبةٌ بموافقةٍ دوليَّة، أظنُّ بأنَّي أمثِّلها كقائد سيَّارةٍ يفترض أنَّه إذا قاد السَّيَّارة بشكلٍ جيِّدٍ أنَّ الآخرين لن يرتكبوا أخطاء تجاهه، لا يمكن أَنْ تُحصِّل في مثل هذه الظُّروف التي تعيشها المنطقة هذه النَّظريَّة.

وبناءً على هذا أقول: تركيا تأخَّرت كثيرًا عن الحالة العراقيَّة، وأظنُّ بأنَّها بحاجةٍ إلى أَنْ تتحرَّك سريعًا، وإلَّا فإن المشكلة كبيرةٌ جدًّا فيما يخصُّ التَّواصل التُّركي مع المحيط العربي؛ لأن المنطقة التي يحلُّ بها تنظيم الدَّولة 'داعش' اليوم هي منطقةٌ حقيقةً تفصل ما بين تركيا والمنطقة العربيَّة، فإذا استطاعت ايران أَنْ تغيَّر على هذه المنطقة في قوَّتها أو في قوَّةٍ خارجيَّةٍ، معنى هذا سيحصل تخاطبٌ بين تركيا والدُّول العربيَّة يخسر فيه الطَّرفان.

الأمر الثَّاني: أعقِّب بالنِّسبة للأستاذ «خالد»، تكلَّم عن التَّحالف الحقيقي بين تركيا والخليج، أظنُّ بأنَّ السُّعوديَّة إلى الآن نوعًا ما زاد وزنها الجيوبوليتيكي، وأصبحت قوَّةً متوسِّطةً نوعًا ما، وبالتَّالي في هذه الحالة والمرحلة تركيا والسُّعوديَّة وإيران لا يمكن لأيٍّ واحدةٍ منها أَنْ تتحالف تحالفًا كاملًا مع واحدةٍ من هاتين الدَّولتين، من الممكن أَنْ يكون هناك نوعٌ من الشَّراكة لتفعيل تحالفٍ في ظرفٍ آخر، أمَّا التَّحالف الكامل بين دولتين، ربَّما يكون فيه مشكلةً تواجهه قوَّةٌ دوليَّةٌ.

د. فتيحة فرجاني:

سؤالي موجَّهٌ للأستاذ «ياسين» والأستاذ «أحمد وصال»، هل نقول: إنَّ تركيا قد فقدت طموحها في تكوين - إنشاء - منطقةٍ عازلة؟ من البداية كان طموح تركيا هو إنشاء منطقةٍ عازلةٍ لإعادة التَّرتيب وتخفيف الضَّغط من توافد اللَّاجئين على تركيا، هل

يمكن أَنْ نقول: مع تضخُّم الأزمة ومسألة إسقاط الطَّائرة، والأزمة مع روسيا، أنَّ تركيا فقدت الأمل في الوصول إلى مفاوضاتٍ بشأن إنشاء منطقةٍ عازلةٍ في الشَّمال؟

سؤالي الآخر: يُوجَّه للأستاذ «سعيد الحاج»، الأستاذ تقدَّم بطرحٍ ثريٍّ جدًّا بمسألة سوريا، لكن أظنُّ أنَّه لم يتطرَّق إلي عاملٍ مهمٍّ جدًّا وهو الدَّور الصِّينيّ في المنطقة، يعني الآن روسيا عندما تدخَّلت، لو نأتي إلى توقيت التَّدخُّل الرُّوسي في سوريا يعني جاء بعد إعادة روسيا لوزنها الاقتصادي، رأينا روسيا تضرَّرت من العقوبات الاقتصاديَّة جرَّاء أزمة أوكرانيا، وبعد هذه الأزمة مباشرةً رأينا أنَّ روسيا عقدت صفقة الغاز مع الصِّين، استفادت بموجبها بإمدادات الغاز الرُّوسي، واستطاعت من خلالها الخروج من أو على الأقلِّ التَّقليص من العقوبات على روسيا، وهذا ما جعل روسيا قادرةً على إعادة نفوذها في منطقة الشَّرق الأوسط، وبالتَّالي أنتم تكلَّمتم عن إمكانيَّة محور قطر، السُّعودية، وتركيا لإعادة الموازين في المنطقة، فهل يمكن أَنْ نقول: إنَّه يمكن للسُّعوديَّة وقطر مثلًا التَّقارب مع الصِّين لإعادة المفاوضات لصالح تركيا.

أ. محمَّد الهامي:

سؤالي للدُّكتور «ياسين آقطاي»، حدَّثتنا عن مسيرة انقلاباتٍ، لعلَّك تُلفت النَّظر هل كان هناك محاولات اغتيالات.

الأمر الآخر: تثور شكوكٌ حول أنَّ النَّجاح التُّركي الأخير في الانتخابات لم يكن فقط لتغيُّر في المزاج الشَّعبي بقدر ما يمكن أَنْ يُسنَد إلى تنازلاتٍ تركيَّةٍ في ملفاتٍ معيَّنةٍ اشترط عليها، والدَّعم المالي الذي أشرت إليه عن حزب الأكراد، فما صحَّت هذا؟

تعقيبات المحاضرين:

د. ياسين آقطاي:

الإجابة عن الأسئلة: تركيا المشدودة ما بين النَّاتو وأوروبَّا؛ نحن لا نرى في هذا شيئًا سلبيًّا، ولكنَّ هذا فيه – فرصة عضويَّة تُركيا في الحلف الأطلسي – الكثير من الفرص، فتركيا لها إمكانيَّاتٌ في حلف النَّاتو؛ لأنَّ حلف الناتو الآن ليس حلفًا بسيطًا بعدما تطوَّرت تركيا وأصبحت دولةً قويَّةً على ما كانت عليه في السَّباق، كانت تركيا في حلف النَّاتو محتاجةً، كانت تحتاج إلى الدَّعم، دعمٌ بسيطٌ، دعمٌ اقتصاديٌّ، ولكنَّها الآن لا تحتاج إلى دعم من النَّاتو، بل النَّاتو يحتاج الآن لتركيا، ولكن لو أرادت تركيا أَنْ تخرج من النَّاتو فبإمكانها ذلك، فهي ليست مجبورةً؛ لأنَّ تركيا هي من تنقض النَّاتو وتنقض كلَّ فعاليَّات النَّاتو، لأنَّ تركيا فاعلةٌ.

بل تُركيا في الاتِّحاد الأوروبي استفادت كثيرًا من عضويَّة الاتِّحاد الأوروبي، استفادت أكثر ممَّا هي تدفعه، الآن تركيا لا تدفع الثَّمن لعضويَّة الاتِّحاد الأوروبي، ولكنَّ تركيا في الاتِّحاد الأوروبي أخذت الفرصة.

هذا مشروعٌ مستحيلٌ، لكنَّ هذا رؤيةٌ، هو استقامةٌ ونيَّةٌ، أَنْ تكون دائمًا جزءًا من الحلِّ وفاعلًا في حلِّ المشاكل هذا شيءٌ يعطيك الفرصة بأَنْ تتقدَّم في حلِّ المشكلة، ولكن في واقع الحال نحن نعلم لو صفَّرنا كلَّ المشاكل فالحياة تلتغي، وهذا يكون نهاية الحياة والتَّاريخ، نحن كنَّا نحتاج إلى هذا الخطاب، وهذا الخطاب له دورٌ إيجابيٌّ في التَّقدُّم والحوار، ولكن لا بدَّ أَنْ نُشيرَ إلى هذا المشروع بهذه الجهات؛ لننتج خطابًا جديدًا.

ونحن تأخَّرنا في الدُّخول في قضيَّة العراق، عندما أتت 'داعش' ودخلت الموصل، رأينا – طبعًا – أنَّ السَّاحة كانت مجهَّزةً لـ'داعش'، فنظام العراق ترك الموصل عن شبه قصدٍ، وإيران تعمَّدت ذلك أيضًا، هذا إذن يُتيح لنا الفرصة لأَنْ نطرح هذا السُّؤال أو

أكثر من السُّؤال الفكرة الشَّبيهة: بأنَّ إيران هي التي تدعم 'داعش'، وهذه لعبةٌ ومؤامرةٌ، أَنْ يقولوا: هناك 'داعش'، و'داعش' تُدعَم من قبل تركيا، يتَّهمون تركيا بأنَّها تدعم 'داعش'، والآن قلنا: تعالوا نحارب 'داعش'، نحن جاهزون لو كانت 'داعش' قوَّةً واقعيَّةً مستقلَّةً ذاتيَّةً.

وبدأنا بعض الحوار، وأنا كنت في الحوار، كانوا يبدأون من تركيا أَنْ تأتي وتصلح وتجهِّز الكتائب من السُّنَّة؛ لأنَّ الشِّيعة، كان موقفنا كتركيا لماذا تُسلِّحون الحشد الشعبي؟ هذا شيءٌ خطيرٌ؛ لأنَّ الحشد يقتل أكثر من 'داعش' لو قارنتم، وكما كان هناك نوعٌ من الشَّبيحة في سوريا، الآن ما بقي هذا النَّوع من الشَّبيحة، ولكن جاءت شبِّيحةٌ جديدةٌ وهي 'داعش'، وهم تابعون لنظام «الأسد».

وبالنِّسبة إلى ما قالته «فتيحة»: إنَّه بعد إسقاط الطَّائرة فقدت تُركيا مشروع المنطقة العازلة؛ تُركيا ما زالت تُصرُّ على هذا المشروع، وهي اتَّفقت - ليس اتِّفاقًا كاملًا، ولكن اتِّفاقٌ بنسبةٍ ما - مع أمريكا على أَنْ تعملَ على هذا المشروع، وسوف نُصرُّ على هذا.

بالنِّسبة لما قاله «محمَّد»، هل هناك اغتيالاتٌ؟ طبعًا، هناك الكثير من محاولات الاغتيال.

د. سعيد الحاج:

طبعًا تصفير المشاكل هو عنوانٌ وشعارٌ، وأنا عندما ذكرت النَّظريَّة ذكرتها باسمها الاصطلاحي، هي إدارة الأزمات وليس حلَّها، ولكن تعليقًا على الأستاذ «الرَّاشد»؛ العدالة والتَّنمية عَمِلَ بتدرُّج، وعمل بمحافظةٍ كبيرةٍ جدًّا، فعلى المستوى الدَّاخلي - مثلًا حتَّى الآن - لم يسعَ أَنْ يكوِّن دولةً عميقةً، وما زال غير مسيطرٍ على أدوات الدَّولة، مؤسَّسات الدَّولة بشكلٍ كاملٍ وفي الإقليم لم يسعوا أَنْ تكون لهم فئاتٌ أو أذرعٌ، وأنا الحقيقة دائمًا أسعى لشيءٍ من التَّوصُّل في الفهم والتَّحليل، وهناك ما هو موجودٌ في العدالة والتَّنمية، فقد استلم دولةً منكفئةً عن العالم العربي، وبدأ يبني شيئًا فشيئًا، وبالتَّالي نقارن ونقيِّم ما كان، وليس فقط ما يجب أَنْ يكون، هذا هو المهمُّ جدًّا في العمليَّة السِّياسيَّة أو

التَّجارب البشريَّة.

والأمر الثَّالث: وهذا ما زال مستمرًا، وأعتقد أنَّ الإشارة التي ذكرتها في العراق قد تُلامس هذا المعنى، دائمًا كمحافظين في السِّياسة الخارجيَّة وتعليم المبادرات كما سمَّاها الأستاذ بالمغامرات، الآن في شمال العراق وحتَّى الآن ما زالوا في سوريا، أعتقد أنَّ هناك تلمُّساً أنَّ الوضع الهادئ في المنطقة مختلفٌ عن الوضع الآن، الوضع الجيوستراتيجي والجيوبوليتيكي أصبح نزاعًا دوليًا.

الموضوع الآخر: روسيا والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والصِّين وما إلى ذلك، يجب أَنْ نفهم المشكلة ليس على مستوىً سياسي أو على مستوىً طائفي عرقي معيَّنٍ، ولكن أيضًا هناك جيوبوليتيكي في المسألة السُّوريَّة، الآن روسيا لا تريد فقط أَنْ تحمي نظام «الأسد» فقط، وهذا على هامش الموضوع، روسيا تريد أَنْ تنقل نفسها من دولةٍ إقليميَّةٍ كبيرةٍ إلى دولةٍ عظمى، تريد أَن يُتعامل معها على أنّها دولةٌ عظمى، كيف يمكن أَنْ تكون دولةً عظمى وتُفرض عليها عقوباتٌ اقتصاديَّةٌ من الغرب، وبالتالي عودتها كلُّها تقول: إنَّ روسيا أتت لتبقى، هذا واحد اثنين.

أمَّا الذين يقولون: إنَّ «أوباما» جبانٌ، والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة عاجزةٌ، وما إلى ذلك، أنا أعتقد أنَّ الوجود الرُّوسي في سوريا كان يوفِّر ويستوفي مصالح أمريكا في المنطقة، وهي: ضبط المشهد، ضبط الإرهاب، الخروج بحلٍّ سياسيٍّ معيَّنٍ، ولا تريد أمريكا أَنْ ترسل جنودها بالبرِّ، هناك من يكفيها الخسائر البشريَّة، والأهمُّ من كلِّ ذلك أنَّ سوريا تاريخيًّا محسوبةٌ على روسيا والاتِّحاد السُّوفيتي، فلم تخسر أمريكا شيئًا، وبالتَّالي أعتقد أنَّ في التَّدخُّل الرُّوسي لن تكون أمريكا منزعجةً، بالعكس.

الآن ربمَّا دفع ذلك روسيا إلى وضع نظام دوليٍّ آخر، وأنا مع أنَّ الحرب الباردة لم تنتهِ، قالوا: أنَّها انتهت، ولكن لم تعلن رسميًّا نهايتها، هناك محاولةٌ لمزاحمة المكوِّنات الجغرافيَّة، والصِّين هنا مهمَّةٌ، وما زالت حتَّى الآن متحفظةً تُحاول أَنْ تستفيد من أزمات النِّظام، وبدأت تُظهِر وجودها، لكن في الأزمة السُّوريَّة فقط عندما ارتفع السَّقف وبدأ النظام الجديد يتأسَّس، لكن لا أعتقد أنَّها سقطت فعليًّا في مواجهاتٍ معيَّنةٍ، وبدأت

تعرف أنَّها قويَّةٌ بالاقتصاد وتجنُّب الأزمات، وليس بالانخراط فيها.

وتعليقٌ أخيرٌ على جملة النَّاتو، نعم النَّاتو والاتِّحاد الاوربي وأمريكا هناك علاقاتٌ بينهم وبين تركيا، كما أنَّ فيها مهدِّداتٍ، فيها أيضًا فرصٌ، وتحدَّثت عن سيناريوهات في فرصٍ تستفيد منها تركيا، ولو تركيا لم تكن عضوةً مع النَّاتو لكانت قامت الحرب وخسرتها، ولربما تضرَّرت منها تركيا كثيرًا، لكن على الأقلِّ أنَّ تركيا حاولت أَنْ تنسج سياسةً خارجيَّةً فيها نوعٌ من الاستقلاليَّة النِّسبيَّة، وليس فقط على مستوى الأزمة السُّوريَّة والعراقيَّة، بمعنى على مستوى التَّسليح، يعني على المستوى الاستراتيجي حاولت تركيا بأَنْ تنفكَّ ولو قليلًا عن الناتو، حاولت أَنْ تنضمَّ إلى منظَّمة شنجهاي، حاولت على مستوى التَّصريح.

د. «أحمد أوصال».

روسيا قد تفضِّل أَنْ تبقى تركيا في هامش النَّاتو والغرب، تركيا المستقلَّة ستكون مشكلةً أكبر للرُّوس، استقلاليَّة تركيا تزعج الكثير من القوى في المنطقة.

بالنِّسبة للمنطقة العازلة؛ أعتقد أنَّه لم تجد تركيا أيَّ دعم لإقناع الدُّول الكبرى بهذا المشروع، المشكلة الكبرى في رأيي لو انتصر «الأسد»، لن يعود أَيُّ لاجئٍ سوريٍّ، كثيرٌ منهم سيبقى بهذه البلد، وهذه مشكلةٌ تخصُّ كثيرًا من الدُّول حتَّى أوروبَّا.

أنا أرى الصِّراعات في المنطقة اقتصاديَّةٌ، كثير من الفلوس تؤخذ من الجيوب العربيَّة وتوضع في جيوب الدُّول الغربيَّة عمومًا، ومن الممكن أَنْ نعتبر حرب إيران والعراق، احتلال الكويت، داعش، حتَّى الانقلاب في مصر أمرًا اقتصاديًّا، السيسي طلب أكثر من مليار دولار من الخليج حتَّى يفوز بالانتخابات الأخيرة، تقريبًا تركوا كلَّ رؤوس الأموال، هذه توجيهاتٌ تشكَّلت ديناميكيًّا، هذا مهمٌّ جدًّا لمستقبل تركيا.

د. أحمد يوزتورك:

فاتني الكثير من الجدل والتَّعليقات التي جاءت من الجمهور، ولكنَّ التَّعليقات الأخيرة يمكن أَنْ أقول: أنَّنا نعيش في الوقت الحالي ظروفًا صعبةً لكلِّ الأمم، المجتمع والفرد، في هذه الأوقات لا يمكننا الحفاظ بدون اتِّجاهٍ واضح، والاتِّجاه الذي يجب أَنْ يكون لدينا لا يمكن أَنْ يُقرَّر من قبل الآخرين، يجب أَنْ نجد ونحدِّد اتِّجاهاتنا.

كما يبدو في الوقت الرَّاهن بشأن المشاكل في المنطقة، أنَّ اتِّجاهاتنا تتحدَّد من قبل الآخرين كما نرى، وأنا أعتقد أنَّنا يجب علينا أَنْ نبدأ بهذا كمتجمع وأشخاص، أَنْ نعرف مهمَّاتنا، ونحتاج إلى تحديد الهدف وكيف نصل إليه؟ وأعتقد أنَّنا في مثل هذه الاجتماعات الآن نناقش هذا الشَّيء، أشكركم جزيلًا.

المشاركة في الندوة

- أ. محمد سالم الراشد (رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي ورئيس تحرير مجلة المجتمع)
- د. جمال نصار (باحث وكاتب مصري ودكتوراه في فلسفة الأخلاق)
- د. عبد الحليم زيدان (رئيس معهد برامج التنمية الحضارية GDP)
- د. سيف عبدالفتاح (أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)
- د. أشرف الشوبري (المدير التنفيذي لمجموعة التفكير الإستراتيجي)
- د. حسين القزاز (رئيس مركز إنسان للدراسات الحضارية)
- أ. ناصر المانع (رئيس أكاديمية أكام للتطوير)
- د. عصام عبد الشافي (مدير المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية)
- أ. عاتق جار الله (كاتب ومحلل سياسي)
- أ. محمد الهلالي (رئيس المركز المغاربي للدراسات والأبحاث المعاصرة)
- د. أحمد الزنداني (باحث ومحاضر في معهد دارسات الشرق الأوسط في جامعة سكاريا)
- أ. ياسر فتحي (باحث وناشط مصري)
- أ. زينب الخميسي (باحثة في قسم دراسات الشرق الأوسط جامعة سكاريا)
- أ. وسام الكبيسي (كاتب ومحلل سياسي ومستشار مؤسسة أبعاد البحثية)
- د. ونيس المبروك (رئيس المركز المغاربي للدراسات)
- د. غياث هواري (مفوض شبكة تنمية الشرق الأوسط في الكويت)
- د. حسين إبراهيم قطريب (رئيس قسم الدراسات في المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية)
- د. خالد بن عبد الرحمن العجيمي (أستاذ جامعي سابق ، ورئيس مركز نظم للدراسات)
- م. محمد صادق شيخ ديب (مدير المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية)
- د. بيرول أكجون (رئيس مجلس أمناء مؤسسة معارف التركية)
- أ. عبد الناصر اسماعيل (مدير مركز افكار المستقبل للدراسات والبحوث والتدريب وإقامة المعارض والمؤتمرات)
- أ. أمينة عمر (باحثة في معهد دراسات الشرق الأوسط)

- د. طلحة كوسة (باحث في مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية SETA)
- د. نبيل العتوم (رئيس وحدة الدراسات الإيرانية ، بمركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية)
- د. خيري عمر (دكتور مساعد بمعهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة سكاريا)
- د. فتحية فرقاني (باحثة في الدراسات السياسية)
- أ. حازم عياد (كاتب صحفي أردني)
- د. أحمد رمضان (رئيس مركز لندن لإستراتيجيات الإعلام)
- د. عبد الرحمن التمامي (المدير التنفيذي لمركز نظم للدراسات)
- د. أحمد أوصال (أستاذ في قسم العلاقات الدولية جامعة إسطنبول)
- د. ياسين أكتاي (نائب رئيس حزب العدالة والتنمية التركي)
- د. سعيد الحاج (كاتب وباحث في الشأن التركي)
- أ. محمد إلهامي (باحث في التاريخ والحضارة الإسلامية)
- أ. جلال خشيب (باحث في قسم الشرق الأوسط جامعة مرمرة)
- أ. آمال وشنان (باحث في قسم الشرق الأوسط جامعة مرمرة)
- أ. عبد الستار رجب (عضو مكتب الدراسات والتخطيط الإستراتيجي حركة النهضة التونسية)
- د. حامد عبد الماجد (مؤسسة بيت الحكمة للدراسات الإستراتيجية والاستشارات)
- أ. عبد الله إسماعيل آدم (رئيس مركز القرن الأفريقي)
- أ. فهد البذال الرشيدي (مدير مركز الركن للاستشارات الإدارية)
- د. عبدالصمد بقال أوغلو (رئيس جمعية التفكير الإستراتيجي)
- د. أشرف عبد الغفار (رئيس مركز الدراسات الإنسانية والسياسية)
- علي ماهر (رئيس مركز الديوان للدراسات والاستشارات)
- د. عمرو دراج (رئيس المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية)
- أ. محمد الفقي (مدير منتدى جسور للعلاقات الدولية)
- أ. رضا بو دراع (باحث ومحلل سياسي)
- أ. عبدالحافظ الصاوي (خبير اقتصادي)
- أ. حميد فزاكة (باحث)
- أ. عصام الرجواني (المديرالتنفيذي للمركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة)
- أ. علي ماهر (مدير مركز الديوان للدراسات والاستشارات)
- د. أحمد يوزتورك (أستاذ العلاقات الخارجية – جامعة إسطنبول)